مكتب «تونس الحرة»



مطابع
دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمي المنياوي

مكتب « تونس الحرة »



مطابع
دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمي المنياوي

الإهـــداء

إلى أرواح شهداء الـكفاح التونسى من أجل الحرّية والاستقلال الذين ضمخوا تراب الوطن بدمائهم الزكية .

وإلى الذين تتصاعد أناتهم وهم يعذبون فى السجون والمعتقلات .

وإلى اليتامى والأيامى الذين فقـــدوا عائليهم فى هذا الـكفاح المقدس من أجل إنقاذ الوطن .

وإلى الذين جادوا بحياتهم للوطن ولم يعرف الناس عنهم شيئاً ، أو لم يقدروا تضحياتهم وإخلاصهم حق قدرها لصولة الباطل على الحق .

إليهم جميعاً أهدى هـذا العمل المتواضع مع تقديرى وعطفى وإخلاصى .

يونس درمونه



يونس درموش

مؤسس ومدير مكتب تونس الحرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن مكتب تونس الحرة الذى يقدم اليوم للشرق العربى ولعالم الإسلامى ولكل من يهمه الاطلاع على قضية أمة تخوض معركة الحرية للحصول على الخلاص هذه المجموعة من الوثائق التى تصور المغرب الإسلامى على حقيقته وتوضح قضاياه ومختلف وجهات النظر فيها ليكون الناس على بينة وليحكموا حكما صادقا على الأشخاص والنظمات والاتجاهات السياسية التى تسير فيها

تلك القضايا وموقف كل منها إزاء الخطط الاستعمارية التى يضعها الفرنسيون للقضاء على ذاتية الأمة ومميزاتها ليسهل ابتلاعها وإدماجها فى الوحدة الفرنسية ولتصبح جزءاً من فرنسا يطلقون عليه اليوم وقد توهموا أنه تم وحصل « فرنسا ما وراء البحار » .

فهذا المغرب الإسلامى الذى يمتد من حدود مصر الغربية إلى شواطىء المحيط الاطلنطيكى والذى يسكنه أكثر من ثلاثين مليونا من العرب المسلمين هو المنطقة التى ركزت فيها فرنسا جهودها الاستعمارية لتقطعها من جسم الشرق والعروبة والإسلام وتضمها إلى أوربا فتكون بذلك المرحلة الثانية بعد التى كونتها اسبانيا فى الأندلس . هذه المنطقة هى اليوم موطن الصراع العنيف وميدان النزاع بين أوربا والإسلام . ويجب أن تتكافأ قوتا الكفاح . ففرنسا ومن ورائها أوربا كلها وأمريكا تدعم كفاحها من أجل تحقيق غايتها فى القضاء على هذا الجزء من العالم

الإسلامى . ومسلمو المغرب يتلمسون العون والتأييد من إخوانهم فى الشرق ليبقوا هذه الناحية من عالم العروبة والإسلام كما هى وكما خلقها الله .

وإن وضعية « مكتب تونس الحرة » الذى كان منذ نشأته ولا يزال بحمد الله مستقلا بعيداً عن الانقياد للاهواء الحزبية والتأثيرات الشخصية هى التى تخوله عرض القضايا والاتجاهات التى تسير فيها وتأثيرات الشخصيات والحزبيات عليها وما أكسبها ذلك من فساد أو صلاح ومن إخفاق ونجاح استناداً على وثائق ثابتة وحجج دامغة ومثل من الواقع لا تقبل التأويل . فكما أن قضية المغرب قد أخرجت من النطاق المحلى الضيق الذى تتصارع فيه نحن وفرنسا وجهاً لوجه إلى الميدان الدولى الفسيح الذى تشترك معنا فيه الدول بمنظماتها فى نظر هذا الخلاف الذى احتدم بيننا وبين فرنسا . كذلك تخرج قضية المغرب من كونها خاضعة لشخصيات وأحزاب معينة فى الداخل إلى ميدان أفسح هو ميدان هذا الشرق الذى تطلب تأييده وتلتمس إعانته . فقد لزم أن ينظر معنا قضايانا وأن يدلى برأيه فيها الذى يقيم عليه دعائم تأييده وإعانته لنا . ونحن بدافع هذا نريد أن نضع أمامه قضية المغرب على حقيقتها وكما هى لا كما يريدها المحتكرون للسياسة المغربية والذين يريدون منها قبل كل شىء تدعيم نفوذهم الشخصى وأنانيتهم الحزبية فلا يطلعون الشرق من قضية المغرب إلا على وجهة نظرهم ولا يتركونه يردد إلا أقوالهم وتصريحاتهم ولا يفسحون له المجال لينظر القضية كاملة بل يضغطون عليه ليرى ناحية واحدة منها هى ناحيتهم . فيكون بطبيعة الحال حكمه وتأييده ناقصاً غير كامل وأعرج لا يتمكن به من الإدلاء برأى سديد . وهذا ما رأيناه بارزاً فى الفترة الواقعة بين جمع الجامعة العربية لقضايا المغرب فى ملف واحد ومحاولتها تقديمها لهيئة الأمم كقضية واحدة وبين الفترة التى انسلخ

فيها حزب تونسى هو حزب الدستور الجديد الذى يتزعمه — الأستاذ الحبيب بورقيبة عن تلك الخطة واتجه اتجاها معاكساً لها بأن رضى أن يعرض عن الجامعة العربية وسياستها وما تهدف إليه وأن يخرج القضية التونسية من وحدة قضايا المغرب ويجعلها قضية مستقلة يتجه فى حلها إلى التفاهم مع الفرنسيين رأساً والتفاوض معهم فى قبول سياسة المراحل بدلا من سياسة الاستقلال الناجز التام . وهذا تجاوبا منه لما تهدف إليه السياسة الاستعمارية الفرنسية وتحويل أنظار التونسيين عن الشرق إلى الغرب وإرجاع قضيتهم إلى النطاق المحلى الضيق تحقيقا لرغبة المستعمرين الفرنسيين الذين يقولون إن الخلاف بين تونس وفرنسا هو خلاف محلى وخاص لا ينبغى لأحد التدخل فيه باعتباره من شئون فرنسا الداخلية .

ففى هذه الفترة لم يكن الشرق يسمع ولا يرى فى القضية التونسية إلا وجهة نظر واحدة تمالأت كل العناصر على جعلها هى السائدة فى الميدان . ذلك لأن المشروع الذى تحمله وهو التفاهم بين التونسيين الفرنسيين — قبول اصلاحات بدلا من الاستقلال التام — جعل الاستقلال الذاتى مع بقاء الاحتلال الفرنسى فى تونس طبعا هو الهدف بدلا من الاستقلال التام الذى يصحبه الجلاء . هذا المشروع هو فى الحقيقة «مشروع أنجلو أمريكى» دسته دول الجبهة الديمقراطية لترضى به الطرفين تمكن فرنسا من بقاء احتلالها فى تونس وتستعرض التونسيين باصلاحات وتعلق آمالهم بما تسميه « المراحل » . فكنا نشاهد فى هذه الفترة أمراً مضحكا مبكياً وهو أن كل الذين تقدموا للدفاع عن قضية تونس لدى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها وحتى جامعة الدول العربية كانت تتقدم بهذا المشروع — مفاوضات لتحقيق الاستقلال الذاتى — على مراحل

ولا يوجد من تقدم بمشروع الاستقلال التام مع حفظ مصالح الجانبين بمعاهدات متعادلة حرة . هذا المشروع الذى يعبر عن فكرة الأمة التونسية ويتناسق مع ميثاق هيئة الأمم وحق الشعوب فى تقرير مصيرها . ولكنه لم يجد تأييداً لأنه لا يحقق رغبات الاستعمار القديم ولا الاستعمار الحديث وبقى فى طى المجهول لا يعرفه إلا القليلون لأن الدعاية المعارضة دفنته وأهالت عليه التراب .

وقد سارت فكرة الاصلاحات والمفاوضات والاستقلال الذاتى وورائها هذا الضجيج من مواكب الدعاية المختلفة الأهداف والأغراض ومرت أمام الشعوب والحكومات فى أوطانهم وفى منظمة الأمم وفروعها وفى الصحافة العالمية . ولكنها اصطدمت بتحجر العقلية الفرنسية فلم ترض فرنسا حتى بذلك القليل التافه الذى أوعز به إليها أصدقاؤها من الإنجليز والأمريكان لكى تسوى به مشاكلها المعقدة فى تونس وبلاد شمال أفريقيا . الخطوط الأولية للحرب المقبلة التى أقل ما يجب أن تكون عليه هو الهدوء والاطمئنان . فرفضت فرنسا قبول كل العروض وبارحت الجلسة التى وقع الخوض فيها بمنظمة الأمم فى قضيق تونس ومراكش . وأعرضت حتى عن المشروع البرازيلى التافه الهزيل . وعند هذا الحد وقفت القضية .

ولقد اتضح من جلسات هيئة الأمم موقف كل دولة من قضية تونس والمغرب واتضح موقف أمريكا بالخصوص التى تسيطر على هذه الهيئة وموقف فرنسا لم يتغير بالرغم من اشتعال نار الثورة فى تونس وتكاثر الضحايا بتأثير عمليات الإرهاب التى يقوم بها الجيش الفرنسى وعصابات المدنيين من الفرنسيين . وبالرغم من وقوع حوادث تنذر بالخطر على الأمن فى

المغرب الأقصى فإن فرنسا مصرة على حل مشا كلها بالحديد والنار .

فهل تستمر تونس تحت هذه الموجة الطاغية من الفتك بأموال التونسيين وأرواحهم وتعـــذيب المعتقلين منهم تعذيبا وحشيا دون أن يتلقى المنكوبون إعانة والمعتقلون تخفيفا مما يلقونه والمناضلون ما يرفع معنويتهم على الدفاع عن أنفسهم وأموالهم وحرماتهم التي كانت منذ أكثر من سنة ولا زالت عرضة لحركة القمع الفرنسي .

هل تبقى تونس على هذه الحال بعد أن تقرر من مصيرها في منظمة الأمم ما تقرر وبعد أن تغير موقف جلالة الملك عاما كاملا إزاء الضغط الفرنسي ثم أخضعه تزايد الضغط وخذلان منظمة الأمم لقضية بلاده . وموقف الشرق منها .

هل تبقى تونس تسير في نفس الخطة وتسير قضيتها على نفس المنهاج تنتظر اجتماعات منظمة الأمم وفروعها وتستجدى أصوات الدول التي تسير في فلك أمريكا ولا يمكن أن تتخطى مركز الجاذبية فيها قيد أنملة .

لقد كان كل صوت يرتفع ليلقى أضواء كاشفة من ناحية أخرى على الموضوع يسمى خلافا وافساداً وتعطيلا لسير الحركة .

أما اليوم ونحن على مفترق الطرق وفي شبهة راحة لاستئناف السير وجب أن نلقى بآرائنا إلى الآراء الآخرى فيما تعالج به قضيتنا على تجارب الماضي وأن نخرج بها من هذا المضيق الخانق وأن نجعلها قضية عامة كسائر القضايا لكل مواطن أن يدلى برأيه فيها ولكل عربي ومسلم وشرقي يرى فيها مشكلة من مشا كله وقضية من قضاياه .

ونسأل الله الإخلاص فيما نعمل والهداية والتوفيق .

الوضع السياسى فى بلاد المغرب

إن أول احتلال من طرف أوروبا لبلاد المغرب بعد الهجمات المتوالية التى قام بها على سواحله الأسبان وغير الأسبان هو احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ إذ وضعت بذلك نقطة الارتكاز التى تريد أن تتفرع منها ذات اليمين وذات الشمال . فتكتسح مملكة تونس وسلطنة المغرب . وفعلا فقد رأيناها بعد أن استقرت فى الجزائر إثر حروب طاحنة بينها وبين الجزائريين وبعد أن أجرت هناك تجارب استعمارية متعددة التفتت إلى تونس ففرضت حمايتها عليها سنة ١٨٨١ وبعد أن استقر لها الأمر فى هذه المملكة التفتت إلى سلطنة المغرب ففرضت عليها حمايتها أيضا سنة ١٩١٢ . وكانت إذ ذاك إيطاليا قد احتلت الجزء الشرقى من المغرب الإسلامى وهو ليبيا سنة ١٩١١ وبذلك أضحى هذا المغرب مقسما بين الأختين اللاتينيتين — فرنسا وإيطاليا — بينما تمسك الأخت اللاتينية الثالثة وهى أسبانيا بتلك القطعة الصغيرة من المغرب الأقصى وهى الريف .

ومعلوم أن المقاومة المسلحة من شعوب المغرب الاسلامى ضد المعتدين من دول أوروبا اللاتينية فقد بقيت فترات طويلة وتكررت بعد الخمود إلا أن تلك الشعوب التى أصبحت عاجزة عن مواصلة المقاومة المسلحة وإشعال الثورات بين الحين والحين رأت أنه يجب أن يقوم بكفاح سياسى كلما انهار الكفاح العسكرى للحد من سلطة المحتلين الطاغية الباغية والإبقاء على هيكل المغرب كما هو عربى إسلامى لا تشوبه شائبة ، فظهرت على المسرح حركات سياسية فى كل من تونس والجزائر ومراكش وليبيا

وإذا نظر إلى حركة تونس السياسية بالخصوص رأيناها تمتد إلى ما قبل الاحتلال حيث كانت ترمى إلى تقييد النفوذ الملكى فى تونس بدستور

تصبح به الأمة هى مصدر السلط وذلك لما رأى التونسيون إذ ذاك من محاولة فرنسا إغراء ملك تونس بالانفصال عن الدولة العثمانية واستقلاله بالملكة تمام الاستقلال . ولما يؤدى إليه هذا الانفصال من الضعف الذى يغرى فرنسا المجاورة لتونس على حدود الجزائر بابتلاع تونس أيضا بعد الجزائر وضمها إلى ممتلكاتها فكانت الحركة الوطنية تتجلى فى مقاومة هذا الانفصال وإبقاء تونس تابعة للسيادة العثمانية وإقامة نظام دستورى يمكن الأمة من حراسة البلاد وحفظها من الدسائس التى تحاك لها فى فى الظلام لإيقاعها فى شباك الاستعمار .

وبعد أن تم الاحتلال الفرنسى للبلاد أضحت هذه الحركة الوطنية تتمثل فى مقاومة الاحتلال الفرنسى وإيقاف نفوذ الاستعمار عند الحد الذى وضعته المعاهدات ، فالاستعماريون الفرنسيون لم يحترموا توقيعاتهم ولم يقفوا عند نصوص المعاهدات التى كتبوها بأنفسهم وفرضوها على الحكومة التونسية فرضا . بل تجاوزوها وساروا حثيثاً إلى ابتلاع الذاتية التونسية ومظاهر الحكومة الشرعية للبلاد .

وبذلك نفهم أن الحركة الوطنية كان هدفها الأول والوحيد صيانة الأمة أولا واسترجاع استقلالها الذى كان لها قبل الاحتلال الفرنسى . ثانيا : فهى لم ترض بالاحتلال ولم تقره .

ولقد تقلبت هذه الحركة الوطنية فى أطوار مختلفة اصطدمت فيها بقوات الاستعمار الطاغية مراراً إلا أنها انتظمت فى حزب سياسى على الطرق الحديثة إثر الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ إذ قام الزعيم الكبير المرحوم عبد العزيز الثعالبى مع جماعة من رفاقه بتأسيس « الحزب الحر الدستورى التونسى » الذى يطالب بتحرير تونس وحق إدارة شئونها بنفسها طبقاً

المبادىء التي أعلنها إذاك الرئيس (ويلسون) وبعد صراع عنيف بين هذا الحزب والسلط الاستعمارية الفرنسية كونت له خصومات في الداخل قام بها بعض التونسيين في شكل أحزاب معتدلة تعرض الرضى بقبول اصلاحات بسيطة مع بقاء الاحتلال وترمي الحزب الدستوري بالتطرف واحداث الهيجان . وبذلك نقلت فرنسا الخصومة الواقعة بينها وبين الوطنيين إلى خصومة بين الوطنيين أنفسهم يحارب من أجلها بعضهم بعضا كالخصومة التي شبت أولا بين الدستوريين والاصلاحيين . وهكذا استمر هذا الحزب الوطني يلاقي الخصومة بعد الأخرى من مواطنيه الذين يثيرهم الاستعمار في وجهه حتى يكفي كفاحه ومقاومته .

وفي سنة ١٩٣٢ قامت خصومة في وسط الحزب المذكور وبين أعضائه القدامى والمحدثين تسبب عنها انفصال ثلة من الشبان الذين أتموا دراستهم في فرنسا ورجعوا إلى تونس فانخرطوا في سلك الحزب الدستوري ليعملوا مع شيوخ الوطنية الأقدمين . وبدون أن نخوض في الجزئيات والتفاصيل التي تسببت في هذا الانقسام والشقاق يمكننا أن نقول إن اختلاف الثقافة والتكوين الروحي والاتجاه كان له الأثر الأكبر في حركة الشقاق كما سيبدو فيما بعد .

إن الخصومة التي شبت بين القدامى والمحدثين إثر هذا الانفصال كانت أكبر خصومة شبت بين الوطنيين وأعمقها أثراً في انحلال القوة الوطنية التي كانت تجابه المستعمرين إذ لم يبق الخلاف في الناحية الفكرية بل تجاوزها إلى خصومة عميقة بين أتباع الطرفين (الحزب القديم — والحزب الجديد) في البوادي والمدن والقرى كثيراً ما تبودل فيها إطلاق الرصاص وكان لها ضحايا .

ولقد بذلت محاولات عديدة لتوحيد الصفوف وإزالة الخصومة فكانت تنجح إلى أمد قصير ثم تعود كما بدأت من قبل أو أشد عنفاً لأن الاستعمار كان يغذيها وكان يريد بقاءها ليستريح وليمضى فى تنفيذ برامجه وتحقيق أهدافه مسرعا كالبرق فى ظل غفلة المواطنين وإسرافهم فى الخصومة فيما بينهم

ومن المؤسف أنه فى تونس كما فى سائر بلاد الشرق كانت تقف الأنانية الشخصية والأنانية الحزبية دائماً دون توحيد الصفوف وجمع الكلمة لمجابهة المستعمر والمضى صفا واحداً فى الكفاح لإتمام مهمة تحرير البلاد . فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٢ كان فى تونس حزبا واحداً هو الحزب الحر الدستورى التونسى ولم يقدر لغيره البقاء لأن الأحزاب التى ظهرت معلنة الخصومة على ذلك الحزب رافعة رايتها لم يقدر لها البقاء لأنها كانت تدعو إلى الهزيمة وتعتمد على مبادىء وخطط هزيلة لا يميل إليها الشعب ولا يعتنقها الناس خصوصا وهم يعتقدون أنها من صنع المستعمر وتدبيره لإيجاد الخصومة وإحداث الشقاق . ومن سنة ١٩٣٢ إلى يومنا هذا أصبح فى البلاد حزبان أو شقان لحزب واحد الحزب الحر الدستورى والحزب الحر الدستورى الجديد الذى انفصل عنه . فالحزب الحر الدستورى الذى هو الأصل يتمسك بمبادئه التى رسمها لنفسه وأعلنها زعيمه المرحوم عبد العزيز الثعالبى فى كتابه الذى أصدره عن الاستعمار الفرنسى فى تونس عام ١٩١٩ « تونس الشهيدة »[١] ثم أعاد إعلانها مؤتمر هذا الحزب فى سنة ١٩٢٥ بمقره بنهج الجبل — تونس — ثم وضحت وحددت ووافقت عليها كافة الهيئات التونسية وحتى الحزب الجديد نفسه فى المؤتمر الوطنى العام المنعقد فى ٢٧ رمضان سنة ١٩٤٦ — راجع قسم الوثائق[٢] —

---

(١) طبع كتاب « تونس الشهيدة » باللغة الفرنسية .
(٢) وثيقة المؤتمر الوطنى .

وأما حزب الدستور الجديد فقد بقيت أهدافه غامضة غير صريحة ولا محدودة فهو عندما يخطب فى الجماعات التى يدعوها للانضمام اليه وعندما يخطب فى أتباعه يستعمل التطرف فى اللهجة والشدة فى التعبير . أما عندما يكتب فى صحافته أو يدلى بتصريحات لصحف أجنبية أو يتحادث إلى شخصيات رسمية فتجد الاعتدال التام والرصانة والاعراب عن الميول الحسنة والنوايا الطيبة نحو الذين يطالبهم بتحسين حالة السياسة الفرنسية نحو التونسيين . ولم تحدد أهدافه بصورة واضحة ولم تبرز سياسته فى الحدود التى اخطها لنفسه إلا فى الفترة الأخيرة حيث شرع فى محاولة حل المشكلة التونسية بالتفاوض رأسا بينه وبين الفرنسيين دون تدخل عنصر ثالث » (يقصد الجامعة العربية ومنظمة الأمم) . وتتلخص سياسة حزب الدستور الجديد التى أعلنها صريحة واضحة فى الفترة الأخيرة فى هذه التصريحات الرسمية الصادرة عنه « نحن على استعداد لتلبية دعوة الخصم إذا ظهر عليه ما يدل على أنه يتجه اتجاها حقيقيا نزيها ويقصد بنية خالصة شريفة إرجاع سيادة البلاد لأهلها وحينئذ تتوفر للجانبين شروط التعاون الصادق المثمر لحفظ حقوق ومصالح الطرفين وفى مواقفنا السالفة أكبر شاهد على ما نقول » — عن جريدة الزهرة التونسية - ١٢ أكتوبر ١٩٤٩ — لقد قلنا المرار العديدة ونعيد أننا نود إيجاد حل للقضية التونسية بين طرفين لا مصلحة لأحدهما فى إدخال طرف ثالث — الزهرة ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩ — ثم صرح بورقيبة فى خطاب له نشر بعدد ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ما نصه « لا نذيع سراً من الأسرار حين نقول ونؤكد بأننا نميل إلى طريق التفاهم والتفاوض مع الفرنسيين للوصول إلى حل يرضى العدالة والحق . كما صرح لأحد الصحف الباريسية بتصريح نشرته جريدة الزهرة بعدد

أول أكتوبر ١٩٤٩ جاء فيه يجب انجاز اصلاحات أصولية وأكيدة بالبلاد التونسية يقع فيها الاعتراف بوضوح بالسيادة التونسية وإدارة البلاد من طرف التونسيين وينحصر وجود فرنسا فى مهمة الرقابة والإرشاد « ومعنى هذا الإقرار بإبقاء الاحتلال » ونشرت جريدة الحرية اللسان الرسمى لحزب الدستور الجديد بعدد ٢٧ نوفمبر ١٩٤٩ مانصه « فهل من المستحيل أن توجد بالقطر التونسى مثلا بداية اتفاق جديد ودائم . ما الذى يطلبه التونسيون أن يأخذوا بأيديهم زمام أمورهم وأن يبنوا بأنفسهم مستقبلهم . وما الذى يهم فرنسا من ذلك أن تحفظ مصالحها التى يمكن أن تكون اقتصادية أو استراتيجية أو ثقافية أو أن تكون كل هذه جميعاً وهل ثمة تناقض كبير بين الموقفين . ليس ثمة من تناقض . وعلى فرض أن مشاكل قد تحدث فنحن على استعداد كما يقول التونسيون للبحث عن إيجاد أحسن اتفاق يحفظ حقوقنا من جهة ويجعل فرنسا من جهة أخرى فى مأمن من كل تخوف . وقد تظهر المشاكل فى أثناء التفاوض أقل صلابة وإذا وجد من الطرف التونسى من يسوء أن يحدث تغيير فى النظام الموجود لأنه استفاد منه مصالح خاصة ويعارض كل تطور . فالوطنيون يأخذون على عاتقهم ارجاعه للصواب » وقال ونحن نرى أن هاته الاصلاحات التأكيدة من شأنها أن تقيم معالم استقلالنا سوف تعزز وتشيد من روح التعاون الفرنسى التونسى الذى يعتبر فى نظرنا ضرورة جغرافية ذلك لأننا بلد ضعيف من الوجهة العسكرية وضعيف جداً بيد أنه قوى وقوى جداً من الوجهة الاستراتيجية بحيث لا يمكننا والحالة هاته الاستغناء عن إعانة دولة كبيرة نريد أن تكون فرنسا .

وفى شهر ابريل ١٩٥٠ تقدم الأستاذ أبو رقيبة إلى الحكومة الفرنسية فى باريس بمشروع الإصلاحات التى يطالب بها والتى حصرها فى سبع نقط مؤملا استناداً على تنازله أن تستجيب السلط الفرنسية لرغباته وأن تفتح معه مفاوضات ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك العرض قائلة إنها لا تتفاوض إلا مع ملك البلاد الذى هو صاحب الشأن فى هذا الأمر . ويستخلص من كل ما تقدم أن حزب الدستور الجديد سار أولا فى ما اتفقت عليه الهيئات الوطنية كلها من مقاطعة فرنسا وعدم التفاوض معها وذلك أثر خلعها للملك الشهيد محمد المنصف واعتقاله إياه فى أحد المناطق الفرنسية إلى أن مات وأن لا يستجيبوا لدعوة ما تصدر من فرنسا للتفاهم من أجل حل المشكل التونسى الفرنسى إلا بعد أن تطلب فرنسا ذلك رسمياً فى رسالة تعترف فيها بأن المفاوضات التى تدعو إليها إنما تقوم على أساس استقلال تونس التام ورجوع السلطة فيها إلى أهلها .

ثانياً : أن الهيئات التونسية قد قررت أن تتولى الجامعة العربية الدفاع عن قضية تونس ضمن القضايا العربية لدى منظمة الأمم . وأن القضية التونسيه يجب أن تبحث فى وسط دولى لأنها قضية استعمارية وقع تنظيمها وتنفيذها طبق مقررات مؤتمرات دولية . فلا ينبغى أن تحل بين فرنسا وتونس وحدهما نظراً لما تقدم ولعدم وجود التعادل والتكافؤ بين فرنسا وتونس إذا ما تقرر أن يحل المشكل بمفاوضات ثنائية تقع بينهما . ثم أن المؤتمر الوطنى العام الذى شارك فيه حزب الدستور الجديد قد قرر سقوط الحماية ورجوع البلاد إلى حالتها الطبيعية وهى حالة الاستقلال إلا أنه نظراً لعدم اتخاذ هذا الحزب خطة قارة وسياسة متسقة طويلة المدى بل كان يسير دائماً فى سياسة ارتجالية توضع باليوم وبالساعة وبذلك نقض تلك الاتفاقات واحدة واحدة فأعرض أولا عن الجامعة العربية وطلب

بحل القضية التونسية بمباحثات ثنائية بينه وبين فرنسا دون تدخل عنصر ثالث ثم عمد إلى مفاوضة الفرنسيين بطلب منه . مفاوضة غير محددة الأهداف ثم اشترك فى الحكم وتعاون مع سلط الاحتلال دون أن يكون لديه برنامج أو مشروع ثم رضى بإجراء إصلاحات مع بقاء الاحتلال . وربما كان يطمع من وراء كل ذلك إلى استجابة رغباته المتواضعة حتى يتمكن من أخذ نصيب ولو ضئيل فى حكم البلاد . ولكن الفرنسيين الذين عرفوا بتحجر عقليتهم السياسية قد رفضوا كل ما عرض عليهم وأخفقت التجربة التى أراد أن يقوم بها الحزب الدستورى الجديد فنشأت من ذلك هذه الحوادث الدامية التى تتخبط فيها تونس منذ أكثر من سنة .

وحرصاً منا على أن لا تبقى السياسة التونسية محتكرة لفريق واحد من الناس وألا تبقى السياسة المغربية محتكرة لحلف ثلاثى من الأحزاب[١] المغربية يجرى فيها تجاربه وينتقل من إخفاق إلى إخفاق والأمة تضيع الوقت وتدفع الثمن والقيادة لا شأن لها إلا إبراز شخصيتها وتأمين بقاء الجماعات التى تحميها وتدعم مواقفها . فإننا نريد فى هذه الفترة التى وقفت عندها تونس وقضية المغرب أن تبحث الوضع والاتجاه على ضوء الأحداث من جـــديد وأن تقرر الخطة التى يجب أن تسير فيها القضية . والوضع الصحيح الذى يجب أن توحد عليه جهود الأحزاب الاستقلالية المغربية كلها حتى لا تعاد مأساة التخاذل التى وقعت لتونس أثناء كفاحها الايجابى الأخير وموقف بقية الأحزاب منها سواء أحزاب التحالف الثلاثى أو الرباعى أو أحزاب ميثاق باريس . فقد احترقت تونس بنار الثورة ونكب أهلها أفدح النكبات فى كل عزيز لديهم وموقف إخواننا فى المغرب والمشرق

---

(١) يتكون هذا الحلف من حزب أبو رقيبة وحزب علال الفاسى — وحزب مصالى الحاج الجزائرى .

موقف المتفرج الذى لا يتأثر بما يرى . موقف لا ينبغى أن يكون لمن كانت آلامهم واحدة وآمالهم واحدة وعدوهم واحد .

وإننا نسوق هذه الكلمات لا لأتباع حزب بعينه ولا لسكان قطر محدود ولكننا نسوقها للذين يؤمنون بالحق ويكبرون الحق ويجعلونه فوق كل شىء وهم كثيرون بحمد الله فى هذه الرقعة التى يقوم فيها الصراع بين سكان المغرب والاستعمار الفرنسى . فمؤتمر حزب الدستور الجديد الذى انعقد قبيل الحوادث والذى جعل بمقرراته حداً لتلك السياسة الارتجالية وحطم التعاون والمشاركة وقضى على المفاوضة من أساسها ووجه الحزب إلى الكفاح فأصلح ما أفسده السالفون وجعل للأمة القول الفصل لا للقادة الذين ارتطموا فى المشاركة والتفاوض إلى هؤلاء نسوق الحديث وتصول عليهم فى أن يزنوا بميزان الحق تضحيات الأمة وبذلها النفس والنفيس فى سبيل الدفاع عن كرامتها فلا يجعلوا كل ما بذل ثمنا للتافه من الأمور وحقيرها . وليعلموا أنه إذا كان أول الكفاح فى سبيل الحرية والخلاص هو الكلام فإن الكلام هذا ليس هو شىء فى الموضوع بل بداية بعدها وسط وغاية وما الغاية إلا الكفاح الإيجابى الذى خاضته اليوم تونس وحدها من غير استعداد وبدون تنظيم أو توجيه فلقيت من أجل ذلك ما لاقته وتلاقيه فى الأنفس والأموال والكرامة والشرف . وبقيت وحدها فى الميدان لأن تحالف الأحزاب الذى كانت الغاية منه تدعيم الشخصيات والزعامات والمغالاة فى النعرة الحزبية والأنانية قبل كل شىء لم يكن لها سند من الجزائر ومراكش . وعدم التوجيه والإعداد لهذا الدور من الكفاح ودفعها إليه على غير استعداد جعل النكبات فى جانبها أوفر فالتقتيل والاعتقال والتعذيب وتخريب المنازل ونهب الأموال وإتلاف الأقوات كان تسعين فى المائة منه فى جانب التونسيين لا فى جانب

الفرنسيين الذين أصبحت عصاباتهم تفتك وتنسف فى رابعة النهار وما ذلك إلا لأن التونسيين لم يكن لهم وسائل دفاع عن أنفسهم إذا ما هوجموا فضلا عن أن تكون لهم وسائل كفاح .

إلى الذين شعروا بهذا ولمسوه فى الحوادث الأخيرة ولم يبقوا عقولهم أسيرة تأثيرات دعاة الحزبية وأبواق الزعامات بل حرروا عقولهم لينظروا باستقلال تام إلى قضية الوطن التى يجب أن تسمو على كل اعتبار فيوجهوها التوجيه الصحيح على ضوء مصلحة الوطن وحدها لا مصلحة الأشخاص ولا مصلحة الأحزاب . فقد خرجت القضية عن ميدان الشخصيات والحزبيات إلى ميدان الوطن الذى هو للجميع . ونحن لم نتعرض لما ذكرنا إلا لوضع الأمثال والمقارنة والتذكير بأخطاء الماضى لنتقيها فى المستقبل لا لنناصر حزب على حزب ولا لنزكى طائفة ولنغبط الأخرى حقها ، فكما ننتقد على أنصار الحزب الجديد عدم استقرار السياسة وضعف التوجيه والدخول فى التجارب العميقة وطغيان صفة الأنانية والكبرياء عليه حتى إذا قيل له يجب توحيد صفوف الأمة لنجاح الكفاح قال أنا الأمة والأمة أنا وما عداه ليس له فى الوجود وجود ولو وقف هذا الأمر عند الأقوال لهان الخطب ولكن هذا الحزب حاول جاهدا أن يقضى على مخالفيه فى الرأى بالقوة واستعمال العنف حتى كاد أن يشعل فتنة داخلية مسلحة يراق فيها دماء المواطنين بأيدى بعضهم وقد قامت معارك بين الدستوريين القدامى والمحدثين فى كثير من البلدان تبودل فيها إطلاق الرصاص لأن القدامى كانوا لا يجدون حرية القول ولا حرية الاجتماع والأمن على أشخاصهم وعلى كراماتهم من طرف الدستوريين المحدثين الذين كانوا يعملون بالقوة والعنف على تحقيق أن ليس لغيرهم فى الوطن وجود وأن رأيهم هو رأى الأمة وإنما يقررونه من الإجراءات السياسية هو ما وقع عليه الإجماع .

أما القدامى فقد كانوا أبعد الناس عن الواقع وعن الأخذ بالأسباب الحديثة للدعاية واستمالة الجماهير وكانوا يرون أن فى جولتهم الدعائية والقائهم الخطب فى المجتمعات مما يكون الخصومة والنزاع بين المواطنين ويقيم ثارات لا يمحوها الزمن بينهم فهم يتركون الميدان لغيرهم تفاديا من أن يضرب الأمة بعضها البعض من أجلهم ومن أجل غيرهم . ثم هم من ناحية أخرى يعانون أزمة داخلية تمت واستفحل خطرها على مر الأيام وهى وجود عنصر متطرف فيما بينهم يقابل العنصر المحافظ المتزمت الذى يقوم عليه الحزب منذ نشأته . فالعنصر المتطرف يريد أن يخوض ميدان المعركة السياسية فى الداخل أولا وأن ينازل خصومه الحرب وأن يأخذ فى الدعاية وتسيير السياسة بالطرق التقدمية الحديثة بينما يريد القسم المقابل ألا يخرج وأن لا يحيد عما رسمه من الخطط من أول يوم لتأسيس الحزب وأن يبقى عن ارتباطه الوثيق بالحركات العربية والإسلامية فى الشرق .

إن هذه الأزمة وهذا الخلاف قد عطلنا كثيراً من أعمال الحزب فهو صراع داخلى مكتوم إلا أن أثاره تبدو للذين لا يعرفونها فى تعثر الحزب وبطء سيره ويرون أن زعماءه قد تخلفوا عن أداء مهمتهم فى كثير من المواقف الحاسمة . ويرى هؤلاء الزعماء أنه إذا تصادمت مصلحة الوطن العليا بمقاماتهم كزعماء وبمصالح حزبهم كهيئة سياسية يجب أن يكون لها نفوذها وسلطانها على الجماعات فهم يقدمون مصلحة الوطن على الزعامة والحزبية . وهذا ما سبب لهم كثيراً من الخسائر فى الجموع التى تتبعهم وحملهم كثيراً من الانتقادات والاتهامات بالتأخر عن القيام بالواجب . وهذا الجانب أصبح أقرب إلى هيئة مثالية منه إلى هيئة عملية . وإن كانوا أكثر ثباتا على المبدأ وانتظاما فى السياسة وتقدير مراحلها القريب منها والبعيد .

ولقد اتحدوا مع الدستوريين الجدد مراراً وكونوا لجان تنسيق أعمال فيما بينهم بغية توحيد الصفوف وتوجيه القوة الوطنية ضد الغاصب المحتل إلا أن هذه اللجان لم تدم إلا قليلا ثم يعود الخلاف كما بدأ من أوله ونظراً لهذه الأمور كلها فقد أصبحنا مقتنعين بأنه لاينبغى أن ترسم خطط الكفاح التونسى المتوقع المقبل طبق نظريات حزب أو حزبين بل نظرية شعبية عامة تشترك فيها كل الهيئات ، والمنظمات بل سكان القطر بأكمله بواسطة ممثلين يشملهم مؤتمر وطنى عام يشترك فى انتخابه الشعب انتخابا حراً بعيداً عن الأهواء الحزبية يقوم على الكفاءة والإخلاص قبل كل شىء . وكذلك يقال فى قضايا المغرب الأخرى . فنجاحها ونجاح الكفاح وتوحيد الصفوف توحيداً صادقاً لايمكن أن يتم مع وجود الأنانية الشخصية التى طغت على بعض الزعماء فأرادوا أن يضعوا أنفسهم موضع الآلهة والأصنام التى كانت تعبد من دون الله يوم انحط العقل البشرى إلى ذلك الدرك الحقير . فحولوا هتافات الوطنيين للحرية والمثل العليا فى الحياة إلى هتافات لأشخاصهم وتقديس المبادىء والتضحية فى سبيلها إلى تقديس لذواتهم . والتضحية فى سبيل زعامتهم ورئاستهم .

فلا تتم وحدة حقيقية إلا بأن يفنى هؤلاء الزعماء شخصياتهم فى وسط الشعب وأن يحولوا اعتزازه بالحزبية إلى اعتزازه بالحق والمصلحة العليا للوطن حتى تذوب هذه الحزبية الطاغية فى الشعب ويصبح عمل الجميع لخير الجميع والوطن حق مشاع بين الجميع . وعند ذلك تتجه هذه القوة التى وقع تنظيمها وتطهيرها مما علق بها لمناهضة الخصم واسترداد الحق الذى اغتصبه . وتلك هى أمنية الجميع .

أما أن تسخر نصف قوة الوطن لمقاومة النصف الآخر ومحاربته

لأنه يرى غير رأيها خصوصا وهذا الرأى الذى يراه ليس فى مصلحة المستعمر فى شىء . بل هو أشد عليه وأكبر خطراً على سياسته . لأنه كما يسميه المستعمر ومن يرى رأيهم العنصر المتطرف فمن البر بالحركات الوطنية أن يفسح المجال فيها لحياة ونمو العناصر المتطرفة . لأنها طلائع ومقدمات صفوف الكفاح . ثم أن وجود آراء فى الأمة مما يعين على الوصول إلى الحق وصواب الرأى بشرط ألا يكون رأى من هذه الآراء مما يعين المستعمر على تنفيذ خطته وتدعيم سياسته .

إن الصفوف التى تجمع للكفاح يجب أن ترتبط برباط الصداقة والأخوة حتى تشترك فى المحن كرجل واحد . أما إذا وجهت الدعاية الحزبية على العداوة والبغضاء والانتقام فإن ذلك مما يضعف معنويتها ويفقدها روح التآخى والتضامن . فلا تقدر وهى متخاذلة أن تصمد أمام العدو ولا يليق بنا ونحن بصدد تكوين أمة على حياة جديدة أن نعلمها من أول يوم كراهية حرية الرأى والتعصب لنظرية خاصة وتأييد أشخاص على آخرين . فإنها بذلك تنحرف عن مناهج الحرية والديمقراطية إلى مناهج استبدادية تعسفية ينتظم شبحها مع شبح الاستعمار ويؤدى عملا مماثلا لما يؤديه . وبذلك يصبح أحرار الفكر المكافحون فى سبيل الوطن يحاربون الظلم والاستبداد على واجهتين واجهة المستعمر الدخيل وواجهة المواطن المغرور ، وفى ذلك بلاء وأى بلاء .

الاستعمار الفرنسي وأهدافه

أهداف الاستعمار الأوربي في بلاد الشرق واحدة في الأصول العليا وتختلف عن بعضها شيئا ما في الجزئيات والتفاصيل . فالاستعمار اللاتيني في شمال أفريقيا وغيرها يختلف عن الاستعمار الأنجلوسكسوني في غير ناحية من النواحي .

فعندما يشاهد الإنسان أن من مظاهر الاستعمار اللاتيني كبت الحريات والتجهيل والتفقير ومحاولة إبادة العنصر الأصلي من سكان البلاد الواقع عليها الاستعمار وتعويضه بأبناء الحكومة المستعمرة الذين ضاقت بهم أرضهم وضاقت بهم سبل العيش فيها .

نرى الاستعمار الأنجلوسكسوني يفسح مجال الحرية للشعوب التي تحت سلطانه وإن كان يبطش بها أحيانا أخرى بطشة الجبارين . ونراه يفسح لها بعض الشيء في مجال التعلم والكسب لأن المتعلم والغني تكثر حاجياته فيشترى كثيرا ويستهلك كثيرا لا من اللازوميات فقط بل حتى من الكماليات . والانجليز وأمثالهم قوم صناع تجار يتطلبون مستهلكين وعدد السكان في بلادهم لم يبلغ المقدار الذي تضيق به البلاد ويضيق على أبنائها سبل العيش فيها فهم ليسوا في حاجة إلى هجرة واستيطان في الخارج يتزاحمون فيه مع أبناء البلاد الاصليين بالمناكب فيضطرون إلى إبادتهم أو إزاحتهم عن أماكنهم ليحتلوها .

إن أول أهداف الاستعمار الفرنسي واللاتيني على العموم عندما يحتل أو يستعمر مملكة هو السيطرة عليها عسكرياً وافتكاك مصادرة السلطة والنفوذ من يد أهلها ثم جلب أبناء وطنه إلى تلك البلاد التي احتلها

وتوزيعهم فيها كجند مسلح لحماية سلطانه وكموظفين فى الإدارات لتأمين الاستعمار من الناحية القانونية . وكتجار وزراع ومستغلين للاستحواذ على موارد البلاد الاقتصادية . وكأساتذة ومعلمين لاحتلال الأدمغة والعقول والاستيلاء على المشاعر بالوسائل الثقافية القائمة على قواعد استعمارية ترمى إلى خلق جيل لا يؤمن بوجوده ولا يصدق بأمجاده وماضيه . وإنما يؤمن بقوة المستعمر وعظمته . فيتمجد بالانتساب إليها واعتناقها والاعتزاز بها . ويتخلص من هذا أن الأمة التى تصاب بهذا النوع من الاستعمار تواجه أخطارا متعددة على حياتها وكيانها ووجودها .

ويجب عليها متى أرادت أن تنظم قوتها للكفاح من أجل التحرر من سلطان هذا الاستعمار والخلاص مما فيه من خطر أن تنظم كفاحها طبق الاتجاهات الاستعمارية . فيحافظ على أراضيها ما أمكن لها أن تحافظ عليها فلا تبيعها ولا تسهل طرق تسربها إلى أيدى المستعمرين وأن تعد الأكفاء للمزاحمة فى الميدان الصناعى والتجارى . وأن تعد تعليما وطنيا يحمى حياتها من التأثر بالتعليم الاستعمارى حتى تأمن غائلته وبذلك يمكنها أن تحافظ على كيانها كاملة وتكافح بهذا الكيان حتى تصل إلى الخلاص وهى ذات شخصية بارزة منفصلة عن المستعمر لا ترتبط معه برباط ولا تمتزج به فى ناحية من نواحى حياته ، ولا تمهد له بتقليده والأخذ عنه ليبتلعها ويقضى على شخصيتها شيئا فشيئا حتى يذيبها فى شخصيته . وفى ذلك منع لها من العودة إلى الحياة .

كيف احتلت تونس

فى ١٢ أبريل سنة ١٨٨١ اجتازت القوات الفرنسية الحدود الجزائرية التونسية من ناحيتين الغرب والشمال معلنة أنها ترمى إلى تأمين الحدود

حيث وقعت اضطرابات فيما بين التونسيين والجزائريين التى تقول فرنسا إنهم من رعاياها وأن من واجبها حمايتهم . واحتج ملك تونس على هذا العدوان . وأعلن أنه مستعد لتأمين الحدود ودفع غرامات لكل من تثبت الإجراءات القانونية على أنه أصيب من طرف الرعايا التونسيين . واحتجت تركيا أيضا بصفتها المشرفة على المملكة التونسية التى هى ولاية من ولاياتها الممتازة . ولكن رغم ذلك فقد استمرت الجيوش الفرنسية توالى موجاتها قادمة من الجزائر على طريق البر والبحر واشتبكت فى معارك دامية مع الوطنيين الذين أدركوا خطر هذه الحملة على استقلال بلادهم ومستقبلها ، وفى مايو ١٨٨١ كانت الجيوش الفرنسية تحاصر قصر الملك فى تونس وكان قد اقتحم القصر الملكى الجنرال بريار ومعه أركان حربه . وقدموا للملك محمد الصادق باى نص معاهدة أجبروه على إمضائها ولم يسمحوا له باستشارة رجال حكومته فوقعها تحت الحراب وأفواه البنادق .

وهذه هى المعاهدة المسماة « بمعاهدة باردو » اسم البلد التى يسكنها جلالة الملك أو معاهدة « القصر السعيد » اسم القصر الملكى الذى تم توقيعها فيه .

إن هذه المعاهدة تنص على أن الاحتلال الفرنسى لتونس إنما هو احتلال مؤقت يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية والتونسية على أن الأمن قد استتب فى البلاد ـ البند الثانى من المعاهدة المذكورة ـ أن هذه المعاهدة لم تخول لفرنسا إلا حق الإشراف على تنفيذها ومراقبة الإخلال بأى فصل من فصولها . وقد جعلت لذلك أمرين أولهما وجود ممثل فرنسا (المقيم العام الفرنسى) الذى يقوم فى آن واحد بتمثيل

حكومته لدى جلالة الملك وبإدارة بعض الشئون الخارجية للملكة التونسية بمقتضى مرسوم يصدر له من جلالة الملك يخوله إدارة هذه الشئون وللمقيم العام هذا أن يعين ستة عشر نائبا عنه فى أنحاء المملكة التونسية لدى العمال (المحافظين) الذين يمثلون سلطة جلالة الملك فى مديريات المملكة التونسية ويسمى هؤلاء الموظفون الفرنسيون مراقبون مدنيون أى أنهم يقومون بالنيابة عن المقيم العام بمراقبة نواب الملك فى تنفيذ فصول المعاهدة كما يقوم المقيم العام لدى الملك بنفس المهمة .

والأمر الثانى وجود موظف فرنسى ثانى لدى رئيس وزراء جلالة الملك لمراقبة تنفيذ فصول المعاهدة أيضا بالنسبة لذلك الوزير الذى هو رئيس الدولة ويسمى هذا الموظف الفرنسى (الكاتب العام) للحكومة التونسية . هذا ما صرحت به ونصت عليه المعاهدة المذكورة .

أما السلطة العسكرية الفرنسية فهى تتمثل فى رئيس الجيش الفرنسى المسمى قائد جيش الاحتلال والذى أسند إليه من بعد منصب وزير الحربية التونسية . وشخصية رئيس الأسطول الفرنسى المسمى الأميرال والذى يقيم فى المرفأ الحربى التونسى فى بلد بنزت .

وأول ما عمدت إليه السلطة الفرنسية العسكرية هو إزالة السلطة العسكرية التونسية التى هى الطرف الثانى فى الاتفاق على استقرار الأمن وعلى وجوب جلاء جيوش الاحتلال الفرنسية ، فمزجت فرنسا الجيش التونسى بالجيش الفرنسى وجعلت منهما وحدة لاتتجزأ وبذلك انعدم الطرف الثانى فى الاتفاق . وأخذ فى الوقت سيل من المهاجرين الفرنسيين وغير الفرنسيين الذين باعتناقهم الجنسية الفرنسية يصبحون فرنسيين يغمر

هذا السيل من ناحية الإدارة التونسية كموظفين فى سائر المرافق ومختلف الدرجات وكمزارعين يحتلون الأراضى التونسية والخصبة منها على الخصوص ليتولوا استغلالها كما يحتل الآخرون فى صورة شركات استغلالية المناجم والسباخ ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع حتى بلغ عدد الموظفين الفرنسيين ٢٢ ألف فى الإدارة التونسية إزاء ستة آلاف من التونسيين وبلغ عدد مايملكه ٢٠٠ ألف مستعمر فرنسى من الأراضى الزراعية الخصبة ما يوازى مايملكه ٣ ملايين ونصف من التونسيين من الأراضى القاحلة والمتوسطة الإنتاج .

أما المناجم والمصانع والمصارف فإنها كلها بيد الفرنسيين وكذلك السيطرة على التصدير والتوريد التى تتحكم فى موارد البلاد فإنها بيد إدارة فرنسية تعرف كيف تصدر وكيف تستورد وكيف تبادل بضاعة ببضاعة على قاعدة تفضيل الاستغلال الفرنسى وتقديم المشاريع الاستعمارية على غيرها ومن أجل ذلك جاء الفقر للعنصر الأهلى وأضيف إلى التقتير والدس فى التعليم والإهمال من ناحية التغذية والشئون الصحية فأصبح العنصر الأهلى عرضة لأخطار هذه الأمور .

وإذا أضيف إلى هذا محاولة الاستعمار تحطيم شخصية الأمة وإذابتها شيئاً فشيئاً فى شخصيته بواسطة وسائل الدعاية والتثقيف وبواسطة جماعات المبشرين المنبثة فى كل مكان والتى ترمى كلها إلى تحويل هذا الشعب الأفريقى العربى المسلم إلى شعب فرنسى انسلخ عن ماضيه وعن مقومات حياته وعن عقيدته وتقاليده وأخلاقه . فأصبح مغموراً بالمدنية الأوروبية التى جاءوا بها إليه لالترقيته وتمدينه ولكن لسلبه ومسخه وإعدام ذاتيته

حتى يتحقق بذلك المطمح الاستعماري وهو جعل هذا المغرب قطعة فرنسية بكل معنى الكلمة يطلق عليها الاسم الذي ابتدءوا بتسميتها به من الآن وهو فرنسا ماوراء البحار .

وبذلك تقوم فرنسا بأداء رسالتها فى هذه البلاد الإسلامية مثلما أدت أختها أسبانيا رسالتها فى بلاد الأندلس من قبل ومثلما حاولت إيطاليا أن تقوم به فى ليبيا لولا أن حالت الأحداث العسكرية والسياسية بينها وبين ذلك .

مراحل القضاء على السيادة التونسية :

١ — بعد فرض اتفاقية المرسى على تونس سنة ١٨٨٣ استأثرت فرنسا بالسلطة الإدارية وفرضت على رأس الإدارة المركزية التونسية بموجب مرسوم مؤرخ فى ١١/٢/١٨٨٣ موظفا فرنسيا هو سكرتير عام الحكومة التونسية مهمته الإشراف على الإدارة العامة باسم رئيس الوزراء، وتهيئة المراسيم وعرضها على جلالة الباى ثم استولت على اختصاصات الحكومة التونسية بأكملها وجعلت من المقيم العام الفرنسى رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للشئون الخارجية التونسية وهو فى الوقت نفسه ممثلا لفرنسا فى تونس . ومن قائد جيش الاحتلال وزيرا للحربية التونسية ومن قائد الأسطول الفرنسى وزيرا للبحرية . كما جعلت على كل إدارة تونسية مديرا فرنسيا له كل اختصاصات الوزير فأصبح مجلس الوزراء التونسى يتركب من ٧ وزراء تونسيين ليس لهم إلا تتميم الشكليات و ٧ من الفرنسيين برئاسة المقيم العام الفرنسى وهو موظف فى السلك الدبلوماسى الفرنسى تابع لوزارة الخارجية الفرنسية . وإلى جانب هذا أحدثت فى

داخل المملكة التونسية — بمقتضى مرسوم فرنسى مؤرخ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ — المراقبين المدنيين التابعين مباشرة للمقيم العام الفرنسى مهمتهم فى الظاهر الإشراف على العمال (المديرين والمحافظين) التونسيين والإدارات المحلية وبيدهم قوات الأمن والقوة العامة . كما أن فرنسا فصلت مناطق الجنوب التونسى الذى يقدر بثلث القطر عن أرض الوطن ووضعتها تحت الحكم العسكرى المباشر بواسطة ضباط فرنسيين تابعين لقائد جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة .

٢ — عمدت فرنسا إلى السلطة التشريعية فاستولت عليها وأصدرت مرسوما من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ حدد فيه اختصاص المقيم العام الفرنسى فى تونس وقد جاء فى هذا المرسوم « يفوض رئيس الجمهورية الفرنسية المقيم العام المراقبة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم) التى يصدرها جلالة الباى ولإعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل القطر التونسى » . فأصبحت بذلك جميع المراسيم التى يصدرها باى تونس لا مفعول لها إلا بإمضاء المقيم العام . ثم اختصرت الإجراءات وصارت الإقامة العامة هى التى تحضر المراسيم الملكية لعرضها على الباى لوضع ختمه عليها بدون أن يكون له سابق اطلاع عليها . وهكذا تم استغلال السلطة التشريعية لتنفيذ برامجها الاستعمارية بمراسيم صادرة فى الظاهر من الدولة التونسية .

٣ — استحوذت فرنسا على السلطة القضائية فأحدثت محاكم فرنسية على غرار المحاكم القائمة فى أرض الجمهورية الفرنسية وتختص بالنظر فى قضايا التونسيين مع الأجانب وكذلك فى قضايا العقارات المسجلة عموما والقضايا السياسية والقضايا المتعلقة بالبيت المالك . وقد تم هذا بموجب

سلسلة مراسيم مؤرخة فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٤ و ٢ سبتمبر ١٨٨٥ و ١٢ يناير ١٨٩٨ ثم عمدت إلى المحاكم التونسية فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين فجعلت على رأس العدلية التونسية مديرا فرنسيا وأناطت مهمة النيابة العمومية لموظفين فرنسيين واسندت رئاسة دائرة النقض والإبرام لحاكم فرنسى .

السياسة الاستيطانية : كانت الجالية الفرنسية عند فرض الحماية لا تزيد على بضع آلاف يشتغلون بالتجارة والوساطة وفى بعض المصالح الحكومية كالبريد والتلغراف والسكك الحديدية . وبعد أن استولت فرنسا على أداة الحكم فى تونس أصبحت الحكومة نفسها تشجع هجرة الفرنسيين إلى تونس واضعة أمامهم كل المغريات المادية والأدبية وعمدت إلى الأراضى الخصبة فاقتطعتها إلى الفرنسيين ومنحتهم الأموال الطائلة من خزينة الدولة التونسية لاستثمارها فبلغت بذلك هدفين — انتزاع الأراضى من أبناء البلاد وإيجاد جالية فرنسية عتيدة تعتز بثروتها وبجهادها .

وفى الوقت نفسه أخذت السلطة الفرنسية تحدث الوظائف بلا حساب لتسندها إلى جحافل الفرنسيين النازحين إلى تونس وقد أصبح عدد الموظفين فى القطر التونسى ما يقارب ٦٠ ألف منهم خمسة آلاف من التونسيين .

السياسة الاقتصادية : ولم تقف فرنسا عند تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وتمكينهم من السيطرة على الجهاز الإدارى بل أضافت إلى ذلك أن أصبحت الميزانية التونسية أداة لنقل الثروة تدريجيا من أيدى أبناء البلاد إلى الفرنسيين . كما عملت على خنق الصناعة المحلية وقتل الانتاج التونسى وذلك بفرض نظام الجمارك وتوحيد العملة بين تونس

وفرنسا كما قضت على علاقات تونس التجارية . مع الخارج وجعلتها قاصرة على فرنسا وحدها إلا بعض المواد التى لا تحتاج إليها فرنسا كالفسفات فتسمح بتصديره للخارج للاستحواذ على ما يعادله من العملة الصعبة .

السياسة الاجتماعية : وفى الميدان الاجتماعى كانت روح الإدماج والحقد تتجلى واضحة فى السياسة الفرنسية فقد أهملت العناية بالصحة العامة فكانت الأمراض متضافر مع الفقر والجوع تفتك بالشعب التونسى . وحالت دون انتشار التعليم فحددت عدد المدارس بكيفية لا تتناسب مع عدد الأطفال البالغين سن التعليم حتى بلغ عدد الملحقين منهم بالمدارس بنسبة عشرة فى المائة فقط من مجموع الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم. ووقفت حجر عثرة فى سبيل نشر الثقافة العربية وفرضت على الناشئة التونسية برامج فرنسية كان القصد منها قتل الروح القومية فى الشباب التونسى وإضعاف مقوماته الوطنية من لغة ودين وتاريخ .

هذا هو بعض ما آلت إليه الحماية الفرنسية التى فرضت على تونس باسم حفظ الأمن والنظام وجاءت باسم الإصلاح والمدنية الأوروبية . وهذه هى الإصلاحات التى تعهدت فرنسا بإنجازها لتحسين الأحوال الداخلية فى تونس وتدعيم علائق الود القديم وروابط حسن الجوار بين الدولتين.

لمحة تاريخية عن تونس

نفصل الآن بعض الشيء مما أجملناه سابقاً عن تاريخ تونس من فجر نهضتها الأخيرة ونوضح كيف أن مقدمات الاحتلال والدسائس التي حيكت لوقوعه قد عطلت حركة النهضة التونسية وشلت مشاريع التقدم التي وضعها التونسيون لبلادهم وأمتهم ثم أعقب هذه العراقيل وقوع الاحتلال .

كانت تونس تابعة للدولة العثمانية كولاية ممتازة مثل مصر تتمتع بجانب كبير من الحرية والاستقلال الداخلي والخارجي ولما تولى أمرها أحمد باشا باي الأول وهو عاشر أمراء الدولة الحسينية سنة ١٨٣٣ . نهض بالبلاد التونسية الفتية وأقام فيها دعائم التطور والعمران من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية . وكانت رغبته تعمل على تحقيق أهداف كبيرة تجعل من تونس دولة عربية إسلامية ترتبط بالدول العثمانية ارتباط مودة وصداقة لاغير . وكان كل سعيه منصرفا إلى إقناع الدوائر العثمانية بضرورة الاعتراف بسيادة الدولة التونسية . ولم ينفرد أحمد باشا باي ملك تونس بهذا الاتجاه وحده بل سار على منوال غيره مثل والي مصر وغيرها من الولايات العثمانية التي أصبح ولاتها يشاهدون الانهيار المخيف الذي أضحت الدولة العثمانية عرضة له بدافع تعصب أوروبا ضدها وأثارة المشاكل والحروب عليها ليتم القضاء على الرجل المريض ويتقاسم الأوروبيون تراثه . فقد استقر في أذهان أولئك الولاة العثمانيين أن يستقلوا بالولايات التي تحت أيديهم وأن ينشئوا فيها دولا إسلامية صغيرة على الطرق الحديثة وأن يحصنوا أعضاء هذا الجسم التي بقيت سليمة من امتداد المرض والاعتلال إليها .

بالرغم من أنهم كانوا يهدفون إلى عمل صالح سليم فان الدول الاستعمارية الأوروبية أرادت أن تستغل هذا الاتجاه وأن تحوله إلى صالحها بأن تنشط أولئك الولاة وتعينهم على الاستقلال حتى تحرر بذلك دولة الخلافة وتصبح أجزاء مشتتة يسهل التقامها وابتلاعها .

وقد شاهدنا فى فترة ولاية ملك تونس هذا أحمد باشا باى اتصالات نشيطة بينه وبين فرنسا واقتبالات له فى أرضها كاقتبالات رؤساء الحكومات والدول المستقلة . ولا يخلو وقت من تنشيط فرنسا لهذا الملك على الاستقلال ووعدها له بالإعانة والتأييد حتى أصبحت هذه السياسة مكشوفة للشعب التونسى . فأصبح يعلن فى صراحة معارضته لها واستنكاره كما أصبح يعلن فى كل مناسبة شدة ولائه للدولة العثمانية وتمسكه بالارتباط بها والعمل على إرغام الملك بإجراء قانون التنظيمات الخيرية التى صدرت فى تركيا وكثيراً من ولاياتها وماطل هذا الملك فى إجرائها فى تونس لأنها تحد من سلطانه وتجعل الكلمة الأخيرة فى كل شىء للأمة . فهى نظام ديمقراطى مقتبس مما كانت تتمخض به أوربا فى تلك العصور وأوروبا نفسها هى التى أجبرت الدولة العثمانية على أن تقيم نظام الحكم فيها على ذلك الأسلوب لأنها تريد أن تتخذ من الحريات والمساواة فى الحقوق شباكا لصيدها وآلات لدسائسها التى تريد أن تمتد فى سائر أجزاء الامبراطورية العثمانية .

ولقد كلفت مرامى الباى الاستقلالية والاستعداد لها جهداً ماليا كبيرا أثقل كاهل الشعب لأنه بقدر ما فتح من أبواب المصروفات فى تكوين النهضة التى أرادها لم يفتح بابا واحدا للايراد ولم يعبد سبل الإنتاج ولم يهيء الموارد الكافية للمصروفات واعتمد الضرائب والضرائب فقط . وذلك ما حدى بالتونسيين إلى المطالبة بإجراء التنظيمات الخيرية والحكم

الديمقراطى الذى يحمى فى آن واحد الشعب من السخرة ووفرة الجبايا ويحافظ على الروابط السياسية بين تركيا وتونس .

ومما صنعه هذا الملك لكى يستقل عن الدولة العثمانية إسقاط المبلغ المالى الذى كانت تونس ملزمة بدفعه للخزانة العثمانية . واعتذر الملك فى مطالبته بإسقاط ذلك المبلغ لكثرة النفقات التى تتطلبها المشروعات الجديدة. ثم حول المكاتبات الرسمية التى كانت جارية بينه وبين الدولة العثمانية من اللغة التركية إلى اللغة العربية . وفى الناحية الداخلية نظم الجيش التونسى الذى بلغ عدده ٣٠,٠٠٠ ألف على الطرق الحديثة وأنشأ كليتين حربيتين إحداهما بحرية وأخرى برية وجلب إليهما خبراء عسكريين من أوروبا لتخريج ضباط تونسيين وكون أسطولا وأعد مراسى وشيد موانى لصناعة السفن ومصانع للأسلحة ومستودعات للذخيرة ومخازن الحبوب لتموين البلاد فى سنى الجفاف وتصدير ما يزيد على حاجة البلاد إلى الخارج .

واتجه إلى الإصلاح الإدارى والسياسى فأحدث لقب وزير فى المناصب السياسية وهكذا أصبحت تونس تتكون حكومتها من رئيس وزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية ووزير الحربية ووزير المالية .

وتوفى هذا الملك والمشاريع التى عملها لا تزال فى البداية ، وأسس الدولة التى أراد أن يقيمها لم تتم بعد ، وجاء بعده أخوه الملك محمد باشا فأتم أصول هذه النهضة بإعلانه النظام الدستورى ورجوعه إلى الرغبة فى الارتباط بالدولة العثمانية أعلن « دستور عهد الأمان » الذى هو صورة من وثيقة حقوق الإنسان وامتداد لقانون التنظيمات الخيرية الذى أعلن فى تركيا من قبل . والدستور التونسى هو أول دستور فى العالم العربى

وفى ١ سبتمبر ١٨٥٧ دعى هذا الملك أعيان الشعب التونسى ورجال السلك السياسى الأجنبى وأقسم اليمين فى حفل رسمى على العمل بالدستور الجديد ، وتشكلت اللجان لوضع شروح وتفاصيل لهذه الوثيقة الجديدة . (راجع قسم الوثائق) .

وبجانب هذا العمل الإصلاحى الشامل كون المجالس البلدية فى جميع المدن التونسية التى تكلفت بإصلاح الطرق وتنوير الشوارع . كما عمل جلالته على جلب أدوات الطباعة العربية ولم تطل حياة هذا الملك ليتم ما شرع فيه بل توفى وولى أخوه من بعده محمد الصادق وقد وجد بجانبه الوزير المصلح « خير الدين باشا » فأقام الحكم الدستورى وأبرزه للوجود بأحداث برلمان تونسى مكون من ٦٠ عضوا من التونسيين للنظر فى شئون الدولة التونسية يسمى (المجلس الأكبر) ولكى نوضح مقدار السلطة التى كانت لهذا المجلس نذكر أنه فى أحد جلساته عرض طلب من الملك يلح فيه فى زيادة مخصصاته فقام أحد أعضاء المجلس وقال إن البلاد فى بداية نهضة ومقبلة على إصلاحات كثيرة لا يمكننا أن نزيد فى مخصصات الملك بل على الملك أن يقتصد فى مصروفاته ووافق كل الأعضاء على هذا الرأى .

ومن أهم الأعمال التى قامت بها الدولة فى هذه الفترة توزيع الأراضى الزراعية التى تملكها الحكومة التونسية على صغار الفلاحين والزراع ووضع أول وزارة للصحة لاستقصاء الأمراض الوبائية وتنظيم برامج التعليم بجامعة الزيتونة وتأسيس المعهد الصادقى وهو أول معهد لدراسة العلوم العصرية واللغات الأجنبية . وفى هذه الفترة صدرت أول جريدة عربية رسمية فى تونس « الرائد التونسى » وهى الثالثة فى العالم العربى إذ صدرت

قبلها جريدة الوقائع فى مصر والجوائب فى اسطنبول . وقد أطلق الملك محمد الصادق هذا على حكومته اسم الدولة التونسية كما أعطى لنفسه لقب ملك بينما كان اللقب الذى يعطى من طرف الدولة العثمانية لملوك تونس لقب مشير وتأتيه (الخلعة) البدلة الرسمية والأوسمة من السلطة العثمانية . وبذلك تتم ولايته بعد بيعة أهل البلاد له بالولاية .

وهكذا كانت تونس تسير بخطى حثيثة نحو الحضارة والرقى فى جميع الشئون . وخشيت فرنسا أن يشتد ساعد هذه الدولة الفتية بسبب ما أدخل عليها من وسائل النهوض فتصبح فى حصانة ومناعة عن الاستيلاء والابتلاع فأخذت فرنسا تعمل جادة لعرقلة وسائل النهضة والاكثار من الدس والشغب حتى تشغل الحكومة التونسية عن المضى لأهدافها . ومن ذلك أنها وهى التى جاءت بأسطولها مع الأسطول الانجليزى إلى مرسى تونس ونزل قواد الأسطولين وذهبوا مع سفيرى الدولتين إلى الملك محمد وأعلماه بأن دولتيهما تلحان فى المبادرة بإعلان الحكم الديمقراطى فى البلاد . ولما أعلن الحكم الديمقراطى وأصبح المجلس النيابى المنبثق منه حجر عثرة فى سبيل دسائس فرنسا وتدخلاتها فى شئون تونس أصبحت تطالب فى إلحاح وفى صور من التهديد ملك تونس لتعطيل الحكم النيابى وحل البرلمان ولو لأجل محدود .

وفى الفترة التى عطل فيها البرلمان وقعت الثورة من التونسيين احتجاجا على ذلك وعلى ما ترتب عنه واتكأت فرنسا على هذه الثورة فبادرت بتنفيذ خطة الاحتلال . وبقيت تونس محرومة من النظام النيابى تحكم من طرف رجال الاحتلال الفرنسى حكما استبداديا مباشرا لا رأى للشعب فيه .

وفى سنة ١٨٩٠ أعطى حق تأسيس مجلس شورى للنظر فى ميزانية البلاد التى يدفع أغلبها التونسيون للفرنسيين فقط وكان تعيينهم بطريق الاختيار من طرف المقيم العام كما وقع انتقاؤهم من بين أصحاب الشركات وكبار التجار والمزارعين وأعضاء المجالس البلدية . وفى ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ عينت الحكومة عدداً من التونسيين أعضاء فى هذا المجلس واختارتهم من بين المشايعين لها المخلصين لسياستها وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء الفرنسيين يبلغ ٣٢ منتخبين بالاقتراع العام فإن عدد الأعضاء التونسيين المشاركين بلغ ١٨ فقط يقع تعيينهم باختيار المقيم الفرنسى وعلى أثر الحرب العالمية الأولى فى ١٣ يوليو سنة ١٩٢٢ عقب ظهور الحركة الوطنية الاستقلالية الماثلة فى الحزب الحر الدستورى التونسى الذى أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبى أصدر المقيم العام لوسيان سان إصلاحاته التى كانت تعتبر فى نظر الفرنسيين بأنها مكنت التونسيين من جانب كبير من التصرف فى كثير من الشئون الإدارية . والحقيقة أن تلك الإصلاحات لم تكن كافية لترضية أمانى التونسيين وسد حاجة الشعور القومى فى ذلك الحين بل إنها فى كثير من فصولها فتحت أبواب ابتلاع الذاتية التونسية . ولذلك كان موقف الوطنيين الاستقلاليين منها الرفض والمعارضة . وأهم ما فيها أنها استبدلت المجلس الشورى بمجلس آخر أسمته المجلس الكبير له سلطة استشارية محضة على أكثر فصول الميزانية فقط وزيد فيه عدد الأعضاء الفرنسيين من ٣٦ إلى ٤٤ من بينهم عدد يمثل المصالح الاقتصادية للجالية الفرنسية وبقى عدد الأعضاء التونسيين ١٨ كما كان الحال فى (المجلس الشورى) السابق .

وفى ٢٨ مارس ١٩٢٨ استصدر المقيم العام لوسيان سان مرسوما

برفع عدد الأعضاء الفرنسيين (بالمجلس الكبير) من ٤٤ إلى ٥٣ والتونسيين من ١٨ إلى ٣٦ .

وفى سنة ١٩٣٤ زيد عدد الأعضاء الفرنسيين من ٥٣ إلى ٥٦ والتونسيين من ٣٦ إلى ٤١ مع إبقاء نظر المجلس الكبير هذا مقتصرا على الاستشارة المالية .

ومهما كان عدد أعضاء المجلس التونسيين وسلطانهم فيه وأسلوب اختيارهم له فإنهم لم يكونوا نوابا عن الأمة بالمعنى الصحيح ولم يكن لديهم من السلطة والصلاحية لكى ينظموا ميزانية الدولة دخلا وخرجا طبق ما تقتضيه مصلحتها وما تتطلبه نهضتها . إذا أضفنا إلى كل هذا أغلبية العدد التى يمتاز بها الفرنسيون فى هذا المجلس وأسلوب انتخابهم الصحيح الذى يخولهم بحق تمثيل الفرنسيين فى تونس ومصالحهم مع كون الرئاسة العليا فى هذا المجلس المقيم العام الفرنسى اتضح لنا أن زمام الأمور فى هذا المجلس بيد الفرنسيين وأن التونسيين آلة وصورة للمغالطة .

ثم أن وجود الفرنسيين فى المجالس المنتخبة التونسية كالبلديات ومجالس الجهات (المديريات) والمجلس الكبير هذا والمجلس الشورى من قبله إنما هو وضع باطل وافتيات مفروض على الأمة والحكومة التونسية إذ ليس لأية جالية أجنبية تستوطن بلدا من البلدان حق التمثيل والانتخاب فيها والاشتراك فى مجالسها النيابية ولكن الاستعمار بين الفرنسيين فرضوا هذا الأمر وأمرا آخر بعده ، وهو انتخابهم لممثلين عنهم بالبرلمان الفرنسى فى فرنسا وهم يقطنون تونس يريدون من ممارسة هذا الحق الانتخابى فى مجالس تونس وفرنسا أن يثبتوا عمليا أن تونس بلاد فرنسية كسائر المستعمرات التى ألبسوها هذه الصبغة وأن لهم حق النيابة فى مجالسها وحق

الانتخاب لنواب عنهم فى برلمانهم وهم يقيمون على هذه الأرض . الأمر الذى لا تتمتع به أية جالية فرنسية تقيم فى جهة من جهات العالم ولا يمكن أن تمارسه إلا فى وطنها وعلى أرضها . وتونس بحكم التاريخ والقانون بلاد أجنبية عن فرنسا ليس الفرنسيين فيها حق التمثيل النيابى على أرضها ولا حق انتخاب نواب عنهم وهم فيها مقيمون يمثلونهم فى مجلسهم النيابى . فى فرنسا .

وقبل أن نختم هذا الفصل الذى أردنا منه بيان تعطيل فرنسا لحركة النهضة وحرمانها من الحكم النيابى الديمقراطى الذى تمتعت به فى عهد استقلالها حينا من الزمن ثم هى لم ترجعه فى عهد احتلالها لتونس بل عطلته تماما وعملت على إرجاع السلطة التشريعية للفرنسيين بواسطة هذه المجالس التى تنشئها وتمدها بالسلطان الكامل فيها وأكثرية العدد ثم تجعل فيها من التونسيين الذين يخدمون مصالحها ويخلصون لسياستها صورة مداسة تحاول أن تغالط بها الرأى العام التونسى والرأى العام العالمى بأن للتونسيين نيابة وانتخابا نرى لزاما علينا أن نبين ولو فى إيجاز الظروف والملابسات التى أحاطت بتكوين (المجلس الكبير) أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ — ١٩١٨

أوفد الحزب الحر الدستورى التونسى وفد إلى مؤتمر الصلح فى باريس برئاسة الزعيم عبد العزيز الثعالبى عرض على الرئيس « ويلسن » لائحة تتطالب فيها تونس بحق تقرير مصيرها طبق الشروط التى أعلنها ذلك الرئيس ويلسن وامتدت الحملة الوطنية على الاستعمار الفرنسى فى تونس من ذلك الحين واشتد الصراع كما هو الشأن عندما يرتفع صوت المطالبة بالاستقلال وجلاء القوات الأجنبية عن الوطن المنكوب بها .

ووقعت أثناء ذلك أزمة بين الإقامة العامة فى تونس وبين البلاط الملكى

إذ زعمت فرنسا أن ملك تونس (محمد الناصر) لايوافق على مطالب الوطنين ولكن هذا الملك أعلن أنه لا يعارض فى كلماينهض بشعبه ويحقق له حريته وسعادته . وعزم رئيس الجمهورية اذاك على زيارة تونس وعزمت تونس كلها على مقاطعته وخشى رئيس وزراء فرنسا «بون كارى» مغبة هذا الأمر فأبرق إلى الملك يقول « إن مطالب الأمة التونسية بصدد المصادقة عليها هنا وانجازها فى القريب » .

ولذلك أملى وطيد فى اقتبال رئيس الجمهورية بما يناسب . وزار رئيس الجمهورية تونس وبعد رجوعه إلى فرنسا تقدم المقيم العام (لوسيان سان) إلى الملك الناصر بمشروع إصلاحات تافه هزيل فى غير ناحية منه مساس بالذاتية التونسية وسلطة الملك . وصرح للملك بأن هذا ماوعدتكم فرنسا بانجازه فاغتاظ الملك الناصر وقال ليس هذه مطالبنا . ولاأوافق عليها ومن هنا ساءت العلاقات بين القصر والإقامة العامة وتوفى الباى بعد أيام من وفاة حامت حولها الأقاويل وعرض نفس المشروع على خلفه الملك محمد الحبيب فوقع عليه واذاك أعلن الحزب الحر الدستورى مقاطعة المشروع والامتناع عن المشاركة فى انتخاب المجالس التى ورد ذكرها فيه .

وكادت أن تحقق هذه السياسة وأن يسقط مشروع الاصلاحات وأن يبعد المقيم عن منصب الإقامة بسبب ذلك . ولكن برز إلى الميدان أفراد استمالهم هذا المقيم فخرقوا إجماع الشعب وشاركوا فى انتخابات صورية شارك فيها عدد ضئيل حتى أن بعض النواب فى دائرة يبلغ عدد الناخبين فيها ١٨ ألف لم يشارك منها إلا ثلاثة عشرة رجلا بالاكراه .

وهكذا تم إجراء الاصلاحات وقيام المجلس الكبير وفروعه وعبروا

عن هذه السياسة بسياسة المشاركة . ومفهوم المشاركة هذه أن السلطان أصبح فى البلاد للفرنسيين وأنهم تفضلوا بإشراك التونسيين بذلك المقدار الضئيل فى العدد والنفوذ . وكما يقال عن تعطيل فرنسا لنظام الحكم النيابى الديمقراطى فى تونس يقال عن تعطيلها للنهضة التعليمية وتحويلها المدارس إلى مصانع تصنع رجالا فرنسيين أومذبذبين بين الروح الشرقية والروح الغربية مما أصحت البلاد من بعد ذلك تعانى ويلات أثارة بالانقسام والاختلاف فى الرأى والاتجاه وتلك هى معاول الاستعمار التى يحطم بها وحدة كل أمة . ويستخلص من هذه الخاتمة أنه كلما ارتفع صوت الفكرة الاستقلالية التى تطالب باستقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية عنها إلا وقاومتها السياسة الاستعمارية بالقوة والعنف تارة وبمصادمتها بجماعة من المواطنين أنفسهم يسفهون فكرة الاستقلال ويحبذون بقاء الاحتلال ويطالبون بإصلاحات سطحية وتغييرات جزئية يزعمون أنها تسير بهم إلى الاستقلال الذاتى لا الاستقلال الكامل على مراحل . فتشتد الخصومة بين هؤلاء وبين المطالبين بالاستقلال والجلاء فيتعطل سير الكفاح وتعتل نفسية الأمة ويستريح الاستعمار ويسارع فى تنفيذ دسائسه وخططه الخبيثة فى فترة النزاع القائم بين الوطنيين .

إنك لتشاهد هذا واضحاً جلياً كلما فحصت تاريخ الكفاح وأطواره فترة فترة . وبذلك يصح ما يقال التاريخ يعيد نفسه .

فرنسا تتخلى عن تعهداتها

لقد تعهدت فرنسا بحماية تونس من أى عدوان داخلى أو خارجى وحماية شخص الملك ونفوذه وعائلته . واحتلت الأماكن الاستراتيجية التونسية بدعوى التمكن والوصول إلى إنجاز هـــذه التعهدات عند الاقتضاء .

وفى الحرب العالمية الأخيرة ١٩٣٩ — ١٩٤٦ لما نزلت القوات الألمانية والإيطالية بتونس بارحها جيش الاحتلال الفرنسى القائم على حمايتها دون أن يطلق طلقة واحدة بل أخذ الأسلحة والعتاد وتسلل بهما إلى حدود تونس الغربية ووقف هناك ينتظر رجحان أحد الكفتين لينضم إليهما ، — كفة جيوش الحلفاء — بالجزائر وكفة جيوش المحور فى تونس — وبذلك وجدت الفصائل الألمانية التى نزلت بتونس أولا البلاد خاوية على عروشها من كل قوة مسلحة يمكن أن تدافع عنها . فتخلت فرنسا بدورها عن أهم تعهداتها — وهو حماية البلاد من كل اعتداء خارجى — يمكن أن يقع عليها .

مناورة سياسية :

فى أثناء احتلال جيوش المحور البلاد التونسية ومحاولة إيطاليا عقد معاهدة مع جلالة ملك تونس أقل ما تفيده انتهاء العهد الفرنسى فى تونس وحلول العهد الإيطالى محله وماطل جلالة الملك المنصف فى استجابة رغبات الإيطاليين . وهنا قام أعوان فرنسا من التونسيين الذين يخلصون لها حية وميتة وأوعزوا لجلالة ملك تونس أن يتقدم بطلب إلى المارشال بيتان يرغب فيه إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية الفرنسية . ولا يخفى مافى

مثل هـذا الطلب من الاعتراف ببقاء الحماية وتبعية تونس لحكومة المارشال بيتان . وقد أجاب المارشال بتأجيل النظر فى هذا الطلب إلى انتهاء الحرب . وهذا مما أحفظ الفرنسيين من أنصار ديجول على ملك تونس لاعترافه بالتابعية لحكومة بيتان . فما كادت جيوش الحلفاء تطأ أرض تونس وتصل طلائع جيش ديجول إليها حتى بادروا بخلع جلالة الملك محمد المنصف واعتقاله وإقالة حكومته وإبعاده إلى صحراء الأغواط بالجزائر ثم إلى (تنس) بالجزائر ومنها إلى بلدة (بو) بجنوب فرنسا وأبقى هناك إلى أن مات وجىء بجثمانه إلى تونس حيث دفن بها .

وفى خلع الملك اعتداء من فرنسا على شخصه الذى تعهدت بحمايته واحترامه ثم طغت موجة من الاضطهادات الوحشية الفظيعة ضد الشعب التونسى بأكمله فاستحرى القتل بدون محاكمة والاعتقال والسجن وانتهاب الأموال وانتزاع المكاسب بدعوة أن التونسيين قد تلقوا جيوش الاحتلال الألمانى بفرح وسرور كأنهم يريدون منهم وهم المجردون من كل سلاح أن يحاربوا الألمانيين فى الوقت الذى انسحبت فيه الجيوش الفرنسية انسحاب المستسلمين إلى حدود الجزائر .

موقف تونس .

وإزاء سلوك فرنسا هذا نحو ملك البلاد وشعبه قرر التونسيون مقاطعة فرنسا والأعراض عنها وعدم مطالبتها بأى شىء وتركها تستعمل القوة وتسير تحت عاطفة الانتقام ماشاءت لها عواطفها الملتهبة بغضا وحقدا ضد التونسيين أن تسير .

وعين الجنرال ماست مقيما عاما فى تونس فوجد هذا الأعراض ولم

يجد أمامه مجالا لتلطيف حدة هذا التوتر فدعى إليه نخبة من أنصار السياسة الفرنسية الذين اعتادوا إعانتها على الخروج من الأزمات وأناط بهم مخاطبة الوطنيين فى تشكيل لجنة مشتركة من الفرنسيين والتونسيين مهمتها تدوين برنامج إصلاحات يقع إدخالها على تونس ترضيه للرغبات الوطنية وتمهيدا لتحسين العلاقات بين تونس وفرنسا ودعت تلك النخبة شخصيات من قادة الحركة الوطنية من بينهم الأستاذ أبو رقيبة رئيس حزب الدستور الجديد والأستاذ صالح فرحات رئيس حزب الدستور القديم والأستاذ حسن قلاتى رئيس حزب الإصلاح سابقا والسيد الطاهر ابن عمار رئيس الغرفة الفلاحية وغيرهم من الشخصيات التونسية .

وقد وقع اجتماعهم بمصيف حلق الواد وعرض المكلفون من طرف المقيم العام المشروع الذى كلفهم بإبلاغه إلى الوطنيين فقام بمعارضته واستنكاره الأستاذ صالح فرحات وأقنع بقية الحاضرين بوجوب اختبار حسن نية المقيم العام من عدمها بأن يقدم إليه مشروعا معارضا يشتمل على شروط أن قبلها المقيم دلى بذلك على حسن نيته ووجب اذاك الدخول فى لجنة البحث عن حاجيات البلاد ومن هذه الشروط إعطاء حرية الاجتماعات لاستشارة الشعب فى المشاركة فى اللجنة التى عرضها المقيم . وإرجاع جلالة الملك إلى عرشه وإطلاق سراح المعتقلين ورفع الرقابة على الصحافة لتعبر بحرية عن فكرة الشعب إلى غير ذلك .

ولما عرض هذه الشروط على المقيم رفضها ، وعند ذلك دعى الأستاذ صالح فرحات وزملاءه من الوطنيين إلى عقد اجتماعات وتكوين لجنة وطنية محضة لاتتصل بالمقيم ولا بغيره تعمل على إعداد دستور ونظام للبلاد ومطالبة الدول الممثلة للجبهة الديمقراطية بالموافقة عليه والعمل على تنفيذه

فى البلاد . فوقع تشكيل لجنة من سبعة أفراد أطلق عليها (لجنة السبعة) والت أعمالها واقتضت كثرة الأعمال فيها إلى إضافة آخرين إليها فأصبحت تتركب من سبعةعشر وأتمت أعمالها بعد مدة وأعدت دستور البلاد وانعقد مؤتمر وطنى سرى مثل فيه البلاد أحد وثمانون نائباً من مختلف الجهات والطبقات وعرضت عليه أعمال اللجان فأقرها بالاجماع . وكتب لائحة وقع عليها الحاضرون خلاصتها « أن تونس تقتصر الآن وبمناسبة عدم انتهاء الحرب على المطالبة بالاستقلال الداخلى إلى أن تنتهى الحرب وتسفر عما تسفر عنه » وقد وقع تبليغ هذه اللائحة إلى كافة ممثلى الدول ما عدا فرنسا التى تسربت إليها نسخة من اللائحة من ناحية أخرى أشارت إليها بعض الصحف الفرنسية ولما انتهت الحرب عمل الوطنيون على عقد مؤتمر عام وطنى صدرت عنه اللائحة الشهيرة التى أعلن فيها إفلاس الحماية وعمل تونس على الاستقلال التام (راجع قسم الوثائق) .

تمهيد لسياسة جديدة :

وبعد فترة من الزمن أخذ فيها اتجاه الحزب الحر الدستورى الجديد يتغير ويتحول فألف من أتباعه لجانا لوضع دستور البلاد وكأنه بذلك أعرض عن الدستور الأول الذى شارك فى وضعه ووقع على لائحته وبعد اجتماعات أعلن هذا الحزب أن المبدأ الذى أعدته لجانه يتلخص فى أن جلالة ملك تونس هو مصدر السلطات الأمر المنافى لمبادىء الشريعة الإسلامية أولا وللنظم الدستورية الحديثة ثانياً . فأخذت الناس الحيرة ولم يتبينوا المرمى من هذا القرار إلا بعد أن تقدم ملك تونس بطلب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مفاده المطالبة بإجراء اصلاحات داخل نطاق الحماية .

وقد لاحظ الملك بعض إخصائه أن مطالبته بإصلاحات داخل نظام الحماية معناه الاعتراف بالحماية والرضى ببقائها . ثم أن مراسلته رأساً لرئيس الجمهورية ربما يفهم منها الاعتراف بالدخول فى الوحدة الفرنسية لأن الدستور الفرنسى يجعل من رئيس الجمهورية رئيساً أعلى للبلدان التى يتكون منها الاتحاد الفرنسى .

وكان من الواجب أن يسلم هذا الطلب إلى رئيس الوزراء التونسيين وهو بدوره يسلمه نيابة عن الملك لوزير الخارجية الذى هو المقيم العام وهذا يرسله إلى وزارة الخارجية التى تتصل بها تونس .

وبعد فترة من الزمن أعيد طلب ملك تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فوعد هذا بالتأمل فى الموضوع . وفى تلك الاثناء دعت الحكومة الفرنسية جلالة سلطان المغرب لفتح مفاوضات معه فى مايتطلبه الشعب المغربى من تغييرات فى نظام الحكم . فكان جواب سلطان مراكش أن المفاوضات لايمكن أن تقع إلا على أساس وجوب تغيير نظام الحماية ومنح المغرب حقه فى الحرية والاستقلال .

ولما رأت فرنسا إصراره على ذلك أعرضت عن فتح مذاكرات معه والتفتت إلى ناحية تونس التى أضحت سياسة حزب الدستور الجديد فيها تؤيد مطالب جلالة الملك . وفى ذلك من المناقضة لقرار المؤتمر الوطنى مافيه .

وبواسطة هذه التوجيهات الجديدة للسياسة التونسية أضحى أتباع حزب الدستور الجديد يقومون بمظاهرات بعنوان تأييد الملك فى مطالبه وما مطالبه التى تقدم بها لرئيس الجمهورية الفرنسية إلا إجراء إصلاحات داخل نطاق الحماية . وقد تقدم بها طبعاً بصفته مصدر السلط كما

قرر ذلك لجان وضع الدستور من اتباع حزب الدستور الجديد .

وعندما ذهب الأستاذ أبو رقيبة إلى باريس وعرض مشروع الاصلاحات المنحصر فى النقط السبع التى يطالب بها . أعلم أن كل مفاهمة فى قضية تونس يجب أن تقع بين الحكومة الفرنسية وجلالة الملك أو من يوكل إليه ذلك من وزراء لهم الصفة الرسمية . وعند ذلك لزم تشكيل وزارة تفاوضية . وإن يشارك فيها الحزب الجديد الذى أصبح يؤيد المطلب الذى تقدم به جلالة الملك لفرنسا والذى لا يبعد أن يكون من وحى وإيعاز رجال الحزب المذكور الذين أضحت لهم علاقة متينة بالقصر وسيطرة على سياسته . وفعلا أقيلت وزارة الـكعاك التى كانت قائمة اذاك وحلت محلها وزارة السيد محمد شنيق التى احتل فيها سكرتير الحزب الجديد الأستاذ صالح بن يوسف وزارة العدل .

وكان تشكيل هذه الوزارة على صورة لم يسبق لها مثيل إذ تـكونت من ٧ وزراء تونسيين و ٧ مديرين فرنسيين وأسندت الرئاسة للمقيم العام للحصول على أكثرية الأصوات عند الاقتراع على القرارات .

ابتدأت المفاوضات وكان الأساس الذى تقوم عليه وتتقيد به هو الرسالة الصادرة من الملك لرئيس الجمهورية الفرنسية التى يطلب فيها منه إجراء إصلاحات فى بلاده تونس داخل نطاق الحماية ثم تصريحه الثانى فى الحث على إنجاز هذه الاصلاحات ثم مذكرة من القسم التونسى من تلك الوزارة حصر فيها المطالب التى سيقع التفاوض فيها مع الحكومة الفرنسية نيابة عن جلالة الملك . وأعقب ذلك صدور ملحق للمذكرة الوزارية طلبت تحرره فرنسا فى الضمانات التى تعطيها الحكومة التونسية للحكومة الفرنسية ورعاياها . وقد ردت الحكومة الفرنسية على مذكرة الوزارة

بمذكرة أخرى تقول فيها . إن الضمانات التى أعطيت لها غير كافية وأنها تطلب المزيد من الضمانات . وردت الوزارة التونسية بمذكرة تعرب فيها أنه ليس فى إمكانها أن تزيد شيئاً آخر عما تقدمت به .

والحقيقة أن حزب الدستور الجديد والوزارة كانا فى ذلك الوقت واقعين تحت حملة شديدة من الحزب الحر الدستورى التونسى (القديم) الذى حمل لواء المعارضة فى هذا الدورة بقوة ألفتت إليه الانظار وجعلت طوائف كبيرة من الشعب تؤمن بما يدلى به من الحقائق حول هذه التجربة التى قام بها حزب الدستور الجديد .

وهذه المعارضة هى التى جعلته يحترس كثيراً ويزن خطواته فى المشاركة فى الحكم وفى المفاوضة التى قام بها مع فرنسا .

وقطع الجانب الفرنسى المفاوضات لأنه لم يتحصل على كل ما كان يرغب فى الحصول عليه مما يسميه ضمانات . وحاول المفاوضون التونسيون تحسين الموقف وتلطيف التوتر وإرجاع الجانب الفرنسى للتفاوض معهم من [illegible] ولكن [illegible] كل [illegible] التى [illegible]
الجديد على طول الخط . ولم تتحقق آمال رجاله التى كانوا يعلقونها على رجال الجمهورية الفرنسية الرابعة وعلى دستورها الجديد وعلى تصريح وزير خارجية فرنسا (شومان) .

وفى هذه الفترة الحرجة شاع فى الأوساط التونسية أن حزب الدستور (القديم) أوجبهة المعارضة تستعد لتقديم شكوى ضد فرنسا لمنظمة الأمم تطالب فيها باستقلال تونس وهو الحل الوحيد للمشكلة القائمة الناشئة عن وجود سلطتين فى البلاد تتنازعان النفوذ والسلطان فيها .

وراح المفاوضون التونسيون بعد الاخفاق الذى أصابهم وبعد إصرار

الجانب الفرنسى على عدم الرجوع إلى المفاوضات أن يوسطوا مجلس الأمن أو منظمة الأمم لترجع فرنسا إلى مفاوضتهم من جـديد وهنا تبتدىء الحوادث .

فإن فرنسا لم تهضم ولم تستسغ أن تتقدم الحكومة التونسية ولو بطلب التوسط من منظمة الأمم . فان فى ذلك خروجا عن المحاولة الثنائية لحل المشكل التونسى . وتحت تأثير حملة شديدة من الشركات والمؤسسات الاستعمارية ضد الملك والوزارة وحزب الدستور الجديد أخذت تبدو فى الجو السياسى مظاهر تحول السياسة الفرنسية وانصياعها إلى رغبات الاستعماريين فى أخذ الموقف بالشدة والقوة والقضاء على كل حركة وطنية أو أمل فى انتزاع ما اغتصبوه من نفوذ وسلطان . فأقيل المقيم العام من منصبه وأبدل مقيم آخر جديد (دى هو تسكلوك) . وهذا خلافا للعادة قدم إلى تونس على متن باخرة حربية تتقدمها بوارج أخرى وتحوم فوقها أسراب من الطائرات المقاتلة وتلقته على الرصيف قوات الجند والشرطة المختلفة الأنواع مدججة بالسلاح كانت تلك الصورة رمزاً صادقاً للسياسة الفرنسية المقبلة بتونس . وإذا كان هذا الرمز موجه للامة التونسية فإن رمزاً خاصاً موجها للوزارة تمثل فى موقف المقيم من وزير العدل التونسى فى الاقتبال الملكى الرسمى لهذا المقيم إذ أراد وزير العدل إصلاح غلط فى ترجمة التخاطب بين الملك والمقيم وقع فيه مدير التشريعات الملكية فصد المقيم العام وزير العدل بغلظة عن القيام باصلاح ذلك التحريف . فكان فى ذلك العمل مثال الجفاء الذى تحمله السياسة الجديدة للوزارة .

وأما الرمز الموجه للملك فهو خلو ذلك الاقتبال الرسمى من خطاب

سفيرى كان يلقى عادة وتبسط فيه التمنيات الحسنة وماتهدف إليه سياسة فرنسا على يد المقيم الجديد .

إن هذه المظاهر قد حطمت كل أمل فى تحسين الموقف كما عبرت آخر مذكرة فرنسية سلمت للوزارة على الوضع الذى تراه فرنسا لها ولرعاياها فى تونس وأنه لموقف يتجاوز بكثير وكثير جداً نصوص المعاهدات ويكاد يجعل من البلاد التونسية قطعة فرنسية يحكمها المستعمرون وأرباب الشركات والمؤسسات المالية حكما جائراً مباشراً يؤيده الجند والدرك والمحاكم العسكرية .

إن التصادم مع فرنسا أصبح أمراً لامفر منه . فقد كشفت عن سياسة القوة والعنف التى تريد سلوكها واتضح لذلك الفريق من التونسيين الذى كان يؤمل فيها أن أمله فى غير محله وأن التجربة التى قام بها للتفاهم معها رأساً دون تدخل الجامعة العربية أو منظمة الأمم قد فشلت على طول الخط وأنه رغم استبداله مطالب الاستقلال التام التى اتفق عليها مع بقية المواطنين فى غير مؤتمر واحد بالاصلاحات المؤدية للاستقلال الذاتى على مراحل واعطائه من الضمانات للفرنسيين مالم تخولهم إياه المعاهدات التى سطروها بأنفسهم وفرضوها على البلاد فرضا . فان كل ذلك لم يؤثر فى الجانب الفرنسى حتى يستجيب لمطالب ذلك الفريق المتواضعة بل بقى فى موقفه لايتحرك ولايتحول وتلك عادة عرفت عن الفرنسيين وعن العنصر اللاتينى بأجمعه منذ أقدم العصور .

إن الموقف الذى أضحت تفرضه هذه الظروف على تونس وشعبها هو موقف من القساوة والشدة بمكان وهو يفرض على التونسيين تعبئة

كافة جهودهم ومقدراتهم وإمكانياتهم ليواجهوا هذه الشدة والقساوة بما يحفظ أرواحهم وأموالهم وشرفهم من عبث المعتدين الطغاة .

ومما يؤسف له أن النداءات والمساعى التى بذلت لتوحيد الصفوف وجعل الأمة جبهة واحدة لمواجهة الموقف خصوصاً وقد كانت البلاد وهى تواجه تلك السياسة الحمقاء على أبواب فتنة داخلية أدى إليها التطاحن الحزبى بين الدستوريين الجدد الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم والمفاوضة وبين الدستوريين القدامى الذين يقفون موقف المعارضة ويحملون على الآخرين .

وكان الجواب من طرف الدستور الجديد عن كل نداء يوجه إليهم للاتحاد والتضامن هو قوله إن الأمة متحدة حولنا من مليكها إلى وزرائها إلى منظماتها وكلها متفقة على السياسة التى نسلكها . والخطط التى رسمها ولاعبرة بغيرنا ولا نعترف له بوجود .

إن هذا الذى لايريدون الاتحاد معه ولايعترفون بوجوده هو الفكرة التى تطالب بالاستقلال التام للبلاد ولا تعترف بوجود فرنسا ولا بلزوم بقائها إلا أن الشعب المنتبه الواعى اليقظ قد تجاوز شهوة الزعماء ورغبتهم فى احتكار السياسة والمضى وراء أشياء ومطامع لم تتحق فعقد مؤتمراً من أتباع الدستور الجديد لم يرض عن انعقاده كثير من قادة هـذا الحزب والحكومة الفرنسية أيضـاً . وقرر هذا المؤتمر العدول عن المشاركة فى الحكم وعن التفاوض مع فرنسا والرجوع إلى سياسـة المقاومة والكفاح مع المكافحين . ولولا هذه الظاهرة الشعبية التى وحدت الصفوف والقلوب فدخل الناس فى الكفاح لرد طغيان الاستعمار المسلح على قلب رجل واحد لبقيت تلك الخلافات والمصادمات الدامية بين جموع

الأمة تهيء للاستعمار قضاء مآربه باجتثاث الحركة الوطنية والقضاء عليها قديمها وجديدها بالحديد والنار . ولكن انتباه ذوى النوايا الحسنة الذين يعملون بإخلاص قد حال دون ذلك . وها نحن نرى أن المصادمات الوطنية والخلافات الداخلية التى أدت إلى التناحر قد اختفت فجأة وظهر التونسيون صفا واحدا فى ميدان الكفاح وفى المعتقلات والسجون واختلطت دماؤهم على أرض وطنهم اختلاطا هو رمز الوحدة .

وفى الوقت الذى نشاهد فيه الأمة متحدة فى ميدان الكفاح والجيوش الفرنسية المسلحة التى تعتدى عليها لا تخص باعتدائها فريق دون فريق نسمع فى منظمة الأمم وغيرها ترديد نغمة الاصلاحات والمفاوضات ومظاهر احتكار السياسة والاعتداد بالرأى . وأى شىء أقبح وأشد إيلاما للنفس من أن يرى الإنسان وطنيين يسعون ويلحون فى مصافحة الأيدى التى خضبت بدماء مواطنيهم ومزقت ستائر الكرامة والشرف وعذبت المعتقلين منهم ألوانا من العذاب لم يحكيها التاريخ فى أشنع أدواره .

وهل من البر بالوطن والمواطنين والإخلاص لقضية الوطن أن يردد السياسيون التونسيون طلب الإصلاحات والرجوع إلى المفاوضات مع الفرنسيين الذين تفعل جيوشهم فى تونس تلك الفظائع . ثم يقولون وهم يطالبون ويحملون غيرهم أن يطالب لهم بالرجوع إلى المفاوضات . إنهم يمثلون تونس بأكملها لا حزبا بعينه محاولين بذلك إقناع الرأى العام العالمى أن تونس قد أجمعت على المطالبة بالإصلاحات وإبقاء فرنسا محتلة للبلاد مسيطرة عليها .

ولقد أدهش هـذا السلوك كثيراً من المستمعين وتساءلوا هل أن كل ما بذلته وتبذله تونس من التضحيات هو ثمن لمفاوضات يقطعها الخصم

متى ما سارت على غير ما يريد أو تمنا لإصلاحات تافهة داخل نطاق الحماية تستبقي الاحتلال الفرنسي للبلاد وهل يلزم لهذين الأمرين التافهين رفع قضية لمنظمة الأمم . ومنظمة الأمم قائمة على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولم تقم على أساس التوسط في مفاوضات لمنح إصلاحات .

وقبل أن نختم هذه البسطة يجدر بنا وقضية تونس قد انتهت إلى ما انتهت إليه أن يقع اتفاق وطني تسطره كافة العناصر التونسية لمعالجة القضية في المستقبل وتوجيهها اتجاها آخر يقوم على وحدة فعلية حقيقية لا على الاحتكار وكتم أنفاس المعارضة والفكرة الاستقلالية كما وقع من قبل وادعاء أن كل عمل وطني يجب أن يصدر عن حزب الدستور الجديد وحده وعن الوزارة التي تستند إليه بدعوى أن الحزب هو الأمة والأمة هي الحزب وأن الوزارة التي يساندها هي الوزارة الشرعية الوحيدة التي يجب أن يصدر عنها كل شيء .

هذه التعبيرات كانت لها ضروب تسيغها وتفرض شيئا ما السكوت عنها فيجب على الذين استغلوا تلك الظروف لإقرار بعض الادعاءات في الأذهان وتصوير كفاح تونس في الخارج الصورة التي تفيدهم كحزب وكوزارة أن ينتهوا من هذا الادعاء وأن يكفوا عن استغلال ما وقع لحد الآن السكوت عنه .

الأوضاع الصحيحة على حقيقتها

لم تكن المطالب التي تقدمت بها الجهات الحكومية التونسية في الحقيقة مطالب شعبية إذ لم يكن الشعب التونسي في يوم من الأيام يكافح ليطالب ببقاء الاحتلال الفرنسي والاكتفاء بإصلاحات جزئية وتغييرات

تافهة فى أداة الحكم ونظام الإدارة تحت ظل الاحتلال وإنما قامت الحركة التونسية كما قامت غيرها من الحركات التحريرية فى كل مكان لإرجاع البلاد إلى حالتها الطبيعية من الحرية والاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية المحتلة عنها . ولم تعترف بالحماية المفروضة عليها فرضا ولم تقل فى وقت من الأوقات إن البلاد فى حاجة إلى حماية دولة كبيرة . وأنه يجب أن تكون هذه الدولة هى فرنسا .

لم تكن هذه المطالب كما أسلفنا مطالب شعبية ولا يمكن أن يقال أن تونس ارتضتها وتقدمت بها وإنما هى تجربة حزبية قام بها حزب الدستور الجديد وأوعز بها الجهات الحكومية لتتقدم بها فى الميدان . ويقول الخبراء السياسيون إن هذا البرنامج قد أوعزت بعرضه الجبهة الانجلو أمريكية لتسترضى به التونسيين بالإصلاحات التافهة من ناحية ولتسترضى فرنسا ببقاء احتلالها من ناحية أخرى .

ثم إن الوزارة التى قامت فى ذلك العهد للتفاوض مع فرنسا وعرض ذلك البرنامج لم تكن فى الحقيقة أيضا وزارة شعبية بالمعنى الصحيح . لأن معنى الوزارة أن تكون مستندة إلى برلمان منتخب انتخابا صحيحا من الشعب وأن تتمتع بثقة أكثرية أعضائه . . .

أما أن يقع اختيارها من طرف السفارة الفرنسية وتعرض على موافقة الملك لتتولى أمراً معيناً فهذا لا يعطيها الصبغة الشعبية ولو امتلئت الصحف المرتزقة التى كانت تناصرها بعرائض التأييد .

ولقد استغل أنصار الوزارة الظروف التى كونتها حماقة الساسة الفرنسيين الذين أقالوا هذه الوزارة واعتقلوا أفرادها فأكثروا من الدعاية واستغلال هذا الاضطهاد وحشروا فيه كل الأقوال التى تفيد أن

الوزارة وزارة وطنية شعبية وفسروا عطف الشعب عليها بصفتها ضحية اضطهاد ورعونة السياسة الفرنسية . ففسروه بتأييدها كوزارة شعبية وتدعيم سياستها التى سارت وتسير عليها والحقيقة أن عطف الشعب عطف لا تأييد .

أما حزب الدستور الجديد الذى يجيب كلما دعى إلى توحيد الصفوف بقوله أنا الأمة والأمة أنا . فهو يعلم أنه ليس الحزب الوحيد فى البلاد بل هناك أحزاب وهناك محايدون لا ينتمون إلى حزب بعينه كل له رأيه فى سياسة البلاد وفيهم المثقفون وأصحاب النظر البعيد والرأى السديد . ولماذا نذهب بعيدا فإن بين صفوف ذلك الحزب وقادته من لا يوافق على سلوكه وتوجيهاته وهل درى قادة هذا الحزب أن قولهم نحن الأمة والأمة نحن وليس لغيرنا وجود ولا رأى يعتد به إذا أضيف إلى الاعتداءات الدامية التى صدرت منهم ضد مخالفيهم فى الرأى وحرمانهم بالعنف من حرية الاجتماع كان معنى ذلك قيام فاشستية غاشمة فى بلاد تتطلب الحرية وتحارب الظلم وتريد أن تقيم مجتمعها على أحدث الطرق الديمقراطية .

ومما يؤسف له أن الاعتداءات القاسية الفظيعة التى صدرت عن اتباع حزب الدستور الجديد ضد مخالفيه فى الرأى كانت أيام مشاركتهم فى الحكم فاستعملوا الأداة الحكومية والنفوذ فى البطش والاعتداء على مواطنيهم والإساءة إليهم بكل أنواع الإساءة . ولو كان هؤلاء المواطنون من أصحاب الفكر الهزيلة التى يستفيد منها المحتل لهان الخطب ولكنهم كانوا من أصحاب الفكر القوية والسلوك الطاهر النقى . كانوا أنصار فكرة الاستقلال التام والمطالبة بجلاء جيوش الاحتلال وأعداد الشعب للكفاح القوى للحصول على مطالبه ورغباته . فكانوا يلاقون من المستعمر أشد

المقاومة وصنوف البلاء . ويلاقون من مواطنيهم مقاومة مماثلة لأنهم بوقوفهم موقف المعارضة فى الاشتراك مع العدو فى الحكم ومفاوضته ومساومته على حقوق الوطن التى قام بها حزب الدستور الجديد ربما أفسدت على هؤلاء التجربة التى دخلوا فيها .

ويشاء ربك أن تتمحص الحقائق على سداد رأى المعارضين وصحة توجهاتهم ودقة فهمهم للنفسية الفرنسية . فقد مارسوها وخبروها طويلا وأدركوا فوق ذلك أن المشكل التونسى فى واقعه وعلى حقيقته هو نزاع قائم بين سلطة شرعية قائمة وسلطة مفروضة طارئة ولا يمكن أن تكون حكومة ذات رأسين ولا أن يعيش وطن تحت سلطتين . إذ فلا مناص من زوال إحداهما وبقاء الأخرى . والجدير بالزوال هو الطارىء المفروض . ولذلك كانت مطالب المعارضة هى الاستقلال التام دون الدخول فى مفاوضات من أجل تحقيق إصلاحات تصل بالبلاد إلى الحكم الذاتى الذى فى مفهومه بقاء الاحتلال طبعا . والوصول إلى الحكم الذاتى على مراحل غير محدودة الأجل .

وإننا إذ نذكر هذه الأمثلة الصغيرة للتذكير نريد أن نقول فى صراحة إنه لا ينبغى أن تعود هذه المآسى التى لطخت ما سموه بالحكم الوطنى والحكومة الوطنية التى هى الأولى من نوعها والتى ربما كونت للتجربة فأنتجت أسوأ المثل حتى أصبح الناس الذين كانوا يتفاءلون خيرا من وجود قادة الدستور الجديد فى الحكم وفى الوزارة يقولون وهم تحت اضطهاد هذه الحكومة والحزب الذى يساندها إذا كانت هذه آثار الحكم الوطنى فلا حاجة به . وهذا التعبير كفر فى لغة الوطنية دفعتهم إليه ما لاقوه فى تلك الفترة من ظلم واضطهاد شمل الأحزاب السياسية لأنها

تقوم بالمعارضة وشمل رجال الدين وطلبة العلوم الإسلامية لأنهم يريدون أن تنهض البلاد نهضة عربية إسلامية ويريد الآخرون أن تنهض نهضة أوروبية طالما عمل المستعمر لتحقيقها فباء بالخسران .

وهل مما يرضى الوطنية والأخوة الإسلامية والمصلحة المشتركة العامة أن تقوم مبادىء حزب ومناهج حكم على عصابات تطوف البلاد وترابط فى كافة أنحائها لفرض رأى ذلك الحزب والحكومة التى تستند إليه على المواطنين بالعنف والقوة حتى أصبح اشتباك أبناء القرية الواحدة وأبناء العائلة الواحدة ضد بعضهم فى معارك دامية وحتى أصبح طلبة العلم من رجال الدين مضطهدون ومعرضون لأقبح وأشنع وسائل الاعتداء من تلك العصابات التى وقع تأليفها لذلك الغرض .

وهل يريد المستعمر غير محاربة الفكرة الاستقلالية التحريرية والقضاء على الثقافة الإسلامية .

نحن إذ نذكر بهذا والأسى يمزق جوانحنا والخجل أمام العالم يغمرنا لا نريد من وراء ذلك إلا التنبيه لعدم إمكان العودة إلى هذه التصرفات البغيضة التى عادت على الوطن بأفدح النكبات فلا ينبغى لحزب يحترم مبادىء الحرية أن يفرض مبادئه على المواطنين بتأليف عصابات من أتباعه لا ليخطبوا فى الناس ولا ليقنعوهم بمبادىء الحزب السياسية بوسيلة الحجة والبرهان ولكن ليرغموهم على اتباع الحزب واعتناق مبادئه وشراء صحفه ودفع الأموال لهم بواسطة استعمال العنف والاعتداء بالقوة وإهانة الناس والاعتداء على كرامتهم فى الطرقات والمجتمعات ومهاجمة

دور مخالفيهم فى الرأى واقتحامها عليهم عندما يجتمعون فيها اجتماعات خاصة يبتعدون فيها عن أنظار البوليس فيواجهونهم ويحدثون مشاجرات يحضر من أجلها البوليس وأول مايعمد إليه ليس هو كف المعتدين المهاجمين عن عدوانهم بل يترك ذلك ويغض عنه لتنتفع منه السياسة الاستعمارية إذ الخصومة تبث العداوة وتوقد البغضاء بين المواطنين وإنما يعمد البوليس إلى معاقبة صاحب المحل والمجتمعين فيه لأنهم عقدوا اجتماعا بدون ترخيص .

المعارضة فى الداخل وفى الخارج

ذكرنا سابقاً أن حزب الدستور الجديد بعد أن مكث زعيمه الأستاذ أبو رقيبة مدة تقرب من خمس سنوات بالقاهرة تحت ظل الجامعة العربية وعطف شعوب الشرق . ومعلوم أنه جاء من تونس هاربا واقتحم الحدود من غير جواز فارا من الظلم الفرنسى يائسا من استجابة الفرنسيين لأى مطلب يقدمه التونسيون وعرض الأستاذ أبو رقيبة قضية تونس على الجامعة العربية ضمن قضايا المغرب وانخرط فى جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا التى ألفها وترأسها فضيلة الأستاذ محمد الخضر حسين إلا أنه لم يمكث طويلا هناك حتى خرج منها لأنها لاتصطبغ بالصبغة الحزبية وإنما تعمل لقضية المغرب عامة متجاوزة الحزبيات وألف مع جماعة من الجزائر ومراكش مكتب المغرب العربى وكان هؤلاء جميعاً من الغالين فى الحزبية ومن الذين طغت عليهم أنانيتهم الشخصية فأصبح عندهم أشخاصهم وزعامتهم ورئاستهم أولا ثم حزبيتهم ثانياً ثم الوطن فى الدرجة الثالثة أو مادونها إذا اقتضى الحال .

أسسوا مكتب المغرب وكان يقوم على ثلاثة أحزاب الحزب الدستورى الجديد فى تونس وحزب الشعب فى الجزائر وحزب الاستقلال فى مراكش يتبعه حزب الاصلاح فى منطقة الحماية الأسبانية . ومعلوم أن هذه الأحزاب ليست هى كل مافى المغرب من أحزاب وطنية إذ يوجد فى تونس الحزب الدستورى (القديم) الذى هو أول حركة وطنية منظمة على الأساليب الحديثة قامت فى شمال أفريقيا وفى الجزائر يوجد حزب البيان الجزائرى وهو الحزب الوحيد فى المغرب الذى يحمل مشروع الجمهورية الجزائرية المستقلة وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التى تسيطر على معظم سكان القطر الجزائرى ولها كثير من الأنصار فى تونس ومراكش أما فى المغرب

الأقصى فيوجد حزب الشورى والاستقلال الذى هو حزب شعبى متغلغل فى كل طبقات الشعب المراكشى وله نفوذه الذى لا يستهان به . وفى منطقة الحماية الأسبانية بمراكش يوجد حزب الوحدة المغربية الذى له ماضيه ومكانته .

هذه الأحزاب كلها مع مايتبعها من منظمات وهيئات اجتماعية واقتصادية كان لها نواب وممثلون فى القاهرة والشرق لم يشأ مؤسسوا مكتب المغرب العربى من ممثلى الأحزاب الثلاثة الأخرى أن يشركوهم معهم فى العمل الذى هو على ما أعتقد لفائدة المغرب وسكانه دون تمييز . ومادامت الأهداف التى ترمى إليها كل الأحزاب هى الحرية والاستقلال حسبما يقولون فأى مانع من التعاون والاتحاد وجمع الجهود . إنه الأنانية الحزبية والأنانية الشخصية .

وقد انحصرت جهود مؤسسى مكتب المغرب فى الدعاية له وتدعيمه لدى الهيئات والحكومات العربية التى عملوا على اقناعها بأن المغرب كله يمثله هذا المكتب ويعبر عن اتجاهاته السياسية .

وبذلوا كل طاقتهم أيضاً فى إقناع هذه الهيئات والحكومات أنه لا يوجد فى المغرب شيئاً آخر ولا رأيا آخر وكانت المظاهر البادية على سياستهم مما ينشر فى الصحف عنه من تصريحات وصور توضح أنهم يعملون لتدعيم زعامتهم ورئاستهم وأشخاصهم قبل أن يعملوا وأكثر مما يعملوا لقضية المغرب وأنهم يحتكرون سياسة المغرب احتكارا واضحا دعموه بأخذهم لتصريحات من شخصيات لها مكانتها فى السياسة العربية استدرجوهم إليها فصاروا يؤيدونهم فيما ينتحلونه من سياسة ويثنون على أشخاصهم ثناء تنخدع له أتباعهم فى المغرب لما لتلك الشخصيات عند المغاربة من التقدير

والاحترام . وطالما استنكرت الأحزاب الأخرى على صحافة الشرق وهيئاته وكبار شخصياته مظاهر التحزب والانحياز التى أظهروها فيما كتبوا وصرحوا به حول قضية المغرب فوقفوا بجانب هذه الأحزاب الثلاثة وأيدوا رأيها على غيرها من الأحزاب الأخرى ولو كان ذلك الرأى فى صالح الاستعمار وضـــد الاستقلال التام ولفائدة الاصلاحات وبقاء سلطان المحتل .

ثم نزل الأمير عبد الـكريم الخطابى أرض مصر سنة ١٩٤٧ بعد أن مكث فى معتقل (ريفيون) الذى وضعه فيه الفرنسيون أكثر من عشرين سنة وبمجرد نزوله بحث عن زعماء المغرب وقادة كفاحه من زعماء الأحزاب الاستقلالية واجتمع إليهم وأقنعهم بوجوب توحيد الجهود وتوحيد القلوب وتطهيرها مما علق بها من أنانية وحب رئاسة وزعامة وعداء لمن يخالفه فى الرأى وتأسيس كتلة واحدة تندمج فيها كل الهيئات تعمل لتحرير المغرب وفعلا تأسست تحت رئاسة الأمير (لجنة تحرير المغرب) إلا أن الحلف الثلاثى الحزبى الذى يتـكون منه مكتب المغرب العربى امتنع من إدماج ذلك المـكتب فى لجنة التحرير حتى لا تذوب أشخاصهم فيها ولا تغمرها شخصية الأمير عبد الـكريم . وبذلك فتحوا الباب لغيرهم فقال كل واحد ما دام مكتب المغرب لم يندمج فإن هيأته أيضاً لا تندمج . ثم ابتدأت المؤامرات الحزبية تتوالى ضد لجنة تحرير المغرب حتى تخلى عنها ذلك الرجل الذى وهب نفسه للـكفاح وأضحت هذه اللجنة كتحفة تاريخية موضوعة فى مكتب المغرب .

وبعد انتهاء هذا الدور المؤلم الذى خيب آمال الأمير عبد الـكريم فى قادة المغرب وزعمائه وملأ نفسه يأساً من نجاح جهاد يسير على هذا المنوال

وعلى أثر ذلك فتحت مفاوضات بين القاهرة وباريس وتونس كان الأستاذ أبو رقيبة طرفاً فيها رجع على أثرها إلى تونس بطريق الجو ونزل فيها . وأخذ يعقد الاجتماعات العامة فى الميادين العامة الأمر الذى كان ممنوعاً لوجود الأحكام الاستثنائية التى تمنع الاجتماع الخاص فى المحل الخاص وكان خلاصة الخطب التى يلقيها على الجموع هى وجوب التفاهم مع فرنسا رأساً دون تدخل الجامعة العربية ولا الأمم المتحدة الأمر الذى كان يدعو إليه ويعمل له طول المدة التى أقامها فى الشرق . ثم إنه يصرح فى هــذه الاجتماعات بأنه إنما يطالب بإصلاحات لأن احتلال فرنسا للبلاد التونسية واجب لا غنى عنه لضعف البلاد عن حماية نفسها . ولما اتضحت هذه السياسة الجديدة التى يدعو إليها والتى كانت نتيجة تلك المفاوضات قام بمعارضتها الحزب الدستورى القديم ونشر بيانات عنها (راجع قسم الوثائق) وانضمت إليه فى هذه المعارضة هيئات وأحزاب فى الداخل وفى الخارج .

وتبعه فى ذلك جمعية (صوت الطالب الزيتونى) التى تشتمل على نحو ١٤ ألف من طلبة المعاهد الدينية والشبيبة الحرة التى تشتمل على أكثرية طلبة المعاهد العلمية الأخرى وهيئات من التجار والأساتذة والمحامين من المثقفين . وهذه الهيئات تكون منها بعد ذلك (الجبهة القومية) التى اتحدت لمعارضة تلك السياسة وأعلن حتى حلفاء حزب الدستور الجديد فى الجزائر ومراكش كحزبى الشعب الجزائرى والاستقلال المراكشى أعلنوا استنكارهم لهذه السياسة الجديدة التى سلكها هذا الحزب . لأنها فرقت قضايا المغرب بعد أن كانت متحدة وصيرت قسماً منها وهو قضية تونس تخرج عن السياسة الاستقلالية التى اتفقت عليها كل الأحزاب

إلى سياسة المفاوضة والاشتراك فى الحكم مع بقاء الاحتلال والاكتفاء بالمطالبة بالاصلاحات . كما عد هذا السلوك خذلاناً لموقف الشعب المغربى وسلطانه اللذين طالبا بالاستقلال التام وإلغاء الحماية .

أما فى الخارج فقد استنكرت الأحزاب الاستقلالية الوطنية هـــذا الانتكاس فى القضية التونسية . وقام الأمير عبد الكريم بإذاعة بيان على العالم العربى نشرته جميع الصحف يستنكر فيه على حزب الدستور الجديد هذا المسلك المعوج الذى سلكه فى القضية التونسية التى هى جزء من قضية المغرب العامة . (راجع قسم الوثائق) وقام مكتب تونس الحرة بنشر عدة بيانات فى الصحف منتقداً فيها هذا المسلك ومحتجاً على القائمين به كما أذاع رئيس مكتب المغرب بدمشق وهو أحد القادة البارزين لحزب الدستور الجديد بإذاعة بيان استنكر فيه بشدة موقف حزبه وزعيمه متهماً لهم بالتحول عن مبادئهم وسلوكهم سياسة الضعف التى أملاها الطمع وكونها السياسة الارتجالية وألحق بيانه بمذكرات صمم فيها على ذلك الموقف (راجع قسم الوثائق) .

وعدى عن التصادم العنيف الدموى الذى حصل بين الحزب الجديد والحزب القديم بسبب معارضة هذا الأخير لسياسة الدستور الجديد فقد شملت هـــذه المصادمات الجبهة القومية الواقفة فى صف المعارضة أيضاً والمستقلين غير الحزبيين كما شملت جماعة صوت الطالب الزيتونى .

ولقد تطور النزاع مع هذه المنظمة الأخيرة إلى حد أوشكت أن تشتعل فى البلاد معه فتنة داخلية وقتال عنيف بين الوطنيين أنفسهم وقد ابتدأت فعلا هذه الفتنة لولا أن تدارك الله الأمة التونسية برحمته فأنقذها

منها وحول تيارها للاستعمار الفرنسى الذى هاجم الحركة الوطنية بهذه الثورة الجامحة .

ولكى نسلط الأنوار الكاشفة على تلك الفترة السوداء التى مرت بالوطن أثناء قيام الحزب الجديد والوزارة التى تستند إليه بذلك الهجوم القاسى على المعهد الدينى الكبير (جامعة الزيتونة) وطلبته وشيوخه الممثلين فى جمعية صوت الطالب الزيتونى ونقابة الأساتذة والمدرسين نقول إن منشأ الخلاف كان أولا بين الحزب الدستورى الجديد وطلبة المعاهد الدينية وشيوخهم الذين كان قسم عظيم منهم من أتباع هذا الحزب وقد سخر قوتهم لتدعيم مركزه وتأييد سياسته فى البلاد ثم للضغط على الوزارة السابقة حتى أسقطها من مقاعد الحكم . ومن الوسائل التى اتخذها إذ ذاك للضغط عليها تنشيطه للطلبة على أن يتقدموا للوزارة بمطالب تتعلق بإصلاح نظام التعليم فى المعاهد الدينية . وتقدموا فعلا بتلك المطالب ولكن الوزارة لم تبادر بإنجازها واشتد النزاع بينها وبين الطلبة . ولما سقطت وحلت محلها الوزارة التى يشترك فيها ويساندها حزب الدستور الجديد تقدم إليها الطلبة بنفس المطالب التى إذا لم تكن من إملائه فهى مما ارتضاه وحرض على تقديمها للوزارة الأخرى وطالب الطلبة وزارة حزب الدستور الجديد بتنفيذ تلك الإصلاحات فرد عليهم أقبح رد وقرر الطلبة القيام بإضراب عام فى البلاد يوم قدوم المقيم الجديد إليها إعلاناً لاستياء البلاد من سياسة فرنسا . فقام الحزب بمعارضة الدعوة إلى الاضراب فكان أول اصطدام بينه وبين الطلبة أعلن على أثره الحرب الشعواء عليهم فانفصلوا عنه هم وأساتذتهم واتحدوا لمقاومة سياسته وانضموا لصفوف المعارضة . فأعلن لأتباعه وجوب مقاومة معهد العلوم الدينية (جامعة الزيتونة) فى

ثقافته وطلابه وشيوخه . وأذن بتشكيل عصابات للاعتداء على الطلبة إذا رجعوا إلى بلدانهم فى الراحة الصيفية خشية أن يقوموا بين أهلهم وذويهم بالدعاية ضده . واتهم وزير الدولة شيخ الجامع الأعظم بتنشيط الطلبة على مقاومة سياسة الحزب والوزارة وأراد أن يقيله من منصبه غير مراع الضمانات القانونية التى يجب أن يتمتع بها صغار الموظفين فضلا عن كبارهم مثل شيخ جامع الزيتونة الذى هو فى مقام وزير ووقعت مشادة بين شيخ الجامع الأعظم ووزير الدولة شملت القصر والسفارة الفرنسية . وابتدأ الصراع بين عصابات الحزب الجديد والطلبة ومن يناصرهم من هيئات المعارضة وتكاثرت المصادمات التى كانت مسلحة فى بعض الأحيان وكان موقف الحكومة الفرنسية التى بيدها قوات حفظ الأمن موقف المتفرج الذى يريد اتساع نطاق هذه الفتنة وتكاثرت الاعتداءات على الطلبة فى بلدانهم وفى بيوتهم وفى محلات سكناهم وحتى فى الشوارع والطرقات . وعملت الوزارة على تغيير موظفى إدارة الجامع الأعظم ومدارس سكنى الطلبة بأن أزالت الأشخاص الذين هم محل ثقة شيخ الجامع والذين لهم عطف على الطلبة واستبدلتهم بغيرهم من رجال العصابات التى شكلتها للانتقام من الطلبة وهنا تجلى للعيان استعمال السلطة الحكومية من طرف الوزارة فى الأغراض الحزبية وفى الانتقام من المخالفين لها ولحزبها فى الرأى وحدث بمجرد إزالة شيخ مدارس سكنى الطلبة القديم وتعويضه بآخر عرف بتحزبه لحزب الدستور الجديد أن وقع اصطدام بينه وبين الطلبة الذين رفضوا أن يتولى هذا أمر مدارس سكناهم ولكنه احتل الإدارة بإعانة وحماية عصابات الحزب التى اشتبكت مع الطلبة فى معارك عنيفة ومن الغد أعلنت الصحف التونسية

عن وقوع حادث تسمم أصيب به نحو مائة تلميذ أثر تناولهم طعام الغذاء وأخذوا حالا إلى المستشفيات وبادر الأطباء بعلاجهم وإسعافهم وتحت تأثير الحكومة القائمة لم يتقدم التحقيق فى هذه القضية الخطيرة خطوة واحدة كما وقع فى كثير من القضايا الأخرى التى اعتدى فيها على الطلبة اعتداء مسلحاً أطلق فيه الرصاص ووجدت بأيدى المعتدين أسلحة إلا أنه أخلى سبيلهم وحفظت قضاياهم لتتوالى اعتداءاتهم .

هذه صورة من الصور التى قوبلت بها المعارضة لسياسة حزب الدستور الجديد وتلك مثل من تصرفات الوزارة واستعمالها لأداة الحكم ضد معارضيها وذلك المثل الذى قدمته العالم على تصرف مكافحين يطالبون بالحرية ويؤمنون بالديمقراطية ويحملون مشعل الثقافة الغربية عندما استلموا لأول مرة شيئا من السلطة وجلسوا على بعض مقاعد الحكم . وكانت سياسة فرنسا الاستعمارية التى أرخت لهم العنان ليستعملوا ضد مخالفيهم فى الرأى هذه الأساليب القاسية فى المقاومة تريد أن تقنع الناس وبسطاء العقول على الخصوص بأن الزعماء والقادة متى استقلت البلاد واستلموا فيها مقاليد الحكم عاملوا مخالفيهم هذه المعاملة وقاوموا المعارضين لهم بمثل تلك الأساليب واستعملوا أداة الحكم للانتقام ممن لا يرى رأيهم .

وشاع هذا الاعتقاد بين التونسيين خصوصا الذين وقعت عليهم الاعتداءات والاضطهادات جماعات وأفرادا فكان له من الأثر السىء ما كان .

ونكتفى بهذا لأنه يرجع إلى أشياء عمومية وإلى نزاع فكرى . ولا نسمح لأنفسنا بالتعرض إلى أعمال أخرى ترجع إلى تصرفات شخصية لأن ذلك يخرجنا عما نحن بصدده من انتقاد أغلاط الماضى والعمل على

إصلاحها فى المستقبل وعدم العودة إلى ما وقع استنكاره من الاجراءات والتصرفات الفردية والحزبية والوزارية . فقد أذاقنا الاستعمار الويلات وأنزل بأمتنا ووطننا أفدح النكبات وأننا لنستوحى من ذلك أن عقابا إلهيا نزل بنا ولم يصب الذين ظلموا منا خاصة بل عم وشمل الجميع لأن منا من شارك فى ذلك الإجرام والاعتداء ومنا من أيده وناصر القائمين به ومنا من سكت عنه خنوعا واستخذاء . وقد قال الله فى محكم آياته (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) .

آراء كبار السياسيين الفرنسيين

فى الصراع القائم بين تونس وفرنسا

بعد أن انتهينا من وضع خلاصات تنير السبيل أمام الباحث عن السياسة القائمة فى المغرب بين فرنسا وتونس وأطوار الكفاح خصوصاً فى الفترة الأخيرة التى أصبح فيها إلى جانب الكفاح السياسى كفاحا مسلحاً تراق به الدماء وتنهب الأمتعة وتهدم البيوت وتنتهك الحرمات ويعذب المعتقلون تعذيبا القرون الوسطى من طرف القوات العسكرية الفرنسية وبسطنا القول فى سياسة الأحزاب وموقف الشخصيات يجدر بنا بعد كل ذلك أن نضع تحت أنظار الباحثين نظريات كبار الكتاب والساسة الفرنسيين فى النزاع التونسى الفرنسى وتاريخه ورأيهم فى الحركة الوطنية التونسية والأحزاب والشخصيات فمنها يستطيع القارىء نظرة فرنسا إلى كل جهة وحركة وشخصية بعينها ونقدم الآن دراسة فى الموضوع بقلم (هانرى دو مونتيق) الذى شغل مناصب مختلفة فى الإدارة التونسية فى فترة غير قصيرة من عهد الاحتلال والذى مكنه اختلاطه بمختلف الطبقات التونسية والشخصيات من خبرة لا بأس بها . وكتب بحثه هذا فى المجلة الكبرى التى تعبر عن سياسة وزارة الخارجية الفرنسية وهى مجلة (لابوليتيك ابترانجير) السياسية الخارجية فى عددها الصادر فى مارس سنة ١٩٥٢ وهذا نصه :

أسس المشكلة التونسية

بعد احتلال فرنسا العسكرى لتونس ، فى سنة ١٨٨١ ، واحداً من أحداث تاريخ التوسع الاستعمارى الأوربى فى القرن التاسع عشر . وكان

هذا العمل يهدف إلى قطع الطريق على إيطاليا [١] وحماية الجزائر الفرنسية . وكانت معاهدة « باردو » تهدف إلى وضع العرش التونسى تحت الحماية الدبلوماتية والعسكرية للجمهورية الفرنسية ، ولكن فرنسا طوّرت استعمارها منذ سنة ١٨٨٣ ، وذلك بموجب اتفاقية « المرسى » التى آل بموجبها إلى الحكومة الفرنسية أمر العناية بالأقاليم البربرية بواسطة جهاز إدارى وتشريعى حديث ، مما هيأ للجالية الفرنسية العيش والاستثمار .

وما أن تولت فرنسا الإشراف على شئون البلاد ، حتى تدفقت جموع من الفرنسيين لم يمض زمن حتى أصبح لها نصيب فى الشئون الداخلية . وقد أتاح التشريع الأوربى فى البلاد فرصة هجرة أقوام أوربية أخرى ، وبصورة خاصة الإيطاليين ، وهكذا — تحت ستار الحماية — أنشأ الفرنسيون إقليما فرنسياً ، بينما اختفت المطامع الاستعمارية الفرنسية والإيطالية تحت الرماد .

وفى الوقت نفسه ، كان التونسيون يشتد ساعدهم فى الإحساس بشخصيتهم القومية وينهلون من تعاليمنا الثقافية ومفاهيمنا السياسية ، وكان هذا يسير على هدى الأبناء الإسلامى ، مما أدى فى النهاية إلى أن أصبح مثلهم الأعلى استرداد استقلال بلادهم .

وقد التقت الوطنية التونسية — المتأثرة بالاتجاه العالمى ، ورد الفعل الناشىء عن كراهية الغرب — بظلها على السياسة الأوربية ، كما توغلت بعناصرها حتى العرش .

ولقد شرح لنا فرنسى عجوز ساهم فى نظام الحماية حوالى نصف

---

(١) التى كانت جادة إذ ذاك لاحتلال تونس .

قرن — المسألة التونسية على نحو يشبه المأساة المسرحية القديمة ، فقال : إننا نجد فى الفصل الأول شخصيتين لا ثالث لهما ، الجمهورية الفرنسية والباى ، وأحدهما — أى الشخصيتين — تفترض أنها تضع يدها على الدولة وتتولى شؤونها ، بينما يحيط بها عدد من الأسر تخدمها وترعاها ، وهى التى يتألف منها « الكورس[1] » . وفى الفصل الثانى تظهر شخصيتان ، لم يكن ظهورهما متوقعاً من قبل ، وهما الشعب التونسى وهو يتألف من حشد كبير من الناس تملكه وجدان بالحالة الجديدة وتعبر عن رأى هذا الحشد طبقة من المثقفين . أما الشخصية الثانية فهى : (المواطن الفرنسى فى تونس) سواء كان معمراً أو موظفاً .

وما أن نمضى إلى الفصل الثالث حتى نجد الجمهورية الفرنسية وقد جابهتها الشخصيات الثلاث الأخرى : سيد المملكة ، والطبقة المثقفة الشعبية متضامنة تطالب بحقوق الشعب ، ثم المعمر الفرنسى ، وهو يقف وحيداً يستمد قوته مما شيده من أعمال ، ويطالب هؤلاء الثلاثة بإعادة النظر فى عقد الحماية . وخلال التمثيل يقف بعض الممثلين بين المناظر أحدهم يتحين فرصة المساهمة بدور والآخر يحاول أن ينزع قناعه وهؤلاء إيطاليا فى الماضى والجامعة العربية والأمم المتحدة فى الحاضر وفى المستقبل قد تكون أمريكا أو الشيوعية .

نشأة الروح القومية التونسية :

فى مطلع هجرة الفرنسيين إلى تونس كان المعمرون يصطدمون بمعارضة المسلمين على أن تطور أساليب الحياة فى البلاد قد جعل إقبال

---

(١) جالية فرنسية عن جزيرة كورسيكا .

الفرنسيين أمراً مقبولا . فقد قامت من بين التونسيين فئة تتحسس مكانها بين الشرق والغرب وأصبحت هذه الفئة تؤلف جانبا هاما من السكان .

ثم تطور التعليم واستطاعت الآراء التربوية الفرنسية أن ترفع المستوى الثقافى فى أقل وقت وأن تضاعف من عدد الطبقة المفكرة وقد ساعد هذا على ظهور وعى جديد بالقيم الإنسانية . كما استطاعت البورجوازيه الصغيرة (الطبقة الوسطى) أن تغزو الوظائف وأن ترقى إلى الصفوف العليا

وقد تمت الثورة الثقافية داخل الأطار السياسى الذى شمله التطور أيضا عن طريق الحماية والمؤسسات ذات الطابع الحر التى سهلت هذه الحماية سبل قيامها . كما ثبت الجيل الجديد أقدامه فى الجهاز الإدارى المستمد من الغرب . أى من الحضارة الديمقراطية الحديثة القائمة على سيادة الشعب .

وقد خلق النظام الجديد انقساما فى السلطة مع إهدار لهيبة النفوذ المحلى التقليدى . فقد فصل تجديد الجهاز الإدارى بين كثير من المصالح وضاعف الصلات بين بعضها وربط السلطة بالقانون لا بالفرد . وبهذا تضاءل نفوذ المشايخ والقواد[1] ، كما استيقظ الرأى العام — نتيجة لانتشار الروح الديمقراطية الفرنسية — واتخذ لنفسه وسائل للتعبير تتمثل فى صحف تصدر باللغتين (العربية والفرنسية [2]) وأحزاب [3] منظمة على نحو يشبه الأحزاب الفرنسية .

ويضاف إلى هذا كله أن النظام الاقتصادى الغربى وحرية التجارة

---

(١) الشيخ يعادله العمدة فى الشرق والقائد — المأمور — يمثل سلطة الباى .

(٢) تعطل الصحف فى تونس دون محاكمة ولمجرد قرار وزيرى .

(٣) لم تعترف السلطة الفرنسية فى تونس بوجود أحزاب وإنما كان على سبيل غض النظر .

قد ضاعفا من الثروة وساهما فى خلق أسس مجتمع جديد . فقد انهارت الأسر العتيقة [١] التى كانت تمتلك وسائل الانتاج وحلت محلها طبقة جديدة قوامها الأغنياء المحدثون . ومن ناحية أخرى ونتيجة لتصنيع الزراعة واكتشاف المناجم وقيام الاحتكارات الحديثة ظهرت طبقة اجتماعية كانت مجهولة حتى ذلك الحين وهى طبقة العمال الكادحين .

ولقد كانت ثمة حدود غير منظورة تفصل فى تونس القديمة بين شقين كانا يبدوان وكأنهما بلدين متنافرين . فخارج المدن كانت تقوم فى الوهاد الفسيحة مواطن القبائل البدوية وأفرادها يختلفون فى أساليب حياتهم ووضعهم الاجتماعى عن بقية سكان البلاد غير أن النظام الحديث أتاح لهم فرصة العمل فى مجالات أخرى [٢] غير قبائلهم وتقع هذه المجالات فى المدن أو عند أطرافها مما أدى آخر الأمر إلى أن يلتحق فريق لا بأس به من البدو فى عداد طبقة العمال الكادحين .

وهكذا — خلال السبعين سنة الأخيرة — تصدع المجتمع التونسى ، وذلك من حيث تقسيمه إلى طوائف وقبائل ، وانتظم فى إيقاع أصبح يبدو يوما بعد يوم إيقاعا موحداً .

ولم تكن أبداً روح الشعب هى التى حققت هذا التطور فى ظل ظروف سيئة راسخة ، لقد كانت ثمة روح أخرى روح عاصفة ، تتقبل صرخة التقدم والتجديد ، والنقد والكفاح ، كما تستمع — فى الوقت نفسه — لصوت الماضى وللايمان الصوفى ، والتراث العنصرى ، روح يختلط فيها الألم والأمل فى تناقض دائم .

---

(١) يقصد الملاك التونسيين الذين حل محلهم الكولون الفرنسى .

(٢) اضطر البدو والزراع الذين انتزعت منهم أراضيهم إلى التكدس حول المدن باحثين عن العمل فى المصانع التى توجد فى المدن وغيرها .

وأننا لنجد هذا التناقض فى الأخلاق والعادات حيث أن تيار التطور بالنسبة لها سار بطيئا إذا قيس بتيار التجديد بصفة عامة .

وتعزى الصعوبات التى تقف فى وجه تطور الحياة الاجتماعية ، إلى التقاليد التى لا تنسجم مع الروح الجديدة ، ومن هذه التقاليد تعدد الزوجات وحجاب المرأة . غير أن الجيل الجديد المسلم مازال يحتفظ فى حركته التقدمية بلون من التشكك الدينى ، الذى يتصل بالإيمان والماضى معا .

وعلينا ألا ننسى أن الإسلام يجمع فى إطار واحد بين الحياة الروحية والحياة الدنيوية . وعلى هذا النحو يمكن تلخيص حضارته .

وعلى أن المسلمين يعتقدون أن الشرق وحده هو الذى يحيا حياة روحية ، بينما لا تقوم فى الغرب سوى حياة مادية أرضية . ومن الصعب — بالنسبة للمسلمين — التفرقة بين الدين والروح ، وعلى هذا فإن الخوف من المادية الغربية هو الذى يجعل للتطور التونسى طابعه المتناقض هذا ، كما يفسر رد الفعل — غير المفهوم — نحو الملحدين الغربيين . وعلينا أن نشعر بأن التونسيين تنتابهم حيرة بالغة إذ يتجاذبهم الشرق والغرب ، وذلك كى نفهم كل مظاهر حركتهم السياسية .

* * *

على هذا المسرح السياسى تمثل المأساة فى وضح النهار ، فالحركة الوطنية التونسية ليست إلا تعبيراً عاماً عن القلق الداخلى الذى ينتاب هذه النفوس التى استيقظت منذ ربع قرن ، فأسالت فى عروق البورجوازية طاقة سياسية جعلتها تشعر بأنها لم تعد مستعبدة فى هذه العصور المتقدمة .

إن الحركة الوطنية التونسية ليست بحال ما ، حركة مصطنعة أو غير طبيعية ، بل هى ظاهرة حتمية ، تتناول جذور الروح البربرية الدفينة ،

وتنفجر نتيجة للصدام مع التوسع الفرنسى وتتضخم عن طريق يقظة الوحدة الاسلامية والثورة العالمية ضد الاستعمار .

ولقد عرف عن البربر تعلقهم الشديد بالحرية وثوراتهم الكثيرة دليل على ذلك كما أكد المؤرخون القدامى أنه من المتعذر أن ينضوى البربر تحت غيرهم من العناصر ، ولقد أذكى الإسلام هذا الخلق فى البربر .

والبربر هم الذين شجعوا الحزبين الوطنيين المتنافسين ، حزبى الدستور القديم والجديد ، وهم الذين عقدوا أخيراً اللواء لبطل وطنى ، هو الحبيب بورقيبة « المجاهد الكبير[1] » .

والحركة الوطنية التونسية أيضاً صورة عن مشاعرنا الأوربية فيما يتعلق بمفهوم الوطن ، بل هى خيط انفلت من الثورة الفرنسية .

لقد تعلم الأطفال الوطنيون ، وهم على مقاعد الدرس أن يعبدوا هذه الكلمة : « الوطن » ، كما أنهم اكتشفوا وطنهم فهو أرض تعود وحدتها إلى قرون بعيدة وتراث من الحضارة ومصالح اقتصادية عديدة .

ولا يمكن اعتبار هذه الحركة الوطنية مجرد التفاف حول النظام الملكى ، فالعرش بالنسبة لها ليس إلا رمز ذو فائدة . ولسنا نجد سوى حزب الدستور القديم يعلن ولاء حقيقياً للعرش الذى يمثل أسلوب الحكم الدينى الإسلامى .

أما حزب الدستور الجديد ، فهو يناصر الباى بدافع الوصولية . ونحن نشير هنا إلى الاختلاف بين التيارين اللذين يغذيان الوعى العام ، ونحن

---

(١) هذا غلط مقصود من الكاتب فلا يوجد فى تونس بربر إلا بنسبة واحد فى المائة وكل سكان تونس عرب يكره الفرنسيون أن يذكروهم ويعترفوا لهم بوجود .

تجد هذا الاختلاف — أو بعبارة أخرى هذا التمزق فى الوعى — فى إتجاه الوطنيين التونسيين نحو حركة الوحدة الإسلامية التى لا يستطيعون الانفلات عنها ، والتونسيون — مثل كافة المغاربة — يسمون أنفسهم « عربا » ذلك لأن العرب كانوا غزاتهم النبلاء ، ولأن العربية لغتهم فى العبادة والكفاح ولأن العرب والإسلام — فى مفهومهم — شيئاً واحداً .

وعلى هذا لم يعد من الأمور المفاجئة أن ترى الحماسة الوطنية تتبدل بالحماسة الدينية ، كما تحل الآيات القرآنية محل الخطب السياسية وذلك فى فترات القمع والإرهاب .

وفى سنة ١٩٣١ ، عندما عقد المؤتمر الإسلامى فى القدس ؛ آلى « الثعالبى » زعيم حزب الدستور القديم على نفسه — متحدثا باسم بلاده — العمل لإعادة بنـاء الأمة العربية موحدة لا تتجزأ ، وفى سنة ١٩٥١ نقل رئيس الحزب الدستورى الجديد صوت تونس إلى مؤتمر الشعوب الإسلامية الذى عقد فى كراتشى .

وكثيرون من أعضاء حزب الدستور الجديد ملحدون ويستوحون مثل الغرب اللادينية ، بيد أن هؤلاء لا يجدون فى الشرق سوى لوناً من ألوان التأييد ، ولا يرون فى الإسلام إلا وسيلة من وسائل التضامن مع جميع أبناء البلاد ، هذا التضامن الذى أصبحوا يسيرون فيه إلى أبعد حد بحيث لا يخشون أن يستغل لخدمة التعصب الدينى ، كما حدث سنة ١٩٣٣ عندما نكل بالمسلمين الذين اتخذوا لأنفسهم الجنسية الفرنسية ، بحجة أنهم كفرة ، وهذه الحجة التى يتذرع بها الحزبان دائماً فى أعمال الشغب والهياج وخلال هذا الصراع الداخلى بين الحزبين يبدو لنا التناقض فى الوعى

إذ يقف أعضاء حزب الدستور القديم فى الجامع الكبير يستنزلون اللعنات على حزب الدستور الجديد .

ويتمثل اتجاه حزب الدستور الجديد ، فى أنه يعتبر الحركة الوطنية التونسية فرعاً من فروع الحركة العالمية التى تهدف إلى منح حق تقرير المصير للشعوب المحتلة .

تاريخ حزب الدستور :

كان حزب الدستور وليد عناصر تونسية خالصة ، فإن زعماءه الأول البشير صفر وعلى باش حامية ، والثعالبى ، كانوا من التونسيين الذين نهلوا من الثقافة الغربية[1] والذين عبروا منذ سنة ١٩٠٦ عن الشعور الوطنى ضد الاستعباد ، وناضلوا فى سبيل إذكاء الشعور الوطنى ، وفى سبيل التقدم وكانوا فى هذا يتنافسون ويقلدون حركة تركيا الفتاة .

وتبلورت الحركة الأولى فى سنة ١٩٢٠ ، فى شكل حزب منظم هو « الحزب الدستورى التونسى القديم » . وكان يهدف إلى تحرير الشعب التونسى متخذا لنفسه مثلا أعلى ديمقراطى وطنى ، غير أنه بعد أن مضى عدة سنوات ، لم تعد الديمقراطية والوطنية صنوان فى هذه الحركة . فقد قام فى سنة ١٩٣٣ فريق من الشباب المتأثر بالآراء الحديثة والاتجاهات الديمقراطية وأنشأوا « حزب الدستور الجديد » وبهذا أصبح الحزب الأول « حزب الدستور القديم » ضاما فى صفوفه التقليد بين الذين

---

(١) الزعيم المرحوم السيد عبد العزيز الثعالبى ثقافته عربية إسلامية محضة وهو الذى أثر على الزعيم باش حامية وغيرها وحول سياستهم التى كانت ذات صبغة أوربية إلى سياسة إسلامية .

اتجهت أنظارهم إلى الشرق الإسلامى ، وهم يهتدون بأقوال شكيب ارسلان رائد حركة اليقظة الإسلامية .

على أن حزبى الدستور يلتقيان فى الغاية العليا ، وهى استقلال تونس ، وكلاهما يرى تحقيق هذا الاستقلال على درجات تكثر أو تقل عند كل منهما . وأولى هذه الدرجات إعادة الدولة التونسية بشخصيتها داخل إطار فسيح من الحماية ، وهما يختلفان فى مفهوم المسائل الاجتماعية ، ثم فى الوسيلة التى يهدفان إليها لتحقيق هدفهما المشترك كذلك يتضح الخلاف فى التنافس القائم بين زعمائهما .

وكثيرا ما يؤخذ على حزب الدستور الجديد ، وجهه المزدوج ، فهو غربى ديمقراطى أمام الغربيين ، وإسلامى كاره للأجانب عندما يتوجه إلى أنصاره ، على أنه ما من شك فى أن مفكرى الحزب مخلصون حقا فى اعتناقهم الافكار الغربية ، بيد أن الحزب ، بوصفه حزبا شعبيا عليه أن يتحدث إلى الشعب باللغة التى تمس مشاعره .

أما حزب الدستور القديم فهو لا يجيد إلا خطة واحدة ، هى كراهية الغرب وعدم الثقة به ، والتطلع إلا الاندماج فى امبراطورية إسلامية ، وأكثر أعضاء هـذا الحزب ينحدرون من الأسر التى عملت فى ظل الاحتلال التركى ، وهم ليسوا ديمقراطيين ولا وطنيين — بالمعنى المعروف لهاتين الكلمتين عند الغربيين — بل أنهم مسلمون راديكليون .

وحزب الدستور الجديد أكثر نشاطا من أخيه الأكبر وأكثر لباقة أيضا فى الوصول إلى الجماهير ، وهو أكثر أنصارا وله شبكة من الشعب واللجان فى أنحاء البلاد ، وجميعها على جانب من الدراية والنشاط

وهو يطوى تحت جناحيه — سواء عن طريق الميل أو عن طريق الخوف — جميع أفراد الطبقة الوسطى الذين يشتغلون بالتجارة والنقابات التونسية — باستثناء بعض العناصر الهزيلة التي تخضع للشيوعيين والاشتراكيين — شديدة الصلة بحزب الدستور الجديد، والنشاط النقابي هناك من الناحية العملية، ما يهدف أول ما يهدف إلى النضال الوطني. ولقد أصبح هذا الحزب عنصراً حاسما بالنسبة للرأي العام فأنصاره بين العامة كثيرون، إلى جانب عدد كبير من الشباب المتعلم والنخبة المثقفة.

على أن حركة الدستور — بشقيها — لا تشمل تماما جميع الحركة التونسية، فثمة خليط متوافر الأشكال والألوان، يبدأ من التشدد في عداء الأجانب وينتهي إلى الانتهازية والسلبية والتعاون الخالص مع سلطات الحماية، بيد أننا نستطيع القول بأن جميع التونسيين وطنيون — باستثناء بعض المرتدين — وهم جميعاً يتمنون رؤية بلادهم وقد حظيت بنعمة الاستقلال أو على الأقل بنعمة السيادة على حكومتها.

ولقد تركز هذا الاجماع في الأماني الوطنية حول « المنصف باى ملك تونس » الذى خلعه الحلفاء[1] وإذ ذاك انفرط العقد إلى حين، ثم عاد إلى التجمع مرة ثانية.

***

إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في تونس قد أكدت ما يتمتع به حزب الدستور الجديد ورئيسه أبو رقيبة من تأثير عميق، فقد فرض على الباى وحكومته اللجوء إلى الأمم المتحدة بعد انقطاع المفاوضات الودية التي جرت

---

(١) واعتقلته فرنسا ببلادها إلى أن مات.

فى باريس ، ولقد قامت الظاهرات وأعمال العصيان والتمرد فى جميع أنحاء البلاد بشكل لفت أنظار العالم إلى المطالب التونسية[1] .

ولقد أصبح من الواضح — بعد أن بدأ التأثير الضعيف لتصريحات رئيس الوزارة الفرنسية — أن المسؤولين فى تونس مازالوا يخضعون لنفوذ بورقيبة ، وأنه فى سبيل إجراء محادثات فرنسية تونسية لابد من موافقته ، ومن ثم النزول عند مطلب إقامة الحكم الذاتى الذى هو أول مطالب الدستور الجديد .

الفرنسيون فى تونس :

كان حتما أن يتدفق الأوربيون على تونس ، كما حدث أن تدفقوا على مراكش فيما بعد . فقد كان غزو الجزائر بمثابة سابقة ، لم تمض بعدها خمسون سنة حتى انتابت أوربا حمى التوسع ، وتوجهت بنشاطها إلى تلك الأراضى البكر .

كانت تونس مجالا لهذه الهجرة ، بواسطة تيارين رئيسيين اتجها نحوها : الإيطاليون والفرنسيون .

ولم تجد السيطرة السياسية الفرنسية على الدولة التونسية ولا (الاستعمار) الفرنسى فى وقف الهجرة الإيطالية ، وعلى الجملة فإن العمل السياسى الفرنسى قد بارك التوسع الأوربى . وخط صفحات حافلة فى كتاب الغزو الاستعمارى الأوربى .

ولقد صادفت الهجرة الأوربية أول الأمر عنصراً لم يلبث أن اختلط بها

(١) إن اللجوء إلى منظمة الأمم كان نتيجة ضغط المعارضة وهيجان الشعب ضد المفاوضين والمشاركين من رجال الحزب الجديد .

وهو اليهود وهؤلاء هم خليط من يهود فى أصلهم . ومن بربر قد تهودوا وقد كانوا يتطلعون إلى أوربا وينتظرون الخلاص على يد الحضارة الغربية ، إذ أنهم نهلوا منها بنهم جشع كثيرين ، وكانوا أذكياء مجدين ، استطاعوا فى وقت قصير أن يكونوا من بينهم نخبة أكثر ثقافة من النخبة الإسلامية المثقفة ، وتعد صنوا النخبة اللاتينية .

وقد أصبح فريق كبير من هؤلاء فرنسياً عن طريق التجنس ، وعلى هذا نستطيع القول بأن السكان اليهود فى تونس ينتظمون فى عداد الأقلية الأوربية من حيث طرائق عيشهم ومشاعرهم واتجاهاتهم .

وعندما اصطدمت الهجرة بالمسلمين ، الذين ما زالوا يحتفظون بلغتهم وروحهم وعاداتهم التى ترجع إلى قرون طويلة ، حاول اليهود أن يلعبوا دور الوسيط بين الأوربيين والتونسيين . وقد أفادوا من هذا الدور الذى يعتبر محاولة فى سبيل إقامة اتحاد بين الشرق والغرب ، كما وضح هذا الدور تماماً فى المفاوضات الأخيرة التى جرت بين الحكومتين التونسية والفرنسية[1] .

* * *

أرسى المعمرون الايطاليون أقدامهم فى البلاد قبل سنة ١٨٨١ وتمكنوا من أن يصبحوا جالية ذات شأن فى السنوات العشرين الأولى للحماية ، وقد كان عددهم فى سنة ١٩٠٠ (٥٠٫٠٠٠) نسمة . وفى سنة ١٩٣٦ ،

---

(١) يشير الكتاب إلى الدور الذى لعبه اليهود فى التوسط بين فرنسا وحزب الدستور الجديد لتكوين المفاوضات واستبدال الاستقلال بالاصلاحات إذ الاستقلال ورجوع السلطة بيد المسلمين فى تونس لا يرضى عند اليهود وقد أوضحنا بهذا الدور الخطير فى كتاب « اتجاه خطير فى تونس » — مطبوعات مكتب تونس الحرة —

بلغوا (١٠٠٫٠٠٠) نسمة ، واشتغل المعمرون فى الأرض عمالا وأصحاب ملكيات صغيرة وأخيراً استطاعوا التغلغل فى حياة البلاد الاقتصادية ، وأصبح لهم فضل فى تقدم الاقتصاد التونسى .

حمل (المعمرون) الايطاليون معهم أسلوب حياتهم الصقلى ، ومستوى معيشتهم المنخفض ، وأخذوا يختلطون بالمعمرين الفرنسيين ، ثم اندمجوا فيهم إلى حد ما عن طريق التجنس . غـــير أن عودة كثير من الملاك الايطاليين غداة الحرب الأخيرة ، وما نص عليه قانون التجنس الفرنسى من حيث ضرورة المولد فى البلاد ، كل هذا ساعد على تحلل المعمرين الايطاليين ، وهم اليوم يبلغون (٨٥٫٠٠٠) نسمة ، أغلب أبنائهم ولدوا فرنسيين .

وثمة جاليات معمرة أخرى ولكنها هزيلة العدد، إذا استثنينا المالطيين وهم أبناء عمومة الايطاليين ، والذين ذابوا أيضاً فى المعمرين الفرنسيين .

ومن بين المجموعة الأوربية نرى جالية المعمرين الفرنسيين أكثر الجاليات تماسكا وهى اليوم تبلغ (١٦٠٫٠٠٠) نسمة ، وما من شك فى أن هؤلاء ليسوا جميعاً من ذوى الأصل الفرنسى ، بقدر ما هم فرنسيون مكتسبون ، وفى إحصاء أجرى سنة ١٩٣٦ كان حوالى ثلث الفرنسيين القيمين فى تونس من الفرنسيين ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الزواج المختلط والتجنيس ، نرى أن ربع الفرنسيين هم من الفرنسيين الأصليين .

غير أن جميع أفراد الجالية الفرنسية ينتظمون فى الرعوية الفرنسية ، وقد جعلت لهم هذه الرعوية وضعاً مفضلا فى البلاد ، وهذا الوضع بالإضافة إلى بعدهم عن الوطن الأم ، واعتزازهم بفرنسيتهم جعلهم دائماً ثائرين ، وذوى حساسية وطنية عالية .

وتؤلف هذه الجالية الفرنسية — على الرغم من أصولها المختلفة — اتجاهاً سياسياً موحداً ، ويؤلف سكان الأقاليم الفرنسية المقيمين فى تونس ، جمعيات صغيرة فيما بينهم ، هذا إذا استثنينا الكورسيكيين الذين يكونون بالنسبة لعددهم وتضامنهم نواة المقاومة فى الأقلية الفرنسية ، وتعير الأحزاب السياسية فى الوطن الأم هذه الجالية جانباً من الأهمية .

وجميع أفراد الجالية من الكاثوليك باستثناء حوالى ١٥٫٠٠٠ يهودى (من الفرنسيين) . على أن الدين لم يكن السبب فى قيام صلة مشتركة بين الايطاليين والمالطيين والفرنسيين ، إلا أن المعمرين جميعاً من السكان اليهود يؤلفون كياناً واحداً أمام السكان للسلمين . ويقدر عدد الأوربيين بـ (٣٥٠٫٠٠٠) وهم يعتبرون بالنسبة لثلاثة ملايين ونصف وهم جميع سكان البلاد ، النخبة ذات الشأن . ولهذه الأقلية مكان ممتاز فى البلاد فى مضمار الحياة الثقافية والعملية .

والأوربيون فى تونس لا يرون أنفسهم غرباء ، هذا باستثناء اليهود الذين أصبح ينظر إلى بعضهم نظرة خاصة بعد أحداث فلسطين ، وجميع الغربيين قد رسخت أقدامهم فى البلاد وأصبحوا يملكون فيها أراضى ومنشآت بل ومقابر أيضاً .. وهم لا يعيشون فى عزلة أبداً بل لقد تغلغلوا فى القرى والمدن على السواء ، على أنهم — على الرغم من هذا كله — مازالوا يعيشون على هامش السكان الأصليين ، وذلك بالنسبة لأسلوب حياتهم وتفكيرهم ، وهم فى هذا يتعالون على التونسيين .

ولقد أفاد المعمرون من القوانين الحديثة التى أتت بها الحماية وانتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا موجهين لكثير من الشئون وإذا أجرينا

مقارنة بينهم وبين النخبة الجديدة من المسلمين ، فإننا نجدهم أكثر تماسكاً وثباتاً .

إن تونس الحديثة هي ثمرة جهد هؤلاء المستعمرين ، وهم على دراية بدورهم في هذا المضمار ، فهم يعلمون أن من بين مئات المهندسين يوجد ثلاثة أو أربعة من التونسيين ، وإن أطباءهم ورجال الإدارة من بينهم أكثر كفاءة من أمثالهم لدى التونسيين ، وهم يعلمون أن سكان البلاد الأصليين لم يستطيعوا لم حتى اليوم أن يساهموا إلا بمقدار الربع وذلك بالنسبة للعمال المهرة وأصحاب المنشئات [1]

وما من شك في أن هذا الشعور المتعالي يجعلهم يدركون ما ينبغي عليهم عمله في الميدان السياسي ، ذلك أن الجهد الفرنسي في تونس ينصرف إلى ناحيتين في وقت واحد ، أولها : الدولة ، والثانية : المنشآت الخاصة .

كانت الدولة التونسية لاتعدو مركزاً قرويا حقيراً ، فليست ثمة مرافق عامة وفي المناطق البربرية لم يكن يدخل في الحساب مطلقا الإدارة والنظام فالأمر ليس إلا مجرد البقاء على قيد الحياة .

ولقد جاء الفرنسيون وأشاعوا الاستقرار في هذه المناطق وسنوا القوانين وأدخلوا على البلاد النظم المالية ، وأقاموا المرافق العامة ، من الأشغال العمومية إلى الزراعة والتجارة والصناعة والتعليم والصحة العامة والشؤون الاجتماعية [2] .

على أنهم لجأوا في سبيل هذا كله إلى استعمار الدولة التونسية ، فقد

(١) هذا نتيجة التعليم والتمدين الفرنسي للتونسيين طيلة ٧٠ سنة .

(٢) كانت الدولة التونسية دولة كاملة الجهاز قبل الاحتلال كما أوضحناه سابقا والاحتلال الفرنسي أخرها ولم تتقدم بالتونسيين خطوة .

وجدوا أنفسهم أمام عجز للواطنين الأصليين عن تشكيل الجهاز المطلوب ولو بصفة مرءوسين فنصبوا أفراد من بينهم واحتكروا بذلك الوظائف العامه فى البلاد . وجميع المناصب الكبرى فى طول البلاد وعرضها مازال يشغلها فرنسيون يرجعون فى شئونهم إلى الإقامة العامة ويتصلون فى المسائل الفنية بالوزراء الفرنسيين ، وبهذا أقاموا حكما مباشراً تحت اسم الإدارة العامة .

ولم يبق من الحكومة التونسية القديمة إلا وزراء من الدمى ، ليسوا على جانب من الدراية فى الشؤون السياسية ، أو حق على صلة بالجهاز التقليدى الذى يتألف من المشايخ والقواد ، وهو جهاز ضمرت قوته إلا أن الفرنسيين مازالوا يبقون عليه كى يفيدوا منه فى كثير من الأحيان ، وقد تحللت الحكومة التونسية فى إدارة فرنسية الجوهر ، تسير وفق خطة إصلاحية وهى خطة لا تقتصر على النواحى الاقتصادية والاجتماعية بل تشمل إعداد جهاز من المرافق العامة الحديثة ، كالسكك الحديدية والطرق والأبنية العامة ، ومحركات المياه ، ودور البريد والتلغراف والمحاكم وهيئات البوليس والمستشفيات والمؤسسات العلمية والمدارس .

ونتيجة لهذا كله ، أعدت آلاف الأسر فى المستشفيات ، ومضى الألوف من الأطفال إلى المدارس ومدت الآف الكيلومترات من طرق المواصلات (١) .

وعلى هذا النحو ، أقيم جهاز كامل للدولة الحديثة .

ولعل آخر الأعمال العظيمة فى تونس ، هو بناء سد عظيم فى وادى

---

(١) راجع قسم التعليم والصحة العامة فى الوثائق.

« مجرده » مما أتاح رى وكهربة هذا الوادى وإيصال الميـاه إلى المدن الـكبيرة ، وهذا المشروع قام بتمويله وتنفيذه الفرنسيون [١] .

ولم تـكن إقامة هذا الجهاز تعنى فائدة الفرنسيين وحدهم ، وإذا كانت الموانىء والطرق والسكك الحديدية قد ساعدت المعمرين والصناعيين والتجار على استثمار ثروة البلاد ، فإن السكان الأصليين قد أفادوا منها فائدة عظيمة ولا شك أن جانباً كبيراً من هذا الجهاز سيؤول حتما إليهم كالمدارس والمنشآت الصحية .

ولقد كان من الصعوبة إقامة هذه المشيدات الضخمة دون فضل الخزينة الفرنسية .

على أن الجهد الفرنسى لم يقتصر على هذه المشروعات العـامة ، فقد سجل نجاحا ملحوظا فى مضمار المشروعات الخاصة ، فإن استعمار الدولة التونسية لم يكن إلا ذيلا للاستعمار الإنسانى والاقتصادى . فقد استثمرت المناجم بواسطة شركات أوربية ، وقام ألوف من المزارعين الفرنسيين أو الإيطاليين باستصلاح الأراضى البور ، وأقام الفرنسيون المصانع المختلفة وغيرها من البنوك والمؤسسات التجارية .

ولم تتح هذه المشروعات الخاصة الثروة للفرنسيين والأوربيين فحسب ، بل كانت مصدر رخاء لجماهير السكان الأصليين ، من العمال وصغار التجار إلخ . وقد بلغ نصيب هؤلاء من هذه الثروة ما يعدل خمسين بالمائة[٢] .

وقد ساعدت هذه المشروعات الفلاحين التونسيين على أن ينشطوا فى استصلاح الأراضى وزرعها نتيجة لإتصالهم بالمعمرين الفرنسيين .

* * *

---

(١) وهو مشروع جعل للفرنسيين وحدهم وأنفق عليه من أموال الدولة .

(٢) هذا غير صحيح نظراً للفقر المدقع الذى عليه عامة الشعب .

إزاء هذا كله ، رأى الفرنسيون فى تونس أنهم ذوو حق فى هذه البلاد ، وهو أولا حق فى توجيه شئون الدولة ، وذلك أن إدارتهم ما زالت مجدية ، فالتونسيون لم يبلغوا بعد المرتبة التى تؤهلهم للانفراد بهذه الإدارة . . ثم هو ثانياً حق تأمين سلامة منشآتهم الخاصه ولا يتحقق هذا إلا عن طريق وجود سلطة فرنسية فى جهاز الدولة ، وهم يذهبون إلى أبعد من هذا ، إذ يرون أن جهدهم فى البـلاد قد جعل لهم الحق فى المشاركة فى السيادة عليها هذه المشاركة التى ينبغى أن تكون فى المجالس وفى الإدارة .

لقد أنشأ الفرنسيون فى تونس دولة واقتصاداً حديثين ، وذلك بأيديهم ومالهم وهم يرفضون أن يعاملوا معاملة الذى يبنى فى أرض غيره ، هذا بينما يستولى التونسيون على هذا كله دون جهد يذكر .

* * *

المعاهدة والسيادة :

عملت معاهدة « باردو » التى عقدت فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ على تقوية حدود الجزائر الشرقية ، وأتاحت للجيش الفرنسى احتلال الأراضى التونسية ، وبهذا عزلت تونس عن ميدان الدسائس العالمية ، واستولت على سيادة الحكومة التونسية الداخلية ، بيد أن هذه المعاهدة لم تمنح فرنسا أى حق فى شئون البلاد الداخلية ، باستثناء إقرار الأمن .

ولقد كان من المفروض أن تحتفظ تونس بالسيادة الذاتية لحكومتها فى إطار هذه الاتفاقية الدبلوماتية ، غير أن الفرنسيين الذين أقاموا منشآت فى البلاد فى ظل نظام مغتصب وتحت حماية جيشهم ، ساروا بتونس

إلى أن أصبحت آخر الأمر ذيلا لإدارة أفريقيا الفرنسية .

أما اتفاقية « المرسى » المعقودة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ ، فقد وضعت شئون الدولة التونسية المالية تحت الوصاية الإدارية للجمهورية الفرنسية كما نصت الاتفاقية على : « لما كانت غاية سمو الباى أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ، فقد تكفل بإدخال الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة فى إدخالها » .

وهنا ينبغى أن نقرر أن العقد الذى ربط بين فرنسا وتونس لم ينص أبداً على أن تستولى الحكومة الفرنسية مباشرة على الإدارة التونسية ، ذلك أن البرلمان الفرنسى كان قد رفض مشروعاً سابقاً لاتفاقية المرسى ، وذلك فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، وقد جاء فى هذا المشروع : « إن للحكومة الفرنسية أن تمارس فى تونس الاختصاصات الإدارية والعدلية التى تراها ذات فائدة » والبرلمان الفرنسى فى رفضه الإدارة المباشرة فى تونس قد وضع حدود الحماية الفرنسية ، وهى بقاء السيادة التونسية تحت الوصاية الفرنسية بشرط أن تحتفظ بكيانها وبقائها ووحدتها .

بيد أن السياسة التى اتبعها القيمون الفرنسيون العامون قد استخرجت من اتفاقية « المرسى » تفويضاً فى ممارسة كافة السلطات . وقد قبل الباى مختاراً النزول عن جزء من سيادته ، ذلك لأن المادة الأولى من معاهدة « المرسى » تحتم عليه أن يقبل ما يقترح عليه[1] .

على أن المعمرين عندما قاموا بتأسيس هيئات تمثيلية فى البلاد كالغرف التجارية ومجالس الميزانية ، قد استشعروا نوعاً من المشاركة فى السيادة

---

(١) إن معاهدة باردو والملحق التكميلى لها « معاهدة المرسى » كلاهما فرضت على ملك تونس فرضاً ولا يمكن أن يتنازل ملك عن اختصاصاته طوعاً .

هذه المشاركة التى انتهت بالوضع فى تونس إلى حال فريدة من نوعها .

ومع أن كافة النصوص التى تصل بين فرنسا وتونس لم تشر أبداً إلى نوع من تفويض الحكومة الفرنسية ممارسة السلطة فى البلاد . وقد أكد البرلمان الفرنسى هذا ، فإنها بالتالى لم تسمح للمعمرين بمباشرة هذه السلطة .

وقد صدر كتاب فى سنة ١٩٣١ بعنوان : « الدولة التونسية والحماية الفرنسية » وذلك بإشراف المقيم العام الفرنسى . وقد جاء فى هذا الكتاب الرسمى عبارة أشارت صراحة إلى استقلال تونس ، وهى أن الوضع فى البلاد هو « ممارسة حقوق السيادة لا التصرف فيها » .

ويشير القانون الدولى إلى أن « الحماية تحفظ استمرار كيان الدولة المحمية » بيد أن الحماية الفرنسية فى تونس قد تجاوزت حدودها إلى الإدارة المباشرة ثم إلى اشتراك المواطنين الفرنسيين فى تولى شئون الدولة على أن هذا كله لا يمكن أن يعنى قيام حق جديد يطغى على روح السيادة .

هذا التجاوز ، وهذا اللبس قد جعلا الحاجة ماسة لإعادة النظر فى اتفاقية « المرسى » وقد كان تصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ إشارة إلى الدخول فى مفاوضات تؤدى إلى انتقال تونس إلى حكم ذاتى .

وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥١ ظهرت أول طائفة من الاصلاحات ، وقد تضمنت تأكيداً لشخصية الحكومة التونسية ، ومنحت الوزراء التونسيين سلطة فعلية . كما وسعت من فرص استخدام التونسيين فى الوظائف العمومية ، على أن هذه الاصلاحات تتعرض لكثير من المسائل التى كانت

موضع الخلاف ، وأهم هذه المسائل موضوع المشاركة فى السيادة وموضوع الشخصية القومية .

وقد تقدم الباى باقتراح إصلاح أساسى ، وذلك فى خطبة العرش التى ألقيت فى ١٥ مايو سنة ١٩٥١ ، إذ أعلن عن رغبته فى أن يتيح لشعبه نظاماً برلمانياً ، وفوض رئيس وزرائه فى استخلاص الموافقة على ذلك من الحكومة الفرنسية .

وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ قدم الوزراء التونسيون إلى حكومة الجمهورية الفرنسية مذكرة أشاروا فيها إلى نص تصريح ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ (عن الحكم الذاتى) الذى أكد مبدأ وحدة وبقاء السيادة التونسية . ثم طلبوا إتمام الاصلاحات الحكومية بإقامة مجلس وزراء تونسى تماماً ، والاعتراف بالشخصية القومية للحكومة التونسية ، وأخيراً — وكتتويج لهذه الاصلاحات كلها — إنشاء برلمان تونسى تكون الوزارة مسؤولة أمامه .

وهكذا وجدت فرنسا نفسها لا أمام تأكيد السيادة التونسية فحسب بل أمام مسألة دستورية تونسية .

تاريخ الإصلاح الدستورى فى تونس : عند ما استولى حسين بن على قائد الانكشارية على السلطة فى تونس سنة ١٧٠٥ — فكان بذلك أول باى لتونس — تولى السلطات التى كان يباشرها الوالى التركى ، واحتفظ بكل خصائص الدولة التونسية التى كانت عليها كتابعة للدولة العثمانية .

واستمر الحال على هذا النحو حتى ترددت أصداء الثورات القومية والدستورية فى أوربا فى أواسط القرن التاسع عشر ، وتحت ضغط نصائح القنصل الفرنسى[١] ، عمد الباى محمود فى سنة ١٨٥٧ إلى إعلان ميثاق

---

(١) والقنصل الانكليزى .

أساسى (١) وهو نوع من إعلان حقوق الإنسان .

ثم جاء خليفته الباى محمد الصادق الذى منح شعبه دستوراً . ولقد كان هذا الدستور أداة بورجازية أكثر منها ديموقراطية ، على أنه لم يستمر سوى سنوات قليلة ، فقد ألغى سنة ١٨٦٤ (٢) .

ولقد جاء الفرنسيون إلى البلاد وهى تحكم حكما مباشراً ، وفى عهدهم عادت الصيحات لإقامة حياة دستورية إلى الظهور . وقد تضمنت مطالب الوطنيين التونسيين إنشاء دستور يتيح للشعب أن يمارس السلطة وبهذا يكتسب قوة تفيده فى نضاله فى سبيل الاستقلال .

وقد وضعت فكرة إقامة نظام برلمانى فى تونس موضع البحث قضية الحقوق السياسية للفرنسيين الذين أقاموا فى البلاد ، بما يتيح لهم ضمان مصالحهم، ذلك أنه إذا تألف برلمان تونسى صرف أصبح هؤلاء يعتبرون أجانب ، ولن يستطيعوا بعد ذلك الاطمئنان على هذه المصالح ، ولهذا نشأت فكرة اشتراك المعمرين الفرنسيين فى تصريف شئون الدولة(٣)

وقد طرح فى هذا السبيل اقتراحان : كان الأول يرمى إلى دخول تونس فى الاتحاد الفرنسى كدولة مشتركة ، وقد رفض التونسيون هذا الاقتراح على الرغم مما ينطوى عليه من مزايا . أما الاقتراح الثانى فهو عقد اتفاق ينظم مركز الفرنسيين الخاص فى تونس ، كما ينظم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدولة التونسية والجمهورية الفرنسية ،

---

(١) قانون عهد الأمان — قسم الوثائق — .

(٢) عطل ولم يلغ وهذا التعطيل كان بتدخل فرنسا وضغطها .

(٣) تبعاً لهذه النظرية يجب أن يشارك الفرنسيون فى حكم كل بلاد يكون لهم فيها مصالح وهذا سخف يضحك الأطفال .

ويتضمن هذا الاتفاق تأكيداً لاستمرار النظام التشريعى الذى تحيا الأقلية الفرنسية فى ظله .

وقد ارتضى الوزراء التونسيون انتهاج سبيل هذا الاقتراح الأخير لاستبدال هذا الاتفاق بنظام الحماية ، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك فى مذكرتها التى ردت بها على المذكرة التونسية فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ . وقد وضح من هذه المذكرة أنه يهم الحكومة الفرنسية استمرار حمايتها على البلاد مع القيام بخطوات تطورية على ضوء الحقائق الواقعة . وقد اعتبر التونسيون هذا الرد بمثابة قطع للمباحثات القائمة ، ووضح أن الحكومة الفرنسية — تحت ضغط المعمرين الفرنسيين قد نكثت ما بذلته من وعد بشأن إقامة الحكم الذاتى .

وقد عاد الجدل حول المشاركة فى السيادة إلى السيطرة على العلاقات الفرنسية التونسية .

* * *

قررت الحكومة التونسية تحت تأثير الحبيب بورقيبة اللجوء إلى الأمم المتحدة ولفتت القضية التونسية أنظار العالم عن طريق العصيان والمظاهرات والدماء . ثم عمدت الحكومة الفرنسية إلى إزالة أثر مذكرة ١٥ ديسمبر ، وذلك بتصريح أدلى به رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ ، واعترف به بوحدة السيادة التونسية ، وأعرب عن أمله فى أن يدعو الباى الفرنسيين المقيمين فى تونس إلى التعاون فى أنظمة البلاد ، كما أكد الوعد فى السير بتونس نحو استقلالها الذاتى[1] .

* * *

(١) يريدون من ملك البلاد أن يدعو هو بنفسه الفرنسيين للمشاركة فى حكم البلاد وأن تستقل البلاد استقلالا ذاتيا مع بقاء الاحتلال ومشاركة الفرنسيين فى الحكم

وعلى هذا ان تتأخر العودة إلى المفاوضات على أساس السيادة التونسية الموحدة ، وإقامة نظام دستورى برلمانى ، وإرساء دعائم الحكم الذاتى .

أما بالنسبة لاشتراك الفرنسيين فى الهيئات السياسية التونسية فقد يكون ذلك عن طريق منحهم عدد من المقاعد فى هذه الهيئات أو من طريق منحهم الجنسية التونسية (دون أن يفقدوا وضعهم وجنسيتهم كفرنسيين) .

مهما يكن من أمر ، فقد أصبح من الواجب ، طبقاً للنتائج المنطقية والقانونية ، القيام بتطوير الحماية وذلك بإعادة النظر فى الاتفاقيتين التى تقوم على أساسهما .

هنرى دى مونتى لى

عن مجلة . لا بوليتيك اترانجور

عدد : مارس سنة ١٩٥٢

الأزمة والإصلاح فى شمال أفريقيا الفرنسى

بقلم : شارل أندريه جوليان

هذه آراء كاتب فرنسى آخر من كبار الكتاب وأساتذة التاريخ بجامعة السوربون نضعها تحت أنظار القراء أيضا وهى إذا لم تكشف تمام الكشف عن آراء التونسيين والمغاربة عموما فهى تميط اللثام عن كثير من الحقائق وعن وجهة نظر الفرنسيين . قال الكاتب :

الاتحاد الفرنسى[1] :

يتألف الاتحاد الفرنسى — وهو وريث الامبراطورية الفرنسية — حسب نص الدستور الصادر سنة ١٩٤٦ من فرنسا وملحقات عبر البحار التى تقسم إلى أربعة أقسام :

« مصالح عبر البحار » : وهى المارتينيك وجادلوب وغينيا الفرنسية والرينيون . وقد أدمجت هذه المصالح فى الوحدات الإدارية الفرنسية ادماجا تاما . ثم هناك المستعمرات السابقة وهى التى تعرف الآن باسم « أرض عبر البحار » وهناك أيضا بلدان يمارسان وجودا منفصلا يقره القانون الدولى وبعد الزمن « الأراضى المشتركة » أو « مناطق الوصاية » وتشرف عليهما الأمم المتحدة (توجو وكامرون) وأخيرا هناك « الدول المشتركة » وهى التى تتمتع بحكوماتها السياسة الخاصة وقد طلبت فيتنام

---

(١) الاتحاد الفرنسى هو المشروع الذى ابتكرته الجمهورية الفرنسية الرابعة لتعوض به مشروع الامبراطورية الفرنسية القديم كما عوضت انجلترا نظام الامبراطورية بالكومنويلث ولكن شتان بين هذا الذى يعطى للأمم استقلالها ويترك لها ذاتيتها وذلك الذى يقضى على وجودها ويدمجها فى الوحدة الفرنسية .

ولاوس وكامبوديا الدخول فى عضوية الاتحاد الفرنسى كدول مشتركة . فنحت هذه العضوية فى حين أن تحقيق تونس ومراكش آثرتا أن تبقيا بعيدتين عن هذا الاتحاد .

وهاتان الدولتان المحميتان اللتان يتناولها هذا المقال لهما مكانهما فى الاتحاد الفرنسى ولكنهما لا يملكان الحصول على مركز الدول المشتركة إلا بعد إصدار مراسيم خاصة بالولاء للدستور الفرنسى . كما أنه عندما أقر البرلمان الفرنسى هذا الدستور لم يقم بمشاورات مع باى تونس وسلطان مراكش . ثم أن بعضا من مبادئه الديمقراطية والمدنية لا تتفق مع الأسس الدينية للسلطة التى يتمتع بها هذان الملكان المسلمان . ولهذا نجد الأحزاب التونسية والمراكشية — التى تطالب الآن بالاستقلال — تفكر فى الدخول مستقبلا فى تحالف مع فرنسا ولكنها ترفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسى .

والعلاقات القائمة بين فرنسا وهاتين الدولتين تستند إلى معاهدتى « باردو » و « المرسى » اللتين وقعهما باى تونس فى سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٣ . ثم إلى معاهدة فاس التى وقعها سلطان مراكش سنة ١٩١٢ . وقد احتفظت هذه المعاهدات — التى فرضتها القوة — لهاتين الأسرتين الحاكمتين بعرشيهما . وإن جردتهما من كل سلطة فعلية .

وتولى المقيمان العامان الفرنسيان اللذان عهد لهما أمر مشاورة الملكين جميع واجبات الحاكمين بينما قام الفرنسيون بشئون الإدارة المباشرة . وبهذا يمكننا القول بأن نظام الحماية قد أفسد سواء فى روحه وتطبيقه . واليوم وعلى الرغم من أن الاستقلال هو الهدف الرئيسى فإن الرأى العام

المحلى أصبح يرحب بأى إصلاح يهدف إلى تصحيح الأخطاء التى تمت على مر السنين[١] .

[illegible]
المعاهدات القائمة بأخرى جديدة تتم نتيجة لمباحثات بين فرنسا وملكى هاتين الدولتين بحيث يقبلانها عن طيب خاطر[٢] بيدأن وزارة الخارجية الفرنسية ما زالت ترفض فكرة إعادة النظر فى هذه المعاهدات ولا تسمح إلا بإصلاحات تجرى فى نطاق نظام الحماية القائم . وهـــذا موقف من الصعب قبوله بحال ما[٣] .

وقد قام نظام الحماية عندما كان الغرب يفرض نوعاً من السلطة على تركيا ومصر حينما أثارت « المشكلة التونسية » التنافس بين الايطاليين والفرنسيين . فكيف يمكن اليوم قبول ما كان جائزاً فى تلك الأيام وذلك بعد حرب تم على أثرها تحرير الباكستان وسوريا ومصر وتأجج الشعور الوطنى بين الشعوب الإسلامية فى البلاد التى ما زالت لا تتمتع بالحكم الذاتى . ثم أن استقلال ليبيا الذى سيتم فى الغد سيؤكد التناقض الغريب بين مركز هذه المنطقة وبين المحميات (البربرية) والمشكلة — سواء أردنا أم لم نرد — قائمة ولا يمكن تجنبها .

* * *

---

(١) الرأى العام لا يرحب بالإصلاحات ولا يرى فيها حلا حاسما لمشكلته بل يرحب بالاستقلال التام الذى هو الحل الوحيد .

(٢) المباحثات لا يمكن أن تقبل إلا إذا كانت مع هيئات تمثل الأمة تمثيلا صحيحاً تبعاً للمبادىء الديموقراطية . وذلك فى برلمان منتخب بالاقتراع العام .

(٣) لقد بينا غير مرة أن فكرة الإصلاحات داخل نطاق الحماية إنما هى فكرة فرنسية تدعمها انجلترا أو أميركا .

ومشاكل المحميتين لا تتشابه فى جميع تفاصيلها . ففى تونس نجد أكثر من ثلث السكان يقيمون فى المدن ولا يوجد فى البلاد نظام قبلى أو اقطاعيات محلية ، ولكن ثمة طبقة وسطى ذات شأن هام تتألف من سكان المدن وتتزعم الرأى العام فى البلاد كلها ، والتونسيون عامة لا يحبون القتال بعض الشيء . وقلما يندفعون فى شغب ومظاهرات كما حدث فى سنة ١٩٣٨ .

هذا بينما نرى العنصر البربرى فى مراكش — سكان الريف — هو الغالب . كما نجد الإدارة الفرنسية — فى الوقت الذى تؤيد فيه سلطة السلطان — تناصر النظام الإقطاعى الذى يتزعمه سادة جبال الأطلس وآخر هؤلاء السادة الكبار وأشدهم بأساً هو (الجلاوى) الذى يملك إذا أتيحت له الفرصة أن يثير روح الانفصالية البربرية من جديد . كما يمكنه — على حد أقوال أتباعه — أن يشهر فى وجه السلطان ٣٠٠٫٠٠٠ بندقية .

وتبدو فى تونس المؤثرات الغربية على أشدها حيث يطالب الرأى العام على شكل ملح قوى بإصلاح جوهرى . ويشن أهم الأحزاب الوطنية — حزب الدستور الجديد — حملة كبرى فى هذا السبيل وذلك بزعامة محام قدير هو الحبيب بورقيبة الذى أتاحت له إقامته الأخيرة فى القاهرة الاتصال بزعماء الجامعة العربية ، كما مكنته من الحكم على دور فرنسا فى محيط السياسة العالمية حكماً صادقاً وهكذا تحول من رجل حزبى إلى سياسى حقيق .

وقد عرض الحبيب بورقيبة عند زيارته الأخيرة لباريس فى ابريل

سنة ١٩٥٠ مشروعا من سبع نقط . وقد تضمن هذا المشروع إعادة تأليف الهيئة التنفيذية وتمكينها من ممارسة سيادتها . ثم إقامة حكومة تونسية وطنية يرأسها رئيس وزراء تونسى يعينه الباى . كذلك القضاء على السكرتيرية التى تسيطر عليها الموظفون الفرنسيون الذين تمتد سيطرتهم إلى رئيس الوزراء وجميع السلطات الإدارية . وإلغاء مناصب المفتشين[1] العموميين التى حلت محل المحافظين[2] ثم إلغاء قوات « الدرك » الفرنسية التابعة لوزارة الدفاع الوطنى التى تدعم الاحتلال العسكرى وكذلك قيام هيئات بلدية منتخبة تمثل فيها المصالح الفرنسية فى المناطق التى تكون فيها أقليات فرنسية . ثم إنشاء جمعية وطنية منتخبة عن طريق الاقتراع العام . تقوم بوضع دستور ديموقراطى يحدد العلاقات المستقبلة بين فرنسا وتونس على أن تقوم على أساس احترام مصالح فرنسا الشرعية وسيادة تونس .

ويعنى تحقيق مثل هذا المشروع استقلال تونس استقلالا تاما إذ هو لم يدع لفرنسا أى ضمان وإن كان قد ترك لها الثقة فى التعاون الأكيد المجدى القائم على الضرورات الجغرافية .

ولا يخدع زعيم حزب « الدستور الجديد » نفسه فى امكانية قبول هذا المشروع قبولا عاجلا بل أنه أعلن بأنه على استعداد لقبول تحقيق هذا المشروع تدريجياً بشرط أن يتفق المقيم العام والباى على طبيعة هذا التدرج ومدته .

وقد لقى هذا المشروع تأييداً كبيراً عندما تبنى الحزب الاشتراكى

---

(١) المفتش العمومى هو المراقب المدنى .

(٢) المحافظ هو القائد الممثل لسلطة الباى .

الفرنسى قراراً اتخذه الاتحاد الاشتراكى التونسى فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ :
وقد قرر الحزب مطالبة الحكومة الفرنسية بالدخول فى مفاوضات مع ممثلى تونس المعتمدين وذلك لتحديد موعد انتهاء الحماية وتحديد الخطوات المتعاقبة التى ينبغى أن تتخذ لإقرار السيادة والاستقلال وكذلك الاتفاق على ما تحتاج البلاد إليه من تشريعات اجتماعية ثم عقد معاهدة مشتركة لتنسيق الدفاع القومى . والسياسة الخارجية والعلاقات الثقافية على أساس من المساواة .

وهكذا المرة الأولى قبل حزب فرنسى كبير ممثل بأعضاء فى الحكومة وبشكل على فكرة الاستقلال التونسى .

وقد أمرت الحكومة الفرنسية المقيم العام الجديد المسيو لوى بيرييه — وهو رجل على جانب كبير من الكفاءة — بأن يعمل على الوصول إلى اتفاق مع باى تونس وذلك بخصوص زيادة عدد أعضاء الوزارة التونسية ومضاعفة سلطتها . وبخصوص التطور نحو الاستقلال الذاتى . وقد لقى مشروع بيرييه الذى تقدم به فى ١٣ يونية سنة ١٩٥٠ استحسانا عاما فى الوقت الذى قابله السكان الفرنسيون فى تونس باستنكار شديد فاستقال أعضاء القسم الفرنسى فى الجمعية الإنتخابية ـ المجلس الكبير ـ وأعلن اتحاد الموظفين الفرنسيين احتجاجا رسميا .

وقد جابهت محاولة الإصلاح ـ كما كان يحدث فى الماضى ـ الأنانية العمياء التى يتصف بها أغنياء المستعمرين ذوى النفوذ الواسع حتى صغار الناس منهم وقفوا أيضا فى وجه هذه المحاولة إذ رأوا أن امتيازاتهم قد باتت مهددة .

وعلى الرغم من أن الجو لم يكن صالحا للقيام بمفاوضات فان الباى قد استطاع ـ بالاتفاق مع المقيم العام ـ استبدال وزارة مصطفى الكعاك التى فرضتها الإدارة الفرنسية بوزارة تونسية متحدة رأسها سيدى محمد شنيق .

وهو من رجال الأعمال الممتازين . وقد سبق له العمل مع الباى محمد المنصف الذى عزله الجنرال جيرو فى مايو من سنة ١٩٤٣ . وقد مات فى المنفى منذ خمسة أعوام وأصبح فى نظر التونسيين شهيداً .

وهكذا تألفت الوزارة الجديدة لأول مرة من وزراء تونسيين يتساوون فى العدد مع المديرين الفرنسيين « وقد عهد إليها التفاوض باسم الباى حول » إدخال تغييرات فى النظم من شأنها التطور بتونس — خلال مراحل متتالية — نحو الاستقلال الداخلى » وقد حددت أسس هذا التفاهم فى بلاغ رسمى صدر عن المقيم العام فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد ارتضت فرنسا بهذا الإجراء الهدف النهائى الذى يؤدى إليه . كما قبل التونسيون فكرة المراحل . . . وقد اتخذ الأمر صفة تاريخية عندما سمح « حزب الدستور الجديد » لسكرتيره صالح بن يوسف بقبول وزارة العدل وعلى الرغم من أن الحبيب بورقيبه لم يشترك فى الوزارة إلا أنه أبدى تأييده لها .

وقد أعلن المسيو بيرييه عند وصوله تونس فى يونيه سنة ١٩٥٠ عن ثلاثة إصلاحات إدارية وهى :

١ — أسبقية التونسيين فى التعيين فى الوظائف الإدارية .

٢ — نظام ديموقراطى عام .

٣ — إعادة (شخصية) الحكومة .

ومع أنه لم يكن ثمة غنى عن الاصلاحين الأولين فى أية حركة تهدف إلى الاستقلال الذاتى فإن الرأى العام التونسى حصر اهتمامه فى أمر إقامة حكومة وطنية . حيث أنهم وجدوا فى هذا الأمر ارضاء لكرامتهم .

بيد أن المعارضة الفرنسية لهذا الاتفاق كانت عنيفة فى حين أن وزير

الخارجية المسيو شومان رأى ضرورة القيام باصلاحات جوهرية وناصره في هذا أعضاء الوزارة الاشتراكيين وأصدقاؤه من أعضاء حزب « الحركة الجمهورية الشعبية » أما الراديكاليون والمحافظون — بصفة عامة — فقد هاجموا هذا الاتجاه بشدة وعنف . وقد أدى هذا الهجوم إلى اشتداد ساعد العناصر المعارضة في تونس من الفرنسيين التي أخذت تدفع أصدقاءها في فرنسا العمل . وكان أن ارتفعت الأصوات مطالبة بالدفاع عن « المصالح الفرنسية » .

وكان الجنرال جوان من أشد المؤيدين لها إذ وقف في وجه القيام بأي تغيير في تونس من شأنه تشجيع إثارة مطالب مماثلة في مراكش فتتأثر — في رأيه — السلامة العسكرية لشمال أفريقيا . وانتهى الأمر إلى نشوب جدل قوي حول ميثاق الأطلس ومدى انطباقه على المشاكل موضع البحث .

وقد أثرت هذه الحالة في فرنسا على موقف بيربيه في تونس فأضعفت من حماسه إذ ترك السكرتير العام — الذي هددت سلطاته من قبل — يعامل مجلس الوزراء بخشونة واستهانة وازدراء . ليجعل أعضاءه على يقين بأنه هو وحده صاحب السلطان والأمر . كما عين رئيس الوزراء السابق (البكاك) الذي عرف بكراهيته لحزب الدستور عضواً في الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة دون أن يسأل في ذلك رئيس الوزراء ومنح أيضا أحد (القواد) وسام اللجيون دنور في الوقت الذي اعتزم الوزير المسئول تأديبه لتهاونه في بعض الأسرار . وهكذا آل أمر الإدارة التونسية إلى الشلل .

ومرت شهور أربعة دون أي حل للموقف وفي ٧ أكتوبر أعلن

المقيم العام أنه يرى « الهدوء إلى حين من المسائل السياسية » والاهتمام « بالمشاكل الإنسانية التى تتصل بالنشاط الاقتصادى والاجتماعى » وهذا هو نفس الأسلوب الذى كانت الإدارة الفرنسية تتبعه دائماً عند ما تنوى تعطيل الاصلاحات السياسية .

وقد أعرب التونسيون بصراحة ووضوح عن استيائهم الشديد لهذه التصرفات . فقاطعوا المقيم العام خلال رحلاته فى البلاد . .

وفى ذلك الحين كان الحبيب بورقيبة يعمل فى باريس على توطيد علاقاته مع الهيئات السياسية والشخصيات الرسمية موضحاً تناقض السياسة التى تتبعها فرنسا فى تونس وخطرها . وقد جاء الحادث الذى وقع فى مدينة « النفيضة » فى ٢٠ نوفمبر مؤيداً لرأيه إذ قام البوليس — خلافا لما بذلته الإدارة من وعود — بالقبض على نفر من الفلاحين المضربين وإرغامهم على العودة إلى العمل بالقوة . وقاوم المضربون إجراءات البوليس بالقاء الحجارة عليه . وعند ذلك أطلق عليهم الرصاص فقتل سبعة منهم وجرح أكثر من خمسين وقبض على حوالى مائة ثم أدار المدافع الرشاشة على المارة الذين كانوا بعيدين عن موقع الحادث فقتل منهم كثيرين . وفى إحدى مواكب الجنازة ألقى وزير الشؤون الاجتماعية التونسى خطابا استنكر فيه هذا التصرف واعتبره هجوما لا مبرر له على « إضراب مشروع »

وقد أجبر من قبل السلطة الفرنسية على التراجع فى كلماته فتراجع فى تصريح نشرته له الصحف .

وقد لاحظ « الدستوريون » أنه عند الشروع فى سياسة إصلاحية تنشب اضطرابات عنيفة من شأنها تبرير تعطيل هذه الاصلاحات بيد أن وزارة الخارجية الفرنسية أحست بضرورة التنازل بعض الشىء فعملت

على إعادة المباحثات من جديد بينما كانت الوزارة تعمل فى بطء خوفا من أن يدفع الدستوريين سكرتيرهم صالح بن يوسف إلى الاستقالة من الوزارة .

وفى ذلك الحين قرر المسيو فيمون السكرتير العام الاستقالة مضمرا مهاجمة سياسة المقيم العام ولكن بيرييه وبورقيبة أيضاً صمدا للهجوم . وهكذا لم تخلف أعمال هذا الدبلوماسى الأصيل إلا أثراً محدوداً . ومع ذلك فقد بدت الأمور فى ذروة الأزمة وخلال هذا الوضع أمكن الوصول إلى اتفاق خطير .

وقد أقرت الحكومة الفرنسية فى ٧ فبراير سنة ١٩٥١ هذا الاتفاق كما وقعه الباى فى اليوم التالى مباشرة . وهو ينص على أن لا يزيد عدد الوزراء التونسيين على عدد المندوبين الفرنسيين وذلك على الرغم من مطالب حزب الدستور فى هذا الشأن . وفى مقابل هذا كان على المقيم العام أن يسلم مقاليد الرئاسة لرئيس الوزراء . أما قرارات المجلس فإنها تعرض على الباى ليوقعها فتصبح مراسيم . وفى هذا تأكيد لسيادة الدولة التونسية حسب مطالب الوطنيين الأساسية . أما فى الظروف الاستثنائية كحالة الحرب مثلا . فإن المقيم العام يملك حق إنشاء لجنة عليا تتشاور مع الحكومة فيما ينبغى اتخاذه من إجراءات .

وهكذا نرى أن المقيم العام لم يعد يرأس مجلس الوزراء حتى فى وقت الأزمات . بيد أن سلطته أحيطت بضمانات قوية إذ نص أيضاً على رئاسته للجنة الميزانية وهى التى تملك حق الفصل فى الخلافات التى تقوم بين قسمى المجلس الكبير — الفرنسى والتونسى — حول المشاكل المالية .

ومن الواضح أن إنشاء هاتين الهيئتين إلى جانب مجلس الوزراء ينطوى على معنى التوفيق بين السيادة التونسية الدائمة وضمان حق المقيم العام فى التدخل على نحو مجد فى المواقف العصيبة .

ولرئيس الوزارة بالإضافة إلى توليه رئاسة المجلس حق اقتراح القوانين والمراسيم وعرضها على الباى لتوقيعها . كما أن له أن ينسق نشاط الوزارات والإدارات المختلفة مع احتفاظه بالاشراف على شئون الإدارة العامة .

وقد أثار تحديد دور السكرتير العام مشكلة كبرى فهل أصبح والحالة هذه من حقه الاستمرار فى الإشراف على شئون المصروفات والموظفين أم أصبح هو أيضاً — يخضع لسلطات رئيس الوزراء ؟ .

وقد أمكن فى هذا الشأن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ووضع السكرتير العام فى مركز مجاور لرئيس الوزراء فله أن يساعده فى كل أوجه نشاطه باعتباره رئيساً للادارة العامة . كما أن عليه أن يحيطه علما بكل مايقوم به من عمل . وهكذا أصبح السكرتير العام أكبر موظف فى الحكومة التونسية تحت رئاسة رئيس الوزراء وفى هذا تأكيد جديد للسيادة التونسية . ولم يعد السكرتير العام يتمتع بحق توقيع القرارات الإدارية . وهذا ما كان يؤذى نفوس التونسيين . أما المقيم العام فقد احتفظ بسيطرته الفعلية .

على أن النظام الجديد لم يعدل سلطات الموظفين الفرنسيين وإن كانت الوظائف الرئيسية ستوزع فى المستقبل بين الفرنسيين والتونسيين توزيعا عادلا . كما سيكون لرعايا الباى الحق فى ثلثى المناصب المتوسطة .

وثلاثة أرباع المناصب الصغيرة ولن يثبت فى المناصب المتوسطة والصغرى من الموظفين الفرنسيين إلا من يثبت إلمامه باللغة العربية بحيث يمكنه التحدث بها فى موضوعات بسيطة تتصل بالحياة اليومية وشئون العمل . وقد أفسح المجال بهذا الإجراء أمام التونسيين لممارسة شئونهم ، كما جعل اللغة العربية مركزاً رئيسياً كان من الواجب أن يكون لها دائماً .

هذه الاصلاحات تنطوى على مغزى عميق فهى — كما صرح المقيم العام — إرضاء للاهداف التونسية وضمان المصالح الفرنسية — ومما لاشك فيه أنها لن ترضى أصحاب النفوذ فى الجزائر الذين تلقوا أنباءها باستياء شديد وكذلك دعاة الوحدة العربية من أنصار حزب الدستور القديم . كما أنها لن ترضى الشيوعيين الذين يناصبون العداء كل تفاهم بين فرنسا وتونس .

ولم يستطع صالح بن يوسف أن يخفى اغتباطه بهذا الاتفاق ليشاركه فى هذا المستنيرون من الفرنسيين الذين يعتقدون أن هذا الاتفاق سيؤدى إلى تطور نحو الحكم الذاتى فى الجزائر نفسها .

أما فى مراكش فإن الموقف بين وأشد وضوحا على نحو قاس . فالجنرال جوان المرشح اليوم لمنصب هام فى «منظمة حلف شمال الاطلنطى» ظل مقيما عاما فى مراكش ردحا طويلا من الزمن .

وقد ولد جوان فى الجزائر ونشأ فى أفريقيا . وهو يعتقد أن المراكشيين عنصر شغب وإثارة ، ويشعر بأن على فرنسا الاحتفاظ بامتيازاتها فى شمال أفريقيا مهما كلفها الأمر حتى ولو اضطرت إلى استخدام القوة . ولقد اصطدم الجنرال بالسلطان محمد بن يوسف وهو رجل ذكى وعلى جانب من الكفاءة ويبلغ من العمر أربعين عاما .

وذلك لأن السلطان بذل مافى وسعه — عن طريق السلطات المحدودة التى أبقتها له الحماية — كى يرفض توقيع (الظهائر) وهى مراسيم لها قوة القانون أو أن يؤجل توقيعها إذ لا قيمة لها بدون توقيعه . ورغم عزوف السلطان عن المظاهرات فقد أكد ميله وميل ابنه الحسن وهو زعيم الشباب فى البلاد — إلى فريق الوطنيين أى إلى حزب الاستقلال الذى يطالب بالحرية والوحدة لمراكش (على أساس نظام حكم دستورى وديمقراطى وضمان الحريات الفردية وبصفة خاصة حرية المعتقدات الدينية)

ومع أن السلطان قد صرح بأن « عهد الديمقراطية قد أقبل » فإن لون الديمقراطية كما يبدو فى نظره ينبغى أن ينحصر فى منحة يتنازل عنها الشعب باسم الإسلام باعتباره رأس ملكية ثيوقراطية .

وقد أعلن السلطان أن الإسلام سيبقى (هاديا لوجداننا يحفزنا إلى تحمل واجباتنا تجاه الإنسانية) . . أليست هذه هى الديمقراطية الحقة ؟

وقد حدد حزب الاستقلال وهو يعتبر حزب « البرجوازية العليا » النظام الديمقراطى الذى يطالب به بأنه (ينبغى أن يكون متفقا والنظم الحكومية المتبعة فى البلاد الإسلامية) وهذا لا يبعث على الاطمئنان . ولم يعمل الوطنيون المراكشيون على الاتصال بالفرنسيين أو قبول التدرج نحو الحكم الذاتى لأنهم لا يميلون إلى الحل الوسط ويلتزمون خطة الابتعاد عن الفرنسيين . وقد حصروا أنفسهم فى نطاق المعارضة السلبية واطلقوا حكما قاسيا على سياسة التوفيق التى اتخذها الحبيب بورقيبة فى تونس .

بيد أنهم فى نهاية الأمر عندما تحققوا من جدوى حملة الزعيم التونسى فى باريس من حيث أنها أحدثت اهتماما شعبياً تجاوز مشكلة

تونس إلى مشكلة مراكش — عندئذ قبلوا الترحيب ببعض الإصلاحات الجزئية .

والواقع أن مراكش تحيا فى ظل نظام ديكتاتورى صارم . فليس للعمال الحق فى إنشاء اتحادات ينظمون بها أنفسهم كما هو الحال فى تونس وحرية الاجتماعات غير مكفولة وثمة رقابة دقيقة تتعرض لها الصحافة . حتى أن الجنرال جوان منع أخيرا نشر التصريحات التى أدلى بها المسيو شومان أو حتى نشر صورته . هذا عدا مصادرة الجرائد التى تصدر فى العاصمة الفرنسية إذا تضمنت تعليقا لا يستقيم مع سياسته . على أنه يمكن للاقامة العامة إذاعة أخبار ذات طابع معين فى صحافتها الخاصة دون أن تخشى أية معارضة .

وما زالت الإدارة المباشرة — التى عارضها المارشال ليوتى — تمارس بطريقة واسعة النطاق . فلا يوجد هناك أية هيئة تمثيلية و (مجلس الدولة) غاص بشخصيات مختارة من الإقامة العامة .

أما سلطة العنصر الفرنسى فى مراكش فهى أشد منها فى تونس . فإذا حاول مقيم عام التزام سياسة ديمقراطية كتلك التى اتبعها سلف الجنرال جوان السفير أريك لابون فإن عصبة المعمرين والضباط والموظفين المدنيين ستثير عاصفة هوجاء تزعزع مركزه .

ولقد انتهت سياسة الجنرال جوان بالعلاقات بين القصر والإقامة العامة إلى شكل توتر عنيف إذ ثار الجندى الذى اعتاد إصدار الأوامر من مقاومة الملك التى تذكى . ومما لوحظ أن الجنرال كان يرى فى أمر خلع باى تونس السابق (محمد المنصف) سابقة حسنة من الممكن التلويح بها سيما وقد ساهم هو نفسه فى إقصاء الباى السابق عن عرشه . على أن

الفرصة لم تتح لتحقيق هذه الخطوة رغم أن الموقف قد تفاقم بعد رحلة السلطان إلى فرنسا فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ إذ طالب السلطان خلال محادثاته مع رئيس الجمهورية بإلغاء الحماية . وسارعت وزارة الخارجية الفرنسية — استنادا إلى سلطتها وحدها — وأمرت بتأليف لجنة مختلطة لدراسة المشكلة فى الرباط .

ولكن أى تحقيق (فى الرباط) ينبغى أن يكون خاضعا لرقابة الإقامة العامة ومحاطا بالصمت ومجرداً من أية سلطة . ولكن المسألة كان قد تحقق لها الظهور بشكل لا نكوص فيه طالما ظل حزب الاستقلال على نشاطه والسلطان متربعا على عرشه .

وقد شن الجنرال جوان الحرب فى جبهتين . فالحزب الشيوعى — مستفيدا من أحجام الاتحاد الاشتراكى فى مراكش — قد تبنى المطالب الوطنية وذلك طمعا فى تحقيق أهدافه الخاصة . وقد استدلت الصحافة من هذا على وجود صلة بين الشيوعيين وحزب الاستقلال . على الرغم من أن حزب الاستقلال نفسه قد رفض تأييد الشيوعيين له . وقد انتشرت الأسطورة التى تنعت حزب الاستقلال بأنه حزب شيوعى فى فرنسا والبلاد الأخرى حيث لقيت اهتماما بالغا وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية . هذا بينما كانت الصحف المراكشية الرسمية تهاجم الوطنيين وتصفهم بأنهم بورجوازيون إقطاعيون .

وعندما افتتحت دورة القسم المراكشى فى مجلس الدولة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ رأينا الجنرال جوان يجيب بعنف على السيد اليزيدى وهو ضابط سابق فى الجيش الفرنسى ورئيس اتحاد غرف التجارة وممثل الصناعيين والعمال ـ وكان قد هاجم أسلوب الحماية بشدة ـ وينهاه عن

التمادى فى النقد . ولم ينقض أسبوع حتى طرد الجنرال من المجلس تاجر محترم من تجار فاس هو السيد الغزاوى للحيلولة دونه وقراءة تقريره عن الأشغال العامة ، أما الأعضاء التسعة الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال فقد غادروا القاعة .

ولقد كان على الجنرال جوان أيضا أن يجد لنفسه مخرجا فى أمر السلطان ولكن هذا كان أشد عسراً نظراً لمركز السلطان الكبير وشخصيته الدينية التى يستمدها من منصبه . ولهذا لجأت الإقامة العامة إلى الحرس القديم والقواد الكبار فأقحم الجلاوى فى الخلاف كى يبرهن لمحمد بن يوسف أنه إذا استلزم الأمر فمن الممكن الاستعاضة بسلطان من الجنوب .

والجلاوى ــ باشا مراكش ــ مدين بكثير للادارة . فقد أطلقت يده حرة فى جباية الضرائب واغتصاب « الهدايا » . وهذا السيد الإقطاعى مكروه للغاية فى مراكش وقد أطلق عليه اسم بطل البربر والتقاليد الإسلامية ضد مروق السلطان وبدعه .

وقد قام الجلاوى فى ٢١ ديسمبر بلوم السلطان بقسوة لتعاونه مع حزب الاستقلال فرد السلطان على هذا بأن منع الجلاوى من دخول القصر مع إبلاغه بأنه ليس موضع رضاه . وكان الجلاوى خلال هذا قد تلقى تأييدالقوادوالباشوات الذين يستمدون سلطانهم من الإقامةالعامة الفرنسية .

على أن العلماء ــ وهم فقهاء الشريعة الذين لهم الحق انتخاب السلطان ــ قاوموا الضغط الفرنسى ووقفوا إلى جانب سيدى محمد مؤيدين ومعلنين ولاءهم ، أما الجنرال جوان فقد سارع بالإشتراك مع باشا مراكش إلى عقد اجتماع كبير برئاسته ــ ولم يحضره ممثل عن السلطان ــ دعا إليه قبائل زيان البربرية ولمح بتأييد رسمى القائد (الجلاوى) إذا قام بثورة ضد السلطان .

بيد أن هذه الحركة لم تأت بالنتائج المرجوة واقترحت الصحافة الفرنسية المحافظة بأن يتجنب السلطان الإكراه على التنازل عن عرشه بإدانة حزب الاستقلال . بينما رأت وزارة الخارجية الفرنسية أنه لا مجال لحادث (منصفى) آخر تراق من أجله الدماء . وقد عارضت جريدة حزب المسيو شومان ـ وزير الخارجية ـ مثل هذا الاتجاه فى عبارات صريحة . ولهذا منعت على الفور من الدخول إلى مراكش .

وإيضاحا لموقف الحكومة أعلن وزير الخارجية فى ٢ فبراير سنة ١٩٥١ استمرار المحادثات بين السلطان الذى ما برح يؤدى (خدمات عظيمة) لفرنسا وبين الحكومة الفرنسية . وأنه لا محل للحديث عن موضوع التنازل . وتنصل المقيم العام من هذه المسألة تنصلا شكليا وبتحفظ .

غير أن هذه المشكلة لم تكن قد انتهت بعد فقد دفع الجنرال جوان المسيو فنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية على أن يبعث برسالة إلى السلطان ينبئه فيها أن الجنرال جوان يتمتع بتأييد الحكومة المطلق . وفى ٢٥ فبراير أذعن السلطان وأصدر تصريحا أدان فيه حزب الاستقلال ووقع حوالى أربعين مرسوما .

ومهما يكن من أمر ـ وبالنسبة للموقف الحالى ـ فإن محاولة التحرر من الحكم الفرنسى قد باءت بالفشل وقد أوضحت هذه الأحداث أنه حتى إذا أراد مقيم عام أن ينهج سياسة تحررية من أجل مراكش فانه سيخذل حتما إلا إذا طرأ على الوضع السياسى فى البلاد تغييراً جوهريا .

غير أن هناك أمراً جديراً بالاعتبار فان الإسلام ـ كما يقول المرشال ليوتى ـ تتجاوب أصداؤه فالأنباء تنتشر عبر العالم الإسلامى من مراكش إلى جاوة ويتضامن المسلمون فى جميع أنحاء العالم مع السلطان المهدد . ولقد أيدت الجامعة العربية ومؤتمر كراتشى هذا التضامن .

وفرنسا الدولة المسيحية التى يعيش على أرضها أضخم عدد من المسلمين لا تجنى من هذا الوضع شيئا . ولا يمكن أن تحل هذه المشكلة – كما يرى البعض – إذا نظر إليها على ضوء ميثاق الأطلنطى ذلك أن شمال أفريقيا رغم اعتبارها منطقة حيوية من الناحية الاستراتيجية فانه لا يعتبر منطقة مأمونة إذا اتبع فيه أسلوب الضغط على الحركات الوطنية . وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات الحرص على عدم إغفال المسائل التى تتصل بالمبادىء العامة فتعلن تأييدها القضاء على العناصر «المشاغبة» التى أطلق عليها كذبا – وخدمة لمصلحة المستعمرين – اسم الشيوعية .

ولا يمكن فرض الولاء على شعب بل ينبغى أن يكتسب هذا الولاء عن طريق القيام بالاصلاحات الضرورية . وسيكون للعبرة التى نستخرجها من الاتفاق الذى تم فى تونس الأثر البالغ فى مراكش بحيث يقلع عن استعداء الجلاوى على الملك بصورة نهائية . وستتوقف قدرة فرنسا على الجرأة التى تمكنها من قيادة شعوب المستعمرات السابقة نحو الفدرالية . فعلاقاتها مع هذه الشعوب هى فى جوهرها علاقات ثقافية بيد أنها من القوة بحيث لا مجال للخوف من زوالها متى تحررت هذه الشعوب .

وقد أدرك الرأى العام الفرنسى عن طريق العبرة التى اشتملا عليها حادثا سوريا والهند الصينية الموقف خيراً من السياسيين .

***

وفى اليوم الذى تدرك فيه تونس ومراكش أن قيام علاقة بينهما وبين فرنسا لن يتعارض واستقلالها الذاتى – تصبح العقبات القانونية التى يبالغ الوطنيون فى الاهتمام بها غير ذات موضوع .

وفى ذلك اليوم سينبثق فجر اتحاد فرنسى حقيقى .

مجلة (فورنه أفيرز) نيويورك – إبريل ١٩٥١

وثائق المعارضـــة

لسياسة المفاوضة والمشاركة والمطالبة بالاصلاحات بدلا من الاستقلال التام

منذ ابتدأ الحزب الحر الدستورى الجديد فى تجربته السياسية التى تهدف إلى المشاركة فى الحكم مع فرنسا والتفاوض معها للحصول على إصلاحات داخل نطاق الحماية تصل بتونس إلى الاستقلال الذاتى تحت ظل الاحتلال الفرنسى وعلى مراحل . بعد أن أمضى رجالها على الميثاق الوطنى العام الذى أعلن فيه إفلاس الحماية والعمل على تحقيق الاستقلال التام للبلاد . منذ دخول ذلك الحزب فى هذه التجربة قامت جبهة المعارضة لهذه السياسة أولا فى الحزب الحر الدستورى القديم ثم انضم إليه غيرها من الهيئات ونتشر الآن وثائق الحزب الحر الدستورى القديم التى أذاعها فى ذلك الحين وهذا نصها حسب الترتيب التاريخى .

بيـــان

من اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى التونسى

ذهبت وزارة الـكعاك .

وخلفتها وزارة جديدة .

أردنا أن نعطى لأنفسنا الوقت للتروى قبل الإصداع بفكرتنا وأن نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التى قيدت نفسها بما التزمت به أن تنجز (إصلاحات أصولية) إلا أن الإزالة المزعومة للمستشارين قد اضطرتنا للخروج عن موقف الترقب والاحتياط .

إن هذه الوزارة حسبما صرح به المقيم العام أثناء الندوة الصحفية التى عقدها يوم ١٨ اوت ١٩٥٠ (هى حكومة اتحادية تضم ممثلى مختلف منازع الرأى العام التونسى) .

لسنا على وفاق مع مسيو بيرلى فى هـــذه النقطة لأن الحزب الحر الدستورى قائم الذات بهيئاته النظامية .

وحين دعى للمشاركة فى تشكيل الوزارة الجديدة لم يظهر له أن يلبى الدعوة لذا ترانا ننفى ما تدعيه الحكومة من أنها تملك (مساندة الأمة) بأسرها .

إن هذه الحكومة حسب تصريح البلاغ الذى أذاعته يوم ١٧ اوت (تشمل علاوة عن الأعضاء الفرنسيين سبعة وزراء تونسيين . وهى قد تشكلت فى نطاق المعاهدات الرابطة بين البلاد التونسية وبين فرنسا على أساس الموافقة التامة لما تضمنه التصريح السفيرى الواقع فى ١٣ جوان الفارط وستتولى المذاكرات اسم الحضرة العلية فى شأن التغييرات التأسيسية التى من شأنها أن تقود البلاد التونسية حسب مراحل متعاقبة نحو (الاستقلال الداخلى) .

وهل نحن فى حاجة لأن نذكر بأن المأمورية المنوطة بعهدة المسيو بيرلى حسبما تضمنه الخطاب الذى ألقاه المسيو شومان وزير خارجية فرنسا هى قيادة القطر التونسى على عدة مراحل لا نحو نيل (الاستقلال الداخلى) بل نحو الاستقلال التام . فالشعب التونسى لا يقبل والحالة تلك أن تعوض كلمة (الاستقلال التام) (بالاستقلال الداخلى) لمجرد عبورها عرض البحر الأبيض المتوسط .

وأردف المقيم العام قائلا تعليقاً على بلاغ ١٧ اوت أثناء ندوته الصحافية (لقد حصلنا باتفاق مع الحضرة العلية على القبول الصريح من طرف الذين شاركوا فى الحكومة لفحوى الاصلاحات والحدود التى سنجز فيها — أى بقاء الرقابة الفرنسية التى قد تدخل عليها بعض التحويرات ومرونة وبقاء الأعضاء الفرنسيين بالحكومة) .

وليس فى الناس من يجهل أن فى بلاد حماية داخلة فى نطاق الحق الدولى مثل الحماية التونسية ليس للحامى أدنى حق فى العمل المباشر .

وقد أكد كل من مسيو برتلى ومسيو فيس وهما من أشهر أساطين القانون الدولى عند استفتائهما فى ١١ و ١٨ جويلية سنة ١٩٢١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمى . أما السيادة الخارجية فإن الدولة الحامية نيابة فقط) .

لذا نفكر كل التفكير أن السيادة سواء داخلية أو خارجية هى لنا خاصة ويستحيل علينا أن نؤمن من الوجهة القانونية بوجود سيادة مشتركة بهذه البلاد أى (سيادة تونسية وسيادة فرنسية) .

وليست الحماية إلا شبيهة بتقديم شرعى وهل يجوز عدلياً وقضائياً أن يستولى المقدم على أدنى جزء من مكاسب منظورة . ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد أن الحماية وقتية . وعلى ذلك فمن المتحتم أن تبارح السلط الفرنسية فى يوم من الأيام تراب القطر . فكيف يمكن إذن التوفيق بين فكرة الرحيل وبين فكرة السيادة المزدوجة . على أن اتفاقية المرسى لم تغير هذه الحالة بل سارت على البند الذى سطرته معاهدة باردوا إذ ذكرت بفصلها الأول مانصه (. . سعياً وراء تيسير القيام على الحكومة الفرنسية بواجبات حمايتها الخ . . .)

ومن المفيد أن نذكر بهذه المناسبة المناقشة التى دارت فى عام ١٩٣٦ بالسفارة العامة بين المأسوف عليه المسيو فيانو كاتب الدولة بالأمور الخارجية إذ ذاك وبين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية تسكميل المناقشة التى اضطر أثناءها كاتب الدولة المذكور الذى كان من أنصار مبدأ السيادة المشتركة إلى الاعتراف بأن السيادة بالبلاد التونسية لا تكون إلا سيادة واحدة وسيادة تونسية .

فقبول الفرنسيين بمثابة وزراء فى صلب الحكومة يتألف منه والحالة ما ذكر خرق ليس فقط للسيادة التونسية وللمعاهدات الرابطة بين فرنسا وتونس وللقانون الدولى أيضاً للمأمورية المنوطة بعهدة المقيم العام نفسه .

فلا يؤاخذنا مسيو بيرلى إذا نحن قلنا له بكامل الصراحة إنه سالك فى هذا الصدد نفس الطريقة التى انتهجها من قبله أسلافه وأنه إذا أراد مثلما تشير عليه به مأموريته التى هى السير بالقطر التونسى نحو الاستقلال أو على الأقل نحو (الاستقلال الداخلى) فعليه أن يسلك طريقاً معاكسة لما انتهجه على طول الخط .

وأغرب من ذلك هو أنهم يؤكدون على رؤوس الأشهاد فى البلاغ الصادر فى ١٧ اوت رغبتهم فى إدخال إصلاحات فى (نطاق المعاهدات) من جهة ومن جهة أخرى يسددون من أول وهلة طعنة نجلاء فى كبد المعاهدات المذكورة .

وهذه النصوص[١] التى يدخلون ضمنها بكل صبابة وهيام ما يعبرون عنه بالعقود الموالية أو المعاهدات الصغيرة . لم تجر فى شأن غالبها أدنى مناقشة من قبل .

---

(١) المراسيم التى صدرت أثر استغلال الفرنسيين للتصريح فى تونس .

وكلنا يعلم كيف تحرر الأوامر[١] . . . فلا فائدة أن نطنب فى شرح كيفية تحضيرها وأسلوب نشرها .

وبالطريقة (البسيطة المرنة) ألا وهى طريقة إصدار الأوامر انتهينا إلى ما نحن عليه الآن .

لقد ذكر المقيم العام فى خطابه الذى ألقاه يوم ١٢ جوان سنة ١٩٥٠ متحدثا عن الإصلاحات المزمع عليها (أن هذه التدابير قد وقع تحضيرها أو درسها منذ عدة شهور وإنى مكلف بمباشرة تطبيقها وعندما يقع انجازها نبحث معاً فى جو من حسن النية عن الحلول التى من شأنها إدخال تحسينات على نظام السلطة العمومية وسير دواليب الإدارة وعند ما يتم تحضير الحلول بكامل العناية المرجوة على الصور التى رسمها سلفى بالنسبة للتحريرات التى ستأتى فإنها تعرض على أنظار جلالة الملك وأنظار حكومة الجمهورية ويقع تطبيقها .

يظهر جلياً من هـذه البيانات أن المقيم العام كانت مهمته أن يطبق حالا الإصلاحات التى تتألف منها المرحلة الأولى والتى سبق تحضيرها منذ شهور من طرف مسيو مونسيل إن هذه الإصلاحات كان من المتوقع تنفيذها قبل تأليف الوزارة الجديدة حتى أنه أذيع على طريق الصحافة ، بأن ذلك سيكون بمناسبة عيد الفطر . كل ذلك قد تبخر فى الفضاء فلم يبق الأمر الآن معلقاً بتطبيق إصلاحات هيئة من ذى قبل بل بالتفاوض مع الوزارة الجديدة فى شأن هذه الإصلاحات كما لو لم يقع الخوض فيها ولم تبرز لعالم الحس أصلا وهذا مما يؤكد لنا أن القوم يريدون ربح الوقت .

وفى الحقيقة ماذا سيردون لنا بالاصلاحات الموصى إليها .

---

(١) المراسيم .

١ — فتح مجال الدخول للوظيفة العمومية فى وجوه بعض التونسيين مع اشتراط الفنية وفى دائرة امكانيات الميزانية (المقررة من طرق نواب السكان ومع اشتراط احترام الحقوق المكتسبة احتراما تاما .

٢ — تقوية متحتمة لجانب ذاتية الحكومة .

٣ — إصلاح بلدى .

(ا) قبل الوزراء التونسيون المهمة الملقاة على عاتقهم بدون أدنى ضمان ولا أى برنامج مع إبقاء المستشارين والكاتب العام والمقيم العام بصفته رئيس مجلس الوزراء على نفس الحالة التى قبلت بها وزارة الكعاك التى كان البعض من أفراد الوزارة الجديدة يشددون عليها النكير مع وجود فرق خطير ألا وهو تعهد الوزارة الجديدة بصورة قطعية بالمشاركة مع مديرى بعض الإدارات الذين أصبحوا وزراء الأمر الذى يقر بصفة غير قانونية مبدأ السيادة المشتركة بالبلاد التونسية .

حقيقة أن المستشارين — عملا بموجب الأمر الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ قد استبدلوا محلات إقامتهم . لكنهم لا يزالون مثابرين على مراقبة الوزارة لا بداخل الوزارات بل بالكتابة العامة . فهذا إصلاح . يراد مثلا التخفيف معنويا على الوزراء التونسيين ولا يمكن اعتباره فى الحقيقة إصلاحا لأن مراقبة المستشارين أنفسهم لا تزال موجودة برمتها .

(ب) إن الوظيفة العمومية التى كان ينبغى فتحها فى وجوه المثقفين التونسيين فى (الآجال القريبة جداً أصبحت فى الندوة الصحافية المنعقدة فى ١٨ أوت (مسألة عويصة ينبغى تناولها بمزيد الحذر) . كان على وفاق تام مع المقيم العام فى اعتباره إن كفاءة الموظف وخبرته الفنية لازمتان لصالح الأهالى أنفسهم غير أنه لا ينبغى تعطيل دخول التونسيين فى الوظائف العمومية ببلادهم وتقييد ذلك باعتبارات ترجع لما يسمى

بالحقوق المكتسبة أو لما يفرضه الميزان مع أننا نعلم حق العلم أن نواب السكان ليس لهم فى نفس الأمر الواقع فيما يتعلق بالميزان إلا صوت استشارى والحكومة الفرنسية هى التى تسيطر فى آخر الأمر على تحرير الميزان التونسى .

على أنه إذا كان فى عزم هذه الحكومة أن تفتح باب الوظيفة العمومية على مصراعيه فى وجوه التونسيين فإن الوسائل اللازمة لذلك لا يتعذر إيجادها .

إلا أننا نصطدم بما للسادة الموظفين الفرنسيين من الحقوق التى ينبغى احترامها احتراما تاما .

إننا نصرح على رؤوس الملأ أن الفرنسيين الذين يشغلون وظائف تصرف إنما يباشرونها بغير حق وبغير ما تنص عليه المعاهدات وإنه من باب الإنصاف الموافق للقانون أن ترجع هذه الوظائف للتونسيين الذين هم أصحابها الحقيقيون .

قد يكون الفرنسيون المباشرون لوظائف تصرف جديرين بالعناية وقد يكون إنهم أحدثوا عائلة واستوطنوا بلادنا فيكون لمن الحق فى أن يطالبوا حكومتهم دون سواها بوظيفة مماثلة لوظيفتهم بفرنسا أو بغرامة مطابقة لوظيفة التصرف التى يشغلونها فى البلاد التونسية بغير حق ولا كتاب منير ضرورة أن الحكومة الفرنسية أو ممثلها بتونس هما اللذان فرضا تعيينهم فى تلك الخطة .

وما هذا الاحترام لما للموظفين الفرنسيين صغيرهم وكبيرهم من الحقوق المكتسبة إلا انتهاك لحرمة المعاهدات والقانون الدولى .

(ج) يقال إن هناك إصلاحا ثالثاً وتعنى به إصلاح النظام البلدى سيغمرنا فى آخر السنة الجارية فعلى أية صورة سيتم تأليف المجالس البلدية ؟

هل تكون تونسية صرفة أم مختلطة ؟

فهذا الحل الأخير الذى ارتضاه الدستور الجديد فى حال إنه يتألف منه خرق المعاهدات والقانون الدولى أيضاً لا يمكن أن يوافق عليه الشعب التونسى .

وإنا نحذر السلط فى هذه البلاد من الإقدام على هذا الحل الذى نستخلصه من تحليل التصريحات التى فاه بها العميد يوم ١٣ جوان والندوة الصحافية التى عقدها يوم ١٨ أوت تحليلا دقيقا هى :

(١) أنه كان فى عزم الحكومة الفرنسية إجراء إصلاحات أوسع مما وقع الإعلان به .

(٢) وأنه إزاء (فكرة المصانعة التى لاريب فيها) والتى بدت فى البلاد التونسية عند بعض عناصر من السكان بتونس تولدت فكرة الرجوع إلى الوراء فى أدمغة حماتنا وفى غضونها اتخذت بعض تشهدات .

إننا لنأسف لهذا الموقف ومازلنا نعتقد مهما يقال فى هذا الصدد أن الاصلاحات الثلاثة المزمع عليها والموعود بإنجازها منذ عهد بعيد هى بعيدة بعداً شاسعاً عن الاصلاحات الجوهرية التى تعلقت بها رغبة الجناب العالى [١] أبقاه الله وهى لايمكن أن ترضى بحال الشعب التونسى .

إن الشعب التونسى يطالب بأن تعلن فرنسا على رؤوس الملأ عزمها على :

(١) أن ترجع له فى أقرب أجل ممكن حق التصرف فى جميع شؤونه الداخلية التى سلبت منه شيئاً فشيئاً على توالى الأعوام منذ انتصاب الحماية .

(٢) وأن ترجع له استقلاله التام الذى هو حق طبيعى لايعتريه مسخ ولانقض وذلك فيما يلزم من الوقت العادى لإرجاع شؤوننا الداخلية بأيدينا .

---

(١) الجناب العالى يعنى ملك البلاد .

ليس فى المعقول أن يبقى شعب ضعيف على طول الأبد تحت سيطرة شعب أقوى منه لا لمبرر آخر غير أنه ضعيف . إن فكرة دوام بقاء فرنسا بهذه الديار التى رضى بها الوزراء الجدد هى فكرة ينقصها منطوق ومفهوم معاهدة باردو وآية ذلك أن الفصل الثانى من المعاهدة المذكورة قد نص على أن الحماية الفرنسيّة لها صفة وقتية صرفة .

ثم أنه قد بان بالكاشف (أن الحماية هى نظام سياسى واقتصادى لا يتلاءم قط مع حقوق السيادة التى للشعب التونسى ولا مع مصالحه الحيوية كما أثبتت ذلك لائحة المؤتمر الوطنى المنعقد فى ٢٣ أوت ١٩٤٦ والتى وقع الاقتراع عليها بالاجماع من طرف الدستور القديم والدستور الجديد وممثلى جميع الهيئات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية الخ .

فبعد تجربة دامت سبعين عاما كانت تتخللها ضروب كثيرة من الغضب والتفقير قد تبين أن هذا النظام الاستعمارى قد سعى فى حتفه بظلفه وحكم على نفسه بالزوال .

على أن الفكر العام الفرنسى ماعدا المحظوظين والمنتفعين لم يسعه إلا الاعتراف فى آخر الأمر بتلك الحقيقة .

فلماذا يا ترى قد قبل الوزراء التونسيون بمهمة إحياء الموتى .

أما الدستور فقد رفض المشاركة فى الحكم لأنه كان على يقين تام بأنه عاجز عن الإتيان بالمعجزات ففى الوقت الذى منحت فيه انجلترا وأمريكا وهولاندا استقلال مستعمراتها أو البلدان التى كانت تحت حمايتها وفى الوقت الذى وصلت فيه طرابلس الشقيقة الظفر هى أيضاً باستقلالها وفى الوقت الذى حكم فيه الضمير العالمى على الاستعمار نرى الجانب الفرنسى

المقابل لنا يتجاهل فى نفس الأمر والواقع تطور الشعوب فى العالم والقواعد التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وحتى مقدمة الدستور الفرنسى نفسه أى من السهل على من كان بيده زمام الحكم أن يعلن أن فكرة الوطنية هى (فكرة متأخرة) أكل عليها الدهر وشرب وأنه حلت محلها الآن (فكرة ارتباط المصالح والتعاضد بين الأمم) .

أجل أى فكرة ارتباط المصالح والتعاضد بين الأمم قد تكون فى حد ذاتها شيئا حسنا لكن يجب الإقبال عليها والاحتكام إليها فى جو من الحرية ولا ينبغى أن تفرض بالقوة وذلك هو السبب الذى يريد الشعب التونسى من أجله استرجاع حريته أولا بالذات .

هذا وكثيرا ما يجزم بعضهم أن البلاد التونسية (قطر صغير لا يمكنه الاستغناء عن فرنسا) ولسنا ممتنعين من سياسة التعاون مع فرنسا لكننا نريد أن يقام صرح ذلك التعاون على أساس الاستقلال والحرية وإذا كانت البلاد التونسية يتألف منها شعب صغير فإن بلادا مثل لبنان واللوكسمبورغ الخ . . هما أصغر من البلاد التونسية حجما ومع ذلك فهما يتمتعان بنعمة الاستقلال . . .

إذن فهاته الحجة لا يمكن أن يعلل بها استمرار وجود فرنسا بهاته الديار وإذا قيل لكم ياحضرة المقيم العام أن التونسيين الذين أفقرهم الاستعمار والذين تصبب جبينهم عرقا طيلة عشرات السنين من أجل الاستعمار والذين يرون مئات الآلاف من أبنائهم سيجوبون الطرقات لفقدان المدارس بينما ميزان بلادهم تبتلعه فى كل سنة شرذمة لا يزال عددها كل يوم فى ازدياد من شركات وموظفين ومستعمرين فرنسيين

وإذا قيل لكم إن الذين يتذوقون الآن مختلف الآلام فى أجسامهم وأرواحهم من مصائب الاستعمار يؤثرون العبودية على الحرية فلا تصدقوهم ولا تنصتوا لأقوالهم .

وإذا كان الدستور الجديد والبعض من أعضاء الهيئة الوزارية الحاضرة الذين وافقوا على مقررات المؤتمر الوطنى المنعقد فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ يقبلون الآن مبدأ السيادة المزدوجة ويتوخون طريق النكوس على الأعقاب فإن الشعب التونسى ليس له ما يدعوه لتبديل موقفه ونقض غزله بيده على أن هذا الشعب له أسباب شرعية ليكون غير مطمئن .

وبالفعل فإن الشعب التونسى الذى لم تقع استشارته والذى ينبغى أن يسمع له قول فى هذا الصدد لم يفوض لكائن من كان سواء داخل الوزارة أو خارجها حق التفاوض لإدخال تحويرات أساسية لها تأثير فادح على مستقبل البلاد وليس لغير مجلس وطنى تكون الوزارة منبثقة عنه ومسؤولة لديه الصفة القانونية لتعيين مفاوضين يتولون باسم الحضرة العلية إجراء مذاكرات مع فرنسا تتعلق بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا .

ومهما يكن من الأمر فإننا نحذر الوزراء التونسيين سوء عاقبة كل اندفاع يصدر منهم فى سبيل تحبيذ الدخول فى الاتحاد الفرنسى الذى لا يخالف إلا فى الإسم فقط نظام الامبراطورية الفرنسية السابقة ونذكرهم من جهة أخرى بموقف الجناب العالى أيده الله وموقف الشعب التونسى بأسره من ذلك الدخول ورفضهما له رفضا تاما .

إن مناظر الشعوذة التى نشاهدها اليوم لا تدوم وسيكون المستقبل للذين يحسنون الثبات .

إن المحاولة التى ترمى لابتلاع سيادتنا تلك المحاولة التى نحتج عليها بكل قوانا لن يكتب لها النجاح بحول الله ، بفضل شدة شكيمة الشعب التونسى وقوة عزيمته .

وقد كان ولا يزال همنا الوحيد الذود عن حياض الشعب وإنقاذه ويكون الاستقلال فى آخر الأمر مكللا لجهودنا ولنعم أجر العاملين .

عن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى

« الكاتب العام »

صالح فرحات

بيان من اللجنة التنفيذية

للحزب الحر الدستورى التونسى

إن اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى التونسى التى ما فتئت منذ ثلاثين سنة حاملة راية الدفاع الصادق عن القضية التونسية وموجهة لكل سعى متبصر من شأنه إيصالنا لاستقلالنا قد رأت نفسها مضطرة لعدم التغاضى عن التصريحات الخطيرة التى أفضى بها السيد الحبيب بورقيبة رئيس الدستور الجديد فى خلال الشهر الماضى وذلك بالرغم عن وطنيتها وما تشعر به من وجوب المحافظة على الاتحاد بين أبناء هذه الأرض المسلمة التى يستغلها منذ عشرات السنين استعمار شديد الوطأة لا يطاق .

وهل نحن فى حاجة لأن نذكر صديقنا بورقيبة بأن ممثلى الدستور والدستور الجديد وجميع المنظمات الثقافية والفلاحية والتجارية والصناعية وغيرها قد اجتمعوا فى مؤتمر تاريخى ليلة السابع والعشرين من رمضان ١٣٦٥ ـ حال مغيبه فى مصر ـ وقرروا بالإجماع العزم على السعى لنيل الاستقلال وبذل كل الجهود فى سبيل الظفر به وأنه منذ ذلك الحين أصبحت مقررات المؤتمر ميثاقاً قومياً وهذا الميثاق قد ارتضاه وصادق عليه السيد بورقيبة نفسه حسب التصريحات التى نشرت له فى القاهرة . فكيف يجوز والحالة ما ذكر لطرف واحد من أطراف المتعاقدين أن ينكث العهد أو يحل الميثاق بمفرده .

وهل يلزم أن نذكره أيضاً بالتناقضات التى تحويها خطبه التى يلقيها أحياناً تحت تأثير الاندفاعات الحماسية الطارئة وأحياناً تحت تأثير ظروف خاصة أثناء تنقلاته العديدة ؟ فنى بعضها نراه يطالب باصلاحات وفى أخرى

تراه ينادي بالاستقلال وفي غيرها يقول إننا ضعفاء ولا غنى لنا عن الاتكاء على دولة قوية وفي تصريحاته الأخيرة بباريس حيث ذهب لينذر الرأى العام الفرنسى – حسبما قال – قد ابتدأ بالمطالبة بالتحرير ثم عقب هذا المطلب تقديم برنامج ذى سبع نقط ثم شفع ذلك بطلب تحويل السيادة ويرى أنه فى الإمكان أن يتم هذ التحويل بصورة تدريجية .

إن لرئيس الدستور الجديد أن ينكث كما شاء وكيفما شاء العهد الذى أجمع عليه المؤتمر الوطنى وأقره وصدق عليه هو وحزبه لكننا ننكر عليه بكل شدة كل صفة يدعيها لتمثيل عموم الشعب التونسى وخاصة الدستور فى هذا الصدد .

وكيف يجوز لنا أن نسمح للسيد بورقيبة الذى يطالب بتحويل السيادة تدريجيا بأن يميل به التناقض لحد التنازل طوعا واختياراً عن جانب تلك السيادة عند تحدثه عن الإنتخابات البلدية وذلك بقبول تمثيل المصالح الفرنسية فى كل الجهات التى توجد فيها أقليات فرنسية .

فهل يجهل السيد رئيس الدستور الجديد أنه لا يباح للأجانب فى أى بلد من بلدان العالم – والفرنسيون هم بصفة قانونية أجانب فى المملكة التونسية – أن يشاركوا فى الهيئات المنتخبة وأن هذه المشاركة هى طعنة نجلاء فى كبد سيادتنا . وأن معاهدة باردو المنعقدة فى سنة ١٨٨١ وحتى اتفاقية المرسى التى تلتها فى سنة ١٨٨٣ لا تجيزان أبدا مثل تلك المشاركة وإذا كان الفرنسيون فى الحالة الراهنة ممثلين فى مجالسنا المنتخبة فان هذه الحالة المناقضة للمشروعية هى نتيجة القوة والقوة لا يبنى عليها الحق أصلا ولا تصلح أبداً أن تكون سنداً له .

أفهل يريد السيد بورقيبة أن يخلع على هذه الحالة الواقعية ثوب المشروعية ويوصلنا لطور أسوأ مما قررته معاهدات الحماية ؟

لقد عرض رئيس الدستور الجديد أيضاً (تأسيس مجلس ملى منتخب بالاقتراع العام تكون مهمته الأولى من دستور ديموقراطى يقر العلائق الفرنسية التونسية المقبلة على أساس احترام المصالح الشرعية التى لفرنسا بتونس وكذلك على أساس احترام السيادة التونسية) .

وقراءة لجانب الفراغة نقول إن السيد بورقيبة يظهر منه أنه يرى أن يكون هذا المجلس متركباً من تونسيين فحسب وإن كان لم يوضح هذا بصريح العبارة . بيد أنه وقد اعترف بمبدأ تمثيل الفرنسيين فى المجالس البلدية المنتخبة هلا يخشى حينئذ أن يعارضه الفرنسيون الذين يريد الجدال معهم بالمبدأ الذى أقره بنفسه ويحاجوه بتنازله الخطير . وعندئذ يكون هذا المجلس شبيهاً بمجلس كبير وان يزيد عليه إلا اشتغاله بالسياسة . على أن هذا المجلس الوطنى ولو كان مؤلفاً من تونسيين خاصة فإنما يكون مقيداً منذ البداية حيث قد فرض عليه احترام المصالح المشروعة الفرنسية مع احترام السيادة التونسية .

ولا شك أن السيد الحبيب بورقيبة يوافقنا على أن هذين (الاحترامين) مناقضان حتما لبعضهما بعضاً وإن كل شىء فى هذه البلاد هو مصالح مشروعة فرنسية : مصالح استراتجية ومصالح اقتصادية ومصالح ثقافية وحقوق مكتسبة ومنح فاضحة وأسلوب للتوظف مجحف ... بحيث أن الحماية هى التى تستمر على سيرها ويتأبد مفعولها فى ظل هـذا البرنامج الجديد . وشتان بين سيرتها وهى تلاقى عن اعتداءاتها العديدة والمتكررة احتجاجات المدافعين عن هذا الشعب منذ ما يزيد عن النصف قرن وبين استقرارها على أساس متين وعليها طابع المشروعة الديموقراطى .

يرى رئيس الدستور الجديد أن روح التعاون الفرنسى هو بالنسبة إلينا ضرورة جغرافية وأن بلادنا هى ضعيفة جداً عسكرياً وقوية جداً استراتيجياً فلا غنى لها حينئذ عن الاستناد على دولة كبيرة .

إن هذا الكلام المزرى الذى يحز فى نفوسنا إيلاماً هو نفس الكلام الذى تستعمله الدول الاستعمارية كلما حاولت تبرير استحواذها على بلدان أضعف منها قصد استغلالها واستنزاف دمائها فهل يريد السيد بورقيبة أن يستبقينا إلى الأبد تحت سيطرة دولة أجنبية كبيرة (كالعربة المجرورة — رومورك —) ويفضل أن تكون فرنسا . وهلا كان أولى به أن يعتبر أن الشمال الأفريقى الذى يضم أكثر من ٢٥ مليوناً من السكان إنما تتألف منه حين يهتدى للنظام الاتحادى دولة قادرة على حماية حوزتها والدفاع عن بيضتها ببسالة . وهلا كان أولى به أن يتصور أيضاً أن الإنسانية التى آلمت نفوسها مساوىء الاستعمار واستنكرته وهذا الاستنكار هو بصدد النمو والانتشار منذ بضع سنين لدى الأمم المتحدة وصار منهاجاً محترماً قد يقرر فى يوم قريب القضاء بصورة باتة لا مرد لها على هـذا الضرب الشنيع من ضروب استغلال الإنسان للانسان ويعتبر الاستعمار بمثابة جريمة تقترف ضد بنى الإنسان .

وإننا إذ نقول ذلك إنما نقصد به الإشارة على صديقنا ورفيقنا القديم فى الكفاح بأن يتذرع بالصبر — لأن حياة الشعوب هى أطول بكثير من حياة الأفراد — وأن يعرف كيف يتحمل الأمور بدون أن يتزعزع مهما كانت التكاليف وأن لا يفرط فى أى شىء من متاع الوطن .

على أننا نود أن نتعاون مع فرنسا غير أن هذا التعاون ينبغى أن يقرر وينمو مع الأيام لا بين رجال لهم الأمر وآخرين عليهم الطاعة

والامتثال بل بين شعبين مستقلين يقران علاقاتها على عدم المساواة وفى كنف تبادل المصالح والصدق والأخوة البشرية .

وهل يسمح لنا صديقنا بورقيبة أن نعاتبه عتاباً أخيراً من أجل ماطلبه من تحويل السيادة تدريجياً فقد كنا نشتهى أن لو استعمل عوض لفظ التحويل لفظ الإرجاع عند تحدثه عن السيادة التونسية لأنه مما لا نزاع فيه قانونياً أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد فى هذه البلاد إلا سيادة واحدة لا شريك لها هى سيادتنا .

ذلك أن فرنسا عندما نصبت حمايتها على المملكة التونسية على النحو الذى نعرفه كلنا ... قد ضمنت لنا سيادتنا الداخلية . أما السيادة الخارجية فإن المغفور له سمو الصادق باى قد كلف الدولة الحامية بتمثيله فى بعضها وهى لا يمكن أن تكون أيضاً شيئاً آخر غير سيادتنا . وقد حصل أن استحوذ حامينا بصورة غير مشروعة على كامل تلك السيادة بعد سبعين سنة قضاها وهو ينتهك حرمات المعاهدات انتهاكا لا حد له .

فما بالنا نعرض عليه والحالة ما ذكر أن يرد علينا حقنا تدريجياً ؟ ولماذا هذا التنازل .

فهل ذلك منا لشكره على حـكثه عهوده ؟ أم هل القصد من ذلك تليين جانبه عساه أن يعطف علينا ويميل إلينا ؟

لا نفهم شيئاً من هذا اللهم إلا أن تـكون للسيد بورقيبه أسباب ينشز عنها العقل ولا يقبلها الفكر . وكم نكون ممنونين له لو يتفضل ببيانها لنا وتبديد المخاوف التى ساورتنا من أجلها لـكن فى الحالة الراهنة وتلقاء ما ظهر للسيد بورقيبه من التنازلات بدون مبرر لا يسعنا مع أسفنا الـكبير

إلا أن نحتج بكل ما تسمح لنا به وطنيتنا الحارة على سياسة تساهله فى الأمور الجوهرية لا يمكن أن يغيب عن أحد خطرها بالنسبة لمستقبل هذا الشعب .

ولذا فإن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التى قام الدستور على سواعد رجالها وإليها يرجع الفضل فى إنشاء حركة المقاومة المنظمة فى هذه البلاد .

ترى من واجبها فى الوقت الذى نالت فيه الشعوب التى كانت بالأمس مستعمرة استقلالها (سوريا — لبنان — مصر — الفلبين — الهند — أندونيسيا — طرابلس إلخ) أن تحذر الشعب التونسى بأسره سوء مغبة الأخذ بسياسة الاستخذاء والتنازل التى يتمسك بها رئيس الدستور الجديد

وهى إذ تقوم بهذا الواجب تعلن أنها تفعل ذلك وهى آسفة — ولا يزال لها أمل فى أن ترى هذا الشعب الذى حطمه الاستعمار معتصما — فى النهاية — بحبل الاتحاد المتين ومستشعراً روح الأخوة الحقيقية بين جميع أفراده إذ لا نجاة له إلا فى الإمتثال — بدون انقطاع وبدون فتور وفى نطاق الكرامة والشرف — لمقررات مؤتمر ليلة السابع والعشرين من رمضان للوصول إلى هدفه الأسمى الاستقلال التام .

صالح فرحات

الأمين العام للحزب الحر الدستورى التونسى

بيـــان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى

إلى الأمة التونسية

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى بعد درسها للحالة الحاضرة على ضوء التطورات العامة ، ترى من واجبها الحتمى فى هذه الظروف الدقيقة التى تجتازها قضية الأمم المستضعفة أن تذكر الشعب التونسى بما قرره المؤتمر القومى العام المنعقد ليـــلة ٢٧ رمضان الموافق للثالث والعشرين من أوت سنتى ١٣٦٥ — ١٩٤٦ من إفلاس الحماية كنظام سياسى اقتصادى يناقض السيادة التونسية ومصالح الشعب الحيوية ، وإعلان عزم الأمة على السعى للحصول على استقلالها التام .

ومنذ ذلك اليوم التاريخى أصبحنا نشاهد — بكل أسف — أن حالة الجالية الفرنسية التى ما انفكت فى تحسن وازدهار نتيجة لاستغلالنـــا وذلك على الرغم من أن التطورات الحاصلة فى الميـدان الدولى تطبيقا للمواثيق التى أسفرت عنها الحرب والتى تكفلت بتحسين حالة الشعوب المستضعفة فى جميع الميادين تلك المواثيق التى وقعت عليها فرنسا وضمنتها دستورها الأخير ، وفى ذلك تناقض واضح بين ما التزمت به وبين سلوكها العملى المضر بحقوقنا ومصالحنا والمعطل لنهضتنا ولنيل استقلالنا .

وفى الوقت الذى نرى فيه فرنسا تتشبث بالنظام الاستعمارى العتيق ذلك النظام غير الإنسانى الذى فقد الأساس الدولى حيث نبـذته منظمة الأمم المتحدة نرى بعض الدول المستعمرة قد بادرت تنفيذاً لما قررته تلك المنظمة إلى تصفية تركتها الاستعمارية بطريقة سلمية هادئة نالت نجاحا باهراً ماديا

ومعنويا وبعض الدول الاستعمارية الأخرى التي امتنعت من الاستجابة لما قررته هيئة الأمم المتحدة أرغمت على تمكين الشعوب التي كانت خاضعة لها من استقلالها بعد مفاوضات بينها وبين ممثلي تلك الشعوب بحق؛ تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

ويجب أن ننبه الشعب التونسي هنا إلى أن الاستعمار الذي نظم بمؤتمرات دولية، لا يمكن أن ينتهي إلا بصفة دولية ما لم تبادر دولة استعمارية ما إلى تصفية قضيتها الاستعمارية تصفية عادلة.

وإن اللجنة التنفيذية للحزب قد شعرت من أول وهلة بهذا الاتجاه الجديد في السياسة الدولية فبادرت في خلال الحرب الأخيرة إلى عقد مؤتمر دستوري في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ قرر السعي للحصول على الاستقلال الذي كان ولا زال هدفنا الأسمى وأوكل إلى اللجنة التنفيذية اختيار الظرف المناسب للاعلان بهذا الأمر.

ولقد قامت اللجنة التنفيذية بهذه المهمة التي أوكلها المؤتمر وكانت كالحارس الأمين على هذا القرار الذي قرره، فعند ما حاول المقيم العام الجنرال ماسط الرجوع بالأمة إلى سياسة الإصلاحات لتلهية الشعب التونسي ولفت نظره عن الهدف الذي ينبغي أن يتجه إليه وارتأى تشكيل لجنة لذلك الغرض حاول استدراج بعض التونسيين للمشاركة فيها؛ ورأت اللجنة التنفيذية للحزب جنوح بعضهم للاستجابة إليه فقامت في الحين وسعت بنجاح لحملهم على العدول عن ذلك.

ولما انتهت الحرب بذلت اللجنة التنفيذية مجهوداتها لإقناع الوطنيين التونسيين الذين يهمهم الأمر بتكوين جبهة وطنية تعقد مؤتمراً قومياً يضم نواب جميع الهيئات والمنظمات التي تمثل مختلف طبقات الشعب التونسي كله يصادق على ميثاق قومي يتضمن الإعلان بالمبدأ الذي قرره.

المؤتمر الدستوري سنة ١٩٤٤ فكان مؤتمر ٢٧ رمضان الذي اتحدت فيه الأمة التونسية اتحاداً مخلصاً تسامت فيه فوق جميع الاعتبارات وصادقت على ذلك الميثاق الذي وضعت اللجنة التنفيذية خطوطه الرئيسية والذي وضع حداً لكل خلاف أو تأويل من ناحية المبدأ الذي ينبغي أن يتوخاه كل من يتصدى للقيام بمهمة الكفاح السياسي في هذه البلاد.

ولقد حرصت اللجنة التنفيذية على أن يستمر ذلك التكتل والاتحاد اللذان ظهرت آثارهما الطيبة في ذلك الظرف التاريخي وأن يكونا أكثر ثباتاً واستقراراً حتى يتيسر لنا أن نستمر على السير لتحقيق الهدف الذي تضمنه الميثاق القومي في جبهة متحدة متماسكة لا يجد فيها الخصم منفذاً وتكون أقوى ضمان للفوز والنجاح بيد أننا أصبحنا نرى بكل أسف انحرافاً عن الميثاق القومي الأخير إلى سياسة إصلاحية ترجع بنا إلى عهد ١٩٢٢ . بل لقد بلغ الأمر في سبل تحقيق بعض الغايات إلى التفريط في أمور خطيرة تتعلق بصميم السيادة التونسية ومصلحة الشعب التونسي وهو مانعده افتياتاً على هذا الشعب ولا نقره أبداً .

واللجنة التنفيذية ترى أنها إزاء هذه الأمور الخطيرة وفي مثل هذه الظروف الدقيقة لا مناص لها من أن تحذر الشعب التونسي من التطوح به في مهامه غير واضحة المعالم وتوريطه في شراك يعسر عليه فيما بعد الخلاص منها وهي تعلن إليه :

أولا : أنها لا تزال متمسكة ـ قولا وعملا ـ بالميثاق القومي لليلة ٢٧ رمضان .

ثانياً : أنها لا تعترف لأي أجنبي بأي حق في بلادنا (فتونس للتونسيين) وليس للأجانب مهما كانت علاقتهم بنا إلا المصالح المشروعة التي لا تتنافى مع مصلحة الشعب التونسي وسيادته .

واجتنابا لكل تأويل سيء فإننا نوضح إننا لا نصدر فى ذلك عن أى تطرف ملى ضيق النظر أو تعصب عنصرى بل إن غرضنا وضع حد لهذا التدخل فى أمور سيادتنا واستغلال مواردنا استغلالا حائراً انحط معه المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للشعب حتى يمكن لنا أن نعيش أحراراً مستقلين فى بلادنا كسائر الأمم الحرة . ونحن على استعداد طيب للتعاون مع سائر الأمم الحرة لمصلحة الجميع ولخير الإنسانية العام .

ولذلك فهى تهيب بالشعب التونسى إلى التمسك بحقه الكامل فى السيادة والاستقلال وعدم الرضى بالحلول العرجاء التى لا تنزع غل العبودية من عنقه بل تزيد فى تمكين خصمه من مقادته وتدعوه إلى التكتل والاتحاد المخلص فى جبهة متينة متماسكة تسمو عن جميع الأغراض والنزعات إلا مصلحة الوطن العليا مثلما فعل ذلك فى مؤتمره التاريخى العظيم ليلة ٢٧ رمضان وإن فى استجابته لدعوتنا المخلصة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حريتنا واستقلالنا .

عن اللجنة التنفيذية

صالح فرحات

بيـــان

من سمو الأمير محمد عبد الكريم الخطابي
حول الوضعية الحاضرة في تونس

إن الظروف الحرجة التي تجتازها قضايا المغرب العربي تجعل لزاما علينا أن نبين في جلاء وحزم موقفنا من الحالة الراهنة في تونس ، وهي الحالة التي نجمت عن اشتراك الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في الوزارة القائمة ، وقبوله التفاوض مع الفرنسيين بقصد إدخال بعض التغييرات على وضعية البلاد السياسية من شأنها — كما فعل — « أن تؤدي بعد قطع عدة مراحل غير محدودة إلى الاستقلال الداخلي » .

ففي ١٧ أغسطس من السنة الماضية تألفت الوزارة الحالية في تونس من ستة من الوزراء التونسيين وستة آخرين من الفرنسيين ، وشارك فيها الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد بوزير واحد ، وكان مفهوما عند الجميع — حسب البيانات الرسمية — أن الوزارة قامت على أساس الوضعية الاستعمارية المفروضة على البلاد ، وهذا ما أدخل الريبة في نفوس جميع الوطنيين لا في تونس وحدها ، بل في كافة أقطار المغرب العربي ، إذ أن المبادىء التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية ؛ والمواثيق التي تربط بينها ؛ وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي التي تنطوي تحت لوائها — كلها تعتبر الأوضاع القائمة في أقطار المغرب أوضاعا استعمارية لا يجوز الاشتراك في الحكم على أساسها ، بل يعد نقضا لمبدأ الاستقلال الذي تنادي به هذه الأحزاب ؛ هذا علاوة على ما تعهدت به الأحزاب المشتركة في اللجنة من عدم الدخول مع الفرنسيين في مفاوضات لأجل

تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية نظرا لما بينته التجربة فى الأقطار الثلاثة من أن كل إصلاح لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا كان موجها من قبل الوطنيين أنفسهم ، وفى ظل حريتهم واستقلالهم . . .

لهذا فإن اشتراك الحزب الدستورى الجديد فى الوزارة قوبل فى كافة الأقطار المغربية باستياء عام ، وعدّ نكسة إلى الوراء لا تتمشى مع ميثاق ليلة القدر الذى أمضته الأحزاب التونسية فى ٢٣ أغسطس من سنة ١٩٤٦ ولا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربى ، ولا مع الوعى القومى العام الذى أصبح يؤمن بأن الأوضاع المفروضة على بلاده أوضاع غير مشروعة وأن التخلص من ربقتها لا يتأتى عن طريق الاشتراك فى الحكم على أساسها ، ولا بالمفاوضة فى تغييرات جزئية لا تقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال التام أولا وقبل كل شىء .

ومع هذا الاستياء الذى أحدثه اشتراك الحزب فى الوزارة الاستعمارية القائمة والبلبلة التى أدخلها على أفكار المواطنين جميعاً ، فإننا لم نرد أن نسارع إلى إعلان موقفنا منه ، بل فضلنا التريث إلى أن تنجلى الحقائق بتمامها ؛ ونعرف بصفة خاصة موقف ممثل الحزب فى الوزارة من نتيجة المفاوضات المزعومة ، بالرغم من أن تأليف الوزارة على أساس الوضع القائم ، ومشاركة الفرنسيين فيها كان وحده كافيا للحكم بأن المفاوضات التى ستقوم بها سوف لا تؤدى إلى أية نتيجة نرضى عنها المطامع القومية .

وتتابعت الشهور بعد ذلك « والوزارة التفاوضية » — كما أطلق عليها — لا تتقدم خطوة واحدة فى سبيل تحقيق الأمانى الوطنية إلى أن حل فبراير الماضى فأعلن على الملأ أن الوزارة قد أمضت مع الفرنسيين اتفاقا يقضى بأن تكون الوزارة التونسية برئاسة وزير تونسى إلا فى حالة

الطوارىء فيتولى رئاستها المقيم العام الفرنسى ، على أن يكون تأليفها من ستة من الوزراء التونسيين ، وستة من الوزراء الفرنسيين . . . كما يشتمل الاتفاق على إدخال تغييرات أخرى فى الإدارة التونسية تتعلق بتحديد نسب الموظفين التونسيين والفرنسيين بها ، وتوزيع اختصاصاتهم .

هذا هو كل ما أسفرت عنه المفاوضات المزعومة بعد ثمانية أشهر من تأليف « الوزارة التفاوضية » فتبين بذلك للرأى العام أكثر من ذى قبل فشل التجربة التى انزلق إليها الحزب ، وبات ينتظر من رجاله المسارعة إلى إنهائها ، والرجوع إلى الكفاح الصحيح لأجل تحقيق المبادىء الاستقلالية التى أقرتها لجنة تحرير المغرب العربى ، وارتبطت بها كافة الأحزاب الاستقلالية . ولكن الحزب بدلا من أن يستجيب لرغبة الأمة أخذ ينوه بهذا الاتفاق ، ويعتبره خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى لتخليص « السيادة التونسية » ، فى حين أنه يعتبر لطمة للأمانى الوطنية ، لأنه يعترف للفرنسيين بحق « المشاركة » فى حكم تونس ، الأمر الذى يتنافى حتى مع معاهدة الحماية نفسها ، فكيف يسوغ لحزب ينادى باستقلال البلاد أن يعترف للفرنسيين بهذا الحق ، ويعتبره خطوة أولى لتخليص السيادة التونسية ؟

لقد تكشف هذا الاتفاق عن النوايا الحقيقية التى يكنها الفرنسيون من وراء « سياسة المراحل » التى يطلبون من الوطنيين قبول الاشتراك فى الحكم على أساسها . فهى لا ترمى إلى تحقيق استقلال البلاد ، ولكن إلى تعويق هذا الاستقلال عن طريق تضليل الرأى العام بقبول الوطنيين المكافحين لكراسى الوزارة ، ورضاهم عن « إصلاحات » مدخولة ينومون بها ، ويخفون خطرها على مستقبل البلاد .

ومع ذلك فان الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد لم يقم أى وزن لهذا الخطر ، وظل مشتركا فى الوزارة القائمة ، ومتشبثا بالاستمرار فى « التجربة » التى أخفقت أكثر مما كان صفوف الأمة المغربية ، كما عرض وحدة الشعب التونسى المكافح إلى التصدع وتشتيت الجهود ، وجعل الهيئات الوطنية تنصرف إلى التنابذ ، والتناحر فيما بينها فى وقت هى أحوج ماتكون فيه إلى التكتل ، وتوحيد الكلمة لمواجهة المعتدى الغاصب .

لهذا كله فإننا نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد فى هذه التجربة ، ونعتبر هذه المشاركة إخلالا بميثاق لجنة تحرير المغرب العربى ، واعترافا بأوضاع لاتقرها ، كما نعلن معارضتنا الشديدة لما أسفرت عنه هذه التجربة لمنافاته للأمانى الوطنية ، ومساسه بجوهر السيادة التونسية التى يجب أن تكون من حق التونسيين وحدهم لايشاركهم فيها غيرهم . وندعو الحزب إلى سحب ممثله فوراً من الوزارة والرجوع إلى ميدان الكفاح الصحيح على أساس المبادىء الاستقلالية التى أقرتها اللجنة ، وارتبطت بها الأحزاب فى كافة أقطار المغرب العربى كما أننا ننبه الحزب إلى أن استمراره فى هذه التجربة سوف لا يقتصر خطره على تونس وحدها ، بل سيلحق القطرين الشقيقين : الجزائر ومراكش أيضاً ، وإنه الآن لأمام مسئولية كبرى هى مسئولية المحافظة على كيان الحركة الاستقلالية فى أقطار المغرب العربى كله ، وعدم تعريضها إلى التصدع والانهيار بسبب تحويل اتجاهها ، والإخلال بمواثيقها ، وتعويض وحدة التضامن فيما بينها إلى التمزق والانحلال .

ويهمنا أن نؤكد أن لجنة تحرير المغرب العربى التى ينطوى تحت

لوأنها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية لاتتحمل أية مسئولية فى السياسة التى ينتهجها هذا الحزب ما دامت تخالف مبادىء ميثاقها ، كما تتبرأ من أى عمل يصدر عنه ما دام لا يرجع إليها لمعرفة رأيها مقدما حسبما ينص عليه ميثاقها .

« التوقيع »

محمد عبد الكريم الخطابى

القاهرة فى ٨ شوال سنة ١٣٧٠ .

الموافق ١٢ يوليه سنة ١٩٥١ .

بيـــان

من الأستاذ يوسف الرويسى

مدير مكتب المغرب العربى بدمشق وأحد أقطاب حزب الدستور الجديد حول التطورات الأخيرة فى تونس

فى الوقت الذى ينهار فيه صرح الاستعمار فى آسيا وتتزلزل الأرض بمعاقله الأفريقية وتتحفز بقية الشعوب المغلوبة على أمرها لاغتنام الفرص التى تخلقها الظروف فتحطم قيود الاستعمار وتفك سلاسل العبودية .

وفى الوقت الذى يصبح فيه شمالى أفريقيا خطاً أساسياً لحرب مقبلة ومركزاً استراتيجياً مرموقاً من المعسكرين المتقابلين مما يتيح لأهله فرصاً مواتية تمكنهم من افتكاك حريتهم واستقلالهم وظرفاً مناسباً يساعدهم على خلق قوة تلعب دوراً أصيلا فى سياسة الحوض الغربى للبحر الأبيض المتوسط .

وفى الوقت الذى استطاع الوطنيون أن يحطموا الستار الحديدى المضروب حول المغرب ويرفعوا صوت بلادهم المكبوت عالياً فى أنحاء العالم ويكونوا لقضيتهم أنصاراً فى كل مكان .

وفى الوقت الذى غدا فيه الصراع القائم بين سلطات الاستعمار والحركات الاستقلالية فى تونس والجزائر ومراكش محل اهتمام دول العالم ومثار عطف الشعوب المناضلة فى سبيل الحرية .

وفى الوقت الذى تزحف فيه الحرية على الحدود الشرقية التونسية ويستعد الشعب الليبى الشقيق لممارسة استقلاله فى عام ١٩٥٢ .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجامعة العربية تعد عدتها لعرض قضية تونس وبقية قضايا المغرب العربى على هيئة الأمم المتحدة .

وفى الوقت الذى كان مقدراً أن يكون لتونس دوراً رئيسيا فى النضال القومى لتحرير بلاد المغرب لموقعها الجغرافى من هذه البلاد والوعى المنتشر بين أهلها مما يدفع بالقائمين على حركتها الوطنية على زيادة رص الصفوف فى الداخل وإحكام خطط التنظيم والعمل الموحد للحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ومواصلة النضال بجانب الاستعداد للطوارىء وأخذ الأهبة للتطورات .

فى هذا الوقت الذى تهيأت فيه الفرص وتكتل فيه الشعب بجميع طبقاته حول الحركة الوطنية وتكامل فيه استعداده للمقاومة الجدية كنتيجة لتجارب سبعين عاما فى النضال واستعد للوثبة الحاسمة التى تطوح بالاستعمار وتريح البلاد من مساوىء الاحتلال والحكم الأجنبى فوجىء العالم العربى بمشاركة بعض زعماء حزب الدستور فى وزارة مختلطة من التونسيين والفرنسيين على الأسس التى حددها المقيم العام الفرنسى فى خطبه وبلاغاته وهى : (تتلخص فى تشكيل وزارة مختلطة تقوم بمهمة المفاوضات وإجراء إصلاحات تنتهى بالبلاد على مراحل متتالية إلى الاستقلال الذاتى الداخلى وتشريك التونسيين بصورة تدريجية فى شؤون بلادهم بشرط المحافظة على الحقوق المكتسبة للفرنسيين وضرورة التعاون الفرنسى التونسى القائم على الوضع الجغرافى والمصالح المشتركة واعتبار البحر الأبيض لا يقيم حاجزاً بل يوحد بين فرنسا وتونس . وأكد المقيم العام عدم إمكانية تصور مستقبل تونس بدون إعانة فرنسا وحضورها الدائم وحذر التونسيين من التطلع لما وراء ذلك ومن التمسك — بما سماه — القوميات الضيقة أو البائدة .

إن هذه الظاهرة الغريبة التى تبدو فى شكل تحول خطير فى الاتجاه

القومى فى تونس قد أعطت الرأى العام الخارجى صورة غير صحيحة عن مدى انتشار الوعى فى تونس وعن صدق نضال حركتها الوطنية وأثارت استياء عميقا فى جميع الأوساط الوطنية العربية فى المشرق والمغرب على السواء فلم تتمالك هذه الأوساط عن إبداء حيرتها فى تفسير الحافز الذى دفع ببعض قادة الدستور الجديد إلى التراجع عن خطة النضال المغربى الموحد التى سار عليها الحزب فى الماضى إلى الانسكماش فى حدود القطرية الضيقة والانحراف عن الأسلوب النضالى الصحيح إلى الأخذ بالأساليب الضعيفة الفاشلة والتنكر للمبادىء الاستقلالية والمواثيق القومية إلى التورط فى المفاوضات على أساس الحماية وقبولها كأمر واقع والمشاركة فى الحكم الاستعمارى مع السلطات الأجنبية والدخول فى وزارة محدودة الصلاحيات تخضع قراراتها لتأشير الكاتب العام الفرنسى ويرأس مجلسها المقيم العام .

والحق أن المتتبع لسير الحوادث الجارية فى تونس يرى أنه لا الحزب الدستورى كحركة مقاومة ولا الشعب التونسى المناضل يمكن أن تحمل عليهما تبعة التطورات الأخيرة فى الاتجاه الجديد فالشىء بأغلبيته الساحقة وفى طليعتها شبابه الواعى يستنكر الاتجاه الجديد ولا يقره ويصر فى تصميم وعزة على مواصلة النضال على الأسس التى قررها ممثلوه فى المؤتمرات الوطنية وهى أولا المؤتمر الوطنى المنعقد فى تونس فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ وثانيا مؤتمر المغرب العربى المنعقد فى القاهرة فى ٢ فبراير ١٩٤٧ وثالثا ميثاق لجنة تحرير المغرب العربى .

وجميع هذه المواثيق تنص على إلغاء نظام الحماية المفروض بالقوة على البلاد وإعلان الاستقلال التام والجلاء والانضمام إلى الجامعة العربية وتمنع

بصفة باتة الدخول فى مفاوضات مع سلطات الاستعمار على غير أساس الاستقلال . والحزب الدستورى الجديد كان طرفا فى هذه المؤتمرات الوطنية وتبنى مقرراتها واعتبرها ميثاقا له يسير بهديه ومبادىء أصوله لا تقبل التأويل ولا يجوز الانحراف عنها بحال .

ولكن الذين يتحملون تبعة التطورات الأخيرة هم بعض أعضاء الديوان السياسى للحزب ممن أسهد بهم الغرور وتوهموا أن ما يتمتع به بعضهم من شعبية يخولهم حق التصرف فى مقدارات الشعب بما توحى به انفعالاتهم الآتية وأهواؤهم الشخصية دون تقيد بالمبادىء والمواثيق والأوضاع الحزبية ودون حاجة إلى الرجوع إلى المؤتمرات التى ربطتهم بأهداف وقيدتهم بمواثيق فلم يتحرجوا أولا من الدخول فى مفاوضات أفرادية مع سلطات الاستعمار والتقدم إليها بمطالب رسمت بطابع الضعف والتراجع والاستخذاء وأضافت إلى البلاد قيوداً جديدة تربطهما بصورة دائمة بعجلة الامبراطورية الفرنسية ولم يستنكفوا ثانيا من المشاركة باسم الحركة الوطنية الاستقلالية فى الوزارة المختلطة تحت الشروط التى وضعها المقيم العام وبذلك قلبوا الحزب عمليا من حركة مقاومة استقلالية إلى حزب تعاونى مع سلطات الاستعمار محاولين تسخير الحزب والمنظمات الشعبية لتأييد الوضع الحاضر وخدمة مصالح الوزارة الجديدة وانطلقت دعايتهم تضل الشعب وتوهمه بأن (دخولهم فى الوزارة الحاضرة هو السبيل الوحيد للمحافظة على السيادة التونسية وأن قبول فرنسا للدخول معهم فى المفاوضة — على أساس الحماية — كسب لتونس فى معركة الحرية . . . وإن مشاركة الحزب فى الحكومة المختلطة ضرب من ضروب الكفاح القومى ولون من ألوان البراعة السياسية المستوحاة

من عبقرية فذة لا يتمتع بها غيرهم من قادة الشعب المناضلة وأنهم بهذه العملية قدخطوا خطوة أولى فى استرجاع السيادة التونسية ونقلوا الكفاح إلى داخل الحكم ليهيئوا للشعب استقلاله من أقرب طريق وليوفروا عليه النضال وتقديم الأضاحى وبذل الدماء » .

وهكذا تتبدل الحقائق وتتغير المفاهيم وتنعكس قيم الأشياء فيصبح التنكر للمبادىء الوطنية براعة فى السياسة والتعاون مع المستعمر لونا من ألوان الكفاح القومى وهو منطق غريب لا يستساغ فى صدوره من المستعمرين ولا يصح أن تخاطب به حتى الشعوب البدائية .

إن عملية الاشتراك باسم الحزب فى الوزارة المختلطة التى يلذ لبعضهم أن يسميها (حكومة المفق كان نتيجة لخطة استعمارية دبرت بليل وأحكمت أطرافها بمهارة لخدمة مصالح الاستعمار وتوطيد أقدامه فى تونس والقضاء على الحركة الوطنية ولو لمدة من الزمن توقفت فيها السياسة الفرنسية - على عادتها - إلى أبعد حدود التوفيق وتورط فيها الديوان السياسى بتأثير بعض المخدوعين وذوى الوصولية فهى ليست خطوة للتدرج فى استرجاع السيادة كما تقول الدعاية المضللة الخادعة بل هو رحلة حاسمة فى دعم الحماية وإكسابها صفة المشروعية وخطوة جريئة فى تقرير نظام السيادة المزيف والذوبان فى الوحدة الفرنسية .

خطة بارعة خدمت فرنسا أجل الخدمات فى وقت تنحدر فيه جيوشها وتتحطم قواتها العسكرية أمام صلابة الفتناميين بالهند الصينية وتخشى اندلاع ثورة لاهبة فى شمال أفريقيا خففت عنها حد الضغط وأمنت لها جانب الخطر الذى كانت تخشاه وفتحت أمامها آفاقا جديدة تستثيرها ضد الأمم القومية للاقطار الإفريقية المنكوبة باستعمارها ومكنتها من سلاح

أصابت به حركة النضال الموحد للمغرب العربى فغدت تتحداها متفرقة بعدما كانت فرائص الاستعمار ترتعد فرقا من مواجهة خمسة وعشرين مليونا من العرب المغاربة الأشداء .

خطة بارعة طعنت الكرامة الوطنية والوجدان القومى فى الصميم وتزلت بالمثل العليا والأهداف ! إلى ميدان المساومة سيكون من نتائجها زعزعة ثقة الشعب بنفسه وبقدرته على الكفاح وإخماد شعلة النضال فيه وتوجيهه وجهة خاطئة تحمله على الرضا والتسليم وتروضه على الاستكانة والرضوخ لمآرب المستعمرين وهى إلى جانب ذلك تفوت على تونس فرصا مواتية فى هذا الظرف الدولى المناسب وتجعل من العسير عليها الحصول على سند خارجى بعد الاتفاق بين حركتها المقاومة والسلطات الاستعمارية .

وإزاء هذه التصرفات الطائشة المناقضة لأبسط المبادى القومية والبعيدة عن الإدراك السياسى بعد خيبة المساعى والجهود التى بذلت طيلة ثلاثة أعوام لتلافى وقوع الحركة الوطنية فى كارثة واستجابة لما يحتمه على الواجب كمسؤول فى قيادة الحزب أعلن معارضتى الشديدة لما قام به بعض الزملاء

وجاء ذكره فى هذا البيان منددا بكل محاولة ترمى إلى ربط تونس بوحدة خارجة عن محيط وحدتها الطبيعية وهى وحدة الأمة العربية ومستنكراً باشمئزاز هذا النوع من العبقرية السياسية التى ابتدعت فكرة تجزئة السيادة وجعلت من حقوق الوطن موضوع مساومات ورضيت بخلق وضع جديد فى البلاد يقوم على أساس الأمر الواقع وتوطيد الاستعمار واعتبار ما اغتصبه الفرنسيون بالقوة القاهرة من قبيل المصالح المشروعة والحقوق المكتسبة مؤكداً بأن لتونس حقها الطبيعى فى السيادة المطلقة

على أرض الوطن كحقها فى الاستقلال والحرية والتفرد بالحكم والنفوذ .

إن التصرفات الأخيرة التى قام بها بعض أعضاء الديوان السياسى قد كشفت عن نقطة تحول خطير فى الاتجاه القومى فى تونس تجلت بشكل واضح فى مشاركتهم فى الوزارة المختلطة وظهرت بوادرها فى توجيه النضال وجهة خاطئة وحصره فى الجزئيات بصورة أظهرت القضية الوطنية بمظهر نزاع محلى بين الشعب العربى فى تونس والجالية الفرنسية وأعطت لفرنسا صفة المرجع الأعلى والحكم فى فصل النزاع بينما الواجب يقضى بترك النضال يتجه اتجاهه الطبيعى ضد النظام الاستعمارى الذى تقوم على أساسه الامتيازات وضد سلطة الاحتلال التى تدعم امتيازات الفرنسيين بسلطانها السياسى وتحميها بقواتها العسكرية .

وإن وجود فرنسا فى تونس كان نتيجة لعدوان مسلح وحماية فرضت على البلاد فرضا وقامت على أسنة الحراب وقد قاومها الشعب التونسى بثوراته ونضاله وبذله للاموال والأرواح والدماء الزكية طيلة سبعين عاما فهو وجود عدوانى لايكسب المعتدى أى حق فى البلاد المعتدى عليها ولايلبث أن يزول بزوال الاستعمار الذى هو الآن فى طريق الانهيار .

إن التطورات الأخيرة قد أثبتت بصورة لاسبيل معها إلى الشك أن نقطة الضعف فى النضال التونسى تمكنت فى صميم القيادة وأن ما أصاب القضية التونسية من الجمود والتراجع والانكماش بالرغم عن تزايد الاستعداد الشعبى وتوافر الإمكانيات يرجع فى حقيقته إلى فقدان القادة الأكفاء على رأس الحركة الوطنية القادرين على الاستفادة من هذه القوة الشعبية النامية وتوجيهها وجهة صحيحة لتحقق الأهداف الوطنية .

لذلك أدعو الوطنيين إلى المبادرة بحل هذه المشكلة الأساسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد قيادة الحركة الوطنية وإبعاد المسؤولين في التطورات الأخيرة وتنظيم الحزب على أسس جديدة والتشبث بالمبادىء والمواثيق القومية وجعلها أساساً للنضال ومعياراً لصدق الوطنية ومقياساً لصحة الأمة .

يوسف الرويسي

عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي
ومدير مكتب المغرب العربي بدمشق

لائحة مؤتمر الحزب الحر الدستورى الجديد

بعد أن وافق رجال الحزب الحر الدستورى الجديد مع كافة الأحزاب والمنظمات التونسية على مقررات المؤتمر الوطنى العام خالفوا ما وقعوا عليه وتعهدوا به ودخلوا فى تجربة المفاوضات وشاركوا فى الحكم واعترفوا بالحماية وبحقوق لفرنسا لم تخولها لها معاهدة الحماية . إلا أن هذه التجربة أخفقت وصفعتهم اليد التى صافحوها فثار أتباع الحزب وعقدوا مؤتمراً لحزبهم لم ترض عنه فرنسا وكثير من الزعماء وقرر رجال هـذا المؤتمر الرجوع إلى سياسة الكفاح والعمل على تحقيق الحق الكامل لتونس وترك الحلول العرجاء وأنصاف الحلول . وبهذا الميثاق الذى أصدره ذلك المؤتمر ووقعت على أثره الحوادث التونسية الدامية التى هى نتيجة حنق الفرنسيين واندفاعهم للانتقام .

نص لائحة المؤتمر

انعقد المؤتمر الدستورى الخارق للعادة فى جو من الحماس البالغ للنظر فى الحالة الراهنة وصادق بالإجماع على اللائحة التالية :

إن المؤتمر الخارق للعادة للحزب الحر الدستورى التونسى المنعقد يوم ١٨ جانفى ١٩٥٢ برئاسة الزعيم الهادى شاكر .

بعد استماعه إلى بيانات ضافية عامة وتفصيلية حول سير القضية التونسية وتطوراتها قرر ما يلى :

حيث أن الحزب بعد مقررات المجلس الملى المتسع اتبع سياسة تعاون صادقة مع فرنسا على قاعدتى إنهاء الحكم المباشر وقود البلاد التونسية نحو استقلالها الذاتى .

وحيث أن الحزب إيضاحاً لإرادته فى حل الأزمة السياسية المستعصاة وصوغ العلاقات التونسية الفرنسية فى نطاق احترام السيادة التونسية وإجابة لما أظهرته فرنسا من استعداد طيب باستعداد أحسن منه قد أوفد كاتبه العام للاشتراك فى حكومة تفاوضية .

وحيث أن الحزب بموقفه هذا تمكن من القيام بعمل مستمر فى الداخل والخارج وحتى فى صلب الحكومة التونسية .

وحيث أن فكرة التسامح التى أقام الديوان السياسى[1] الدليل عليها سمحت لقضية البلاد باستجلاب واغتنام عطف الرأى العام العالمى والديموقراطى وفى مقدمته الفكر العام الفرنسى الحر .

وحيث أنه من جهة أخرى أن المأمورية التفاوضية التى اضطلعت بها الحكومة التونسية لم تصل إلى أية نتيجة إذ اقتصرت الحكومة الفرنسية على تبنى مشتهيات شرذمة الرجعيين التى لم تتعظ بالأحداث .

وحيث أن جواب الحكومة الفرنسية على مذكرة ٣١ أكتوبر المنصرم يدل على التضارب البين بين وجهتى النظر التونسية والفرنسية .

وحيث أن الخلاف المستعصى قد دفع بالحكومة التونسية إلى رفع القضية لدى مجلس الأمن لتعديل ذلك الخلاف .

وحيث اتضح من كل ما تقدم أن تحرير الشعب التونسى لا يمكن أن يتحقق فى نطاق النظام الحالى .

وحيث تبين أن استقلال البلاد التونسية واسترجاع سيادتها لا يمكن أن يتما بإصلاحات مجزأة وملفقة يقع إدخالها على النظام الحالى الناشىء عن المعاهدات وعما طرأ على هذه المعاهدات من خرق وتشويه .

---

(١) المكتب السياسى لحزب الدستور الجديد .

وحيث أن سياسة التعسف التى اتخذت فى تطبيقها سلطات الحماية لن تجدها نفعا وسيكون نصيبها الفشل كسابقاتها .

وحيث أن هذه السياسة العمياء إنما ستكون نتيجتها عكس ما قصده مكونوها .

وعليه فالمؤتمر محق فى مطالبته بإعادة النظر فى العلاقات التونسية الفرنسية من أصلها ونظرا للتطور العالمى بدعوى المؤتمر الديوان السياسى للقيام بكل عمل من شأنه أن يؤدى إلى مراجعة هاته العلاقات .

ويؤكد المؤتمر أن تسنى التعاون الودى والثمر بين البلادين فى الميادين الثقافية والاقتصادية والدفاع إلا بانهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية وإبرام معاهدة ود وتحالف على قدم المساواة .

ويؤكد المؤتمر لصاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا ومولانا محمد الأمين الأول كامل تعلقه وإخلاصه .

كما حدد المؤتمر ثقته فى الديوان السياسى لمواصلة الكفاح التحريرى وهو الهدف الذى يرمى إليه الحزب منذ تأسيسه .

ويرفع المؤتمر أشد احتجاجاته ضد الاعتداءات التعسفية التى سلطت على رئيس الحزب المجاهد الأكبر الأستاذ الحبيب بورقيبة ومدير الحزب الزعيم الأستاذ المنجى سليم وعدد كبير من أركان الحزب .

والمؤتمر يتبرأ من كل مسئولية النتائج الوخيمة لهذا العمل التعسفى .

ويؤكد تضامنه مع المسيرين والوطنيين الذين أصابتهم هذه الأعمال التعسفية

وفى الختام يؤكد المؤتمر عزم الشعب التونسى على تحقيق مبادىء دستور هيئة الأمم المتحدة بكل ما لديه من وسائل سواء فى ميدان الديموقراطية وحقوق الفرد والمجموع أو فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية أو فى ميادين السلم والحرية والتعاون الأممى الصادق .

قانون عهد الأمان

أو الدستور التونسى ووثيقة حقوق الإنسان

نص الدستور التونسى الذى أعلنه ملك تونس « محمد باى » فى ٢٠ المحرم ١٢٧٤ — ١٠ سبتمبر ١٧٥٨ وأقسم على احترامه وأن لا تصح ولاية ملك على تونس إلا بعد القسم على احترامه أيضا .

القاعدة الأولى : — تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان أيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان فى أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس الشورى ويرفعه إلينا ولنا النظر عليه فى الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر .

القاعدة الثانية : — تساوى الناس فى أصل القانون والأداب المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط على الحقير لحقارته ويأتى بيانه موضحاً .

القاعدة الثالثة : — التسوية بين المسلم وغيره من سكان الأيالة فى استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه بوصف الإنسانية لا لغيره من الأوصاف والعدل فى الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به للحق من المبطل والضعيف من القوى .

القاعدة الرابعة : — أن الذمى من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تمتهن مجامعهم ويكون لهم الأمان من الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

القاعدة الخامسة : — لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولا بد للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على

أهله فلا نأخذ العسكرية إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما نحرره فى قانون العسكر .

القاعدة السادسة : — أن مجلس النظارة فى الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعينه من كبرائهم تأنيساً لنفوسهم ورفعاً لما يتوهمونه من الحيف — والشريعة توصى بهم خيراً .

القاعدة السابعة : — إننا نجعل مجلساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول للنظر فى نوازل التجارات بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام فى كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتى إيضاح تفصيله قطعاً لتشعب الخصام .

القاعدة الثامنة : — أن سائر رعايانا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة فى الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحد على الآخر فى ذلك .

القاعدة التاسعة : — تسريح المتجر ليس من اختصاص أحد بل يكون مباحاً لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإعانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيله .

القاعدة العاشرة : — أن الوافدين على أيالتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنائع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتى يمكن أن تترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحد على الآخر بعد الانفصال مع دولهم فى كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتى بيانه .

القاعدة الحادية عشر : — أن الواردين على أيالتنا من سائر أتباع الدولة لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنة والأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتى تترتب من غير امتناع ولا فرق فى أدنى شىء من قوانين البلاد . وتبين بعد ذلك كيفية السكنى بحيث يكون المالك الأول عالما بذلك وداخلا على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا .

النص الكامل لمعاهدة باردو

التي فرضتها فرنسا على تونس ووقعها محمد الصادق باي
في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس ، لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، فقد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ـ وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائباً مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : أن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، قد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

البند الثالث : تتعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بألا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى للمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها فى اتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباى هى المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر

الجزائرى من تهريب الأسلحة والدخائر ، فإن دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربه ومرسى قابس والمراس الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باى — الجنرال بريار

نص اتفاقية المرسى

المنعقدة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباى المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين العاهلين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك مسيو بايار بولس كامبول وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان اللاجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان الافتخار العهد من الصنف الأكبر . . الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة فى البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الإصلاحات الإدارية والعدلية التى ترى الحكومة المشار إليها فائدة فى إدخالها .

البند الثانى : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباى لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وخمسين ألفا ـ ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لا يعقد قرضا فى المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة :

(أولا) المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا .

(ثانيا) مخصصات سمو الباى وقدرها مليونان من الريالات التونسية أى مليون ومائتى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الربع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ فى ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباى المعظم فى أقرب فرصة ممكنة وإيذانا بصحة ماتقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما.

وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الإمضاء

على باى ـ بولس كامبول

مطالبنـــا

هذه المطالب التي قدمها الحزب الحر الدستوري القديم بواسطة وفده الذي رأسه المرحوم الشيخ عبد العزيز الثعالبي لمؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ وضمنها كتابه الشهير « تونس الشهيدة » وهي أول مطالب قدمت في طرق تونس بعد الحرب العالمية الأولى .

إذا صح ماتدعيه الحكومة والبرلمان الفرنسيين وماتعلنه معاهدات الحماية من أن الوصاية المفروضة على بلادنا ليس لها إلا هدف واحد برىء من كل غرض وهو أن ترتفع بنا إلى (مستوى الشعوب القادرة على حكم نفسها بنفسها) فإن على فرنسا واجباً خطيراً لاينبغي أن تتردد في النهوض به وهو تعديل النظام الذي نخضع له تعديلا حاسماً ، ذلك النظام الذي لم يكتب له البقاء حتى اليوم إلا على حساب كرامتنا — ولم يقم إلا على الضغط والظلم والإرهاب وهي الرسائل المألوفة التي لامفر عنها لكل نظام أقيم على العسف والطغيان .

إن الشعب التونسي الذي يعرف حقوقه قد تفتحت عيناه على ضوء المبادىء والمثل التي غمرت العالم المتمدين ، وهو يطالب بتغيير حاسم في نظام حال بينه وبين بلوغه أمانيه ردحا طويلا من الزمان ، إنه يطالب الشعب الفرنسي بأن يرد له ثمرة انتصاراته التي نالها بشق الأنفس ، يطالب بحرياته وبنظامه الدستوري القائم على المسئولية والفصل بين السلطات .

وإنه لمن عجائب الأمور أن تدافع فرنسا دفاعا حاراً عن الشعوب

الضعيفة المضطهدة من دول أخرى بينما لاتزال هناك أمم تعانى الأمرين من حكمها .

إن خير برهان تقدمه إلينا على صدق دوافعها الإنسانية هو إقرار حرياتنا العامة الضيعة وتطبيق المعاهدات التى تربطنا بها نصا وروحا حتى لاتكون هذه المعاهدات حبرا على ورق .

إننا لنذكرها واجبها نحونا ، هل نذكرها بخمسة وأربعين ألفاً من قتلانا وجرحانا فى الحرب من مجموع المحاربين البالغ عددهم خمسة وستين ألفا وهبوا أرواحهم لحماية فرنسا فى ساعات الهزيمة المظلمة ، ولكننا نذكرها فحسب بأنها فى الوقت الذى تمد فيه الشعوب الواقعة تحت سلطانها بالخلاص وتعبر لها عن رغبتها فى تحريرها — وهى وعود أفلاطونية لا رجاء فيها — نذكرها بأن إيطاليا التى شعرت بتطور الأفكار والعقل والمعنويات بين شعوب العالم قد بدأت تعمل فمنحت طرابلس وهى تتمتع بالحكم الذاتى نظاما يكفل لها العدالة والحرية ، ومع ذلك فنحن لانصدق أن الشعب الفرنسى قد أنكر مبادئه أو أنه قد تنكر على هذا النحو الفظيع لكل ماضيه فى الثورة من أجل تحقيق الحرية المقدسة للافراد والجماعات على السواء .

وإننا لنبسط له مطالبنا واثقين ثقة وطيدة من أن تحقيقها فى القريب العاجل سيكون علاجا لما نقاسيه من عذاب لايحتمل . هذا ومامن فكرة عن كراهية الأجانب تخطر ببالنا أو تردد فى نفوسنا ونحن نضع على رأس مطالبنا :

١ — أن يعتبر تونسيا وأن يتمتع بكافة حقوق المواطن التونسى

وواجباته إذا رغب فى ذلك ـ كل من ولد أو أقام عشر سنوات متواصلة وبمحض إرادته على أرض تونس .

٢ — أن تكفل الحرية الشخصية كفالة تامة لايجوز عليها الاستثناء إلا فى الحالات القانونية التى يترك تقديرها لمحاكم القانون العام .

حرية العمل .

حرية الاجتماع .

حرية الرأى .

حرية النشر .

حرية التظلم .

أن لاتمس البيوت والممتلكات بسوء وبذلك يلغى هذا الإجراء الشاذ الذى تتبعه الحكومة فى تفتيش البضائع والممتلكات أومصادرتها .

أن يتساوى الجميع أمام القانون وأمام المحاكم العامة ، وبذلك تقتضى ويلغى الإعفاء من الضرائب الجمركية فيساهم كل بقدر طاقته وملكاته ودخله فى الصالح العام دون تمييز فى الجنس أو الوطن .

أن يكون لكل تونسى مهما تكن جنسيته أو ديانته التى ينتسب إليها الحق فى الالتحاق بالوظائف العامة على اختلافها والمعيار هو الكفاءة والاستحقاق وحدهما .

أن يكون للحكومة التونسية الحق فى إلحاق الأجانب فى وظائفها ، على أن تحتفظ للفرنسيين بالأولية فى الانتفاع بالمصالح العامة .

أما الأجانب فهم بحكم أعمالهم ووظائفهم مسؤولون أمام هيئات القضاء التونسية .

٣ — تنظيم السلطات العامة :

أن تكون السلطة التنفيذية وراثية فى الأسرة الحاكمة وأن يختار من بين أعضائها أكبرهم سناً وذلك وفقاً للقواعد المتبعة فى المملكة .

أما الأمر الذى يتولى شئون الحاكم والذى يجمع فى يديه كل مميزات السلطة التنفيذية . من سلطة تنظيمية وتعيين فى الوظائف المدنية والعسكرية ، ومن حقه فى منح الرتب فيكون مسئولا أمام المجلس الأعلى عن الأعمال التى تتم فى أثناء مباشرته لوظيفته وهذه المسئولية تشمل الوزراء الذين يجب عليهم أن يستقيلوا إذا ما سحب المجلس الأعلى ثقته منهم .

والسلطة التشريعية يتولاها المجلس الأعلى الذى يتألف من ستين عضواً من المواطنين التونسيين يعين رئيس الدولة عشرة منهم ، وينتخب الشعب باقى الأعضاء لمدة أربع سنوات وذلك فى انتخاب يجرى على نطاق واسع .

وتنتخب هيئة الجمعية العامة لمدة عام واحد على أن يعاد انتخابها ، وتكون هيئة المجلس الأعلى دائمة ويتفرع من هذا المجلس هيئة استشارية ينتخبها المجلس الأعلى نفسه ، وتنهض بالمهام العامة كإعطاء الرأى لرئيس الدولة أو للوزراء إذا طلب منهم إبداء الرأى فى الأمور التى لا تستوجب ضرورة اجتماع المجلس الأعلى وإعداد المسائل التى يجب أن يترك البت فيها للمجلس الأعلى وتعيين مواعيد الجلسات .

ويتمتع أعضاء الهيئة الاستشارية بالحصانة البرلمانية خلال مدة انتخابهم والسلطة التنفيذية أن تضع القوانين بالاتفاق مع المجلس الأعلى .

ولرئيس الدولة أن يوقع القوانين التى تصبح نافذة بعد نشرها فى الجريدة الرسمية للدولة ، ويجب أن يتم هذا النشر فى الشهر التالى لفرضها .

ويناقش المجلس الأعلى الأمور العامة والبرامج التى تهدف إلى تحقيق الصالح العام ويناقش فى كل عام الميزانية والضرائب وذلك فى حدود ما تسمح به الالتزامات والقواعد الدولية [1] .

٤ — أما مراكز الإدارة المالية (العمال) والقرى والمدن التى يجب أن تأخذ بنظام البلديات والقبائل فينبغى أن تكون لها جميعاً شخصيتها المعنوية وأن تزود بمجالس قيادة مستقلة منتخبة يرأسها القائد (العامل) . وينتخب العمد لرئاسة المجالس الأخرى .

٥ — إنشاء نظام تشريعى ذو سلطة قضائية مستقلة ممثلة فى جميع مراتبها ودرجاتها . إن العدالة يجب أن تكون صادرة عن السيادة التونســية .

ونحن نطالب بإعادة تنظيم المحاكم التونسية وخاصة (الشرعية) وهى محكمة ثابتة للقانون العام على أسس إدارية سليمة عادلة ، ويستثنى من ذلك محاكم الشريعة إسرائيلية وفرنسية التى يجب أن تنظر فى الأحوال الشخصية المسلمين واليهود والأوربيين على التتابع .

إلغاء المحاكم الاستثنائية ووضع نظام كامل باللوائح ونشره رسمياً بلا إبطاء .

٦ — حرية التعليم :

أن يكون التعليم فى المرحلة الأولية إجبارياً للأولاد وأن يكون باللغة العربية ، ويصبح تعليم اللغات الأجنبية إجبارياً فى المراحل الثانية والعالية على أن تكون للغة الفرنسية الأفضلية على غيرها من اللغات .

التدرج فى إنشاء مدارس التعليم الثانوى والصناعى والعالى والمهنى وذلك كلما اقتضت الحاجة إنشاؤها .

---

(١) المدريات .

إنشاء مدرسة عالية من معلمين تونسيين وذلك لتوطيد نظم التعليم العربي .

جمع مبالغ وافرة من المال ينفق منها على معاهد تتولى أمور التربية العقلية والخلقية والمهنية للشعب ، وأن تخصص ربع سنوى للشبيبة التونسية المبعوثة إلى جامعات أوروبا .

٧ — مسح الأراضى والإبقاء على نظام المال العقارى المنصوص عليه فى معاهدة « تورنس » الاعتراف للقبائل بحق الملكية للأراضى التى تعيش عليها .

تغيير نظام المحاكم المختلطة وتحويلها إلى محاكم مؤلفة من قضاة حقيقيين لهم الاستقلال الكافى وأن يكون المرجع فى أحكامهم دائماً إلى جهة الاختصاص وهى المحاكم الشرعية وهى الهيئة التشريعية الوحيدة المختصة بمسائل الملكية . وأن يشترك التونسيون على قدم المساواة مع الأجانب فى شراء أراضى الدولة .

أن يحال بين الحكومة وبين التدخل فى المنشآت الاقتصادية الخاصة بالأفراد إلا إذا كان المقصود من التدخل الإشراف عليها لحمايتها وتشجيعها وذلك من الصفات الطبيعية المألوفة من حكومة تدرك وظيفتها إدراكا سليما .

أن يكون من أول ما يعنى به النشاط الإدارى هو إصلاح نظام الرى والدعاية وتعميم الأساليب النافعة للصالح العام . تنظيم الثروة القومية من زراعة وتجارة وصناعة وتشجيع التبادل .

٨ — تعميم الأعمال التى تهدف للصالح العام فى البلاد حيث تقتضى

الضرورة بالقيام بها على أن تراعى فى ذلك المصالح الاقتصادية وحدها فلا يكون الغرض منها منفعة شخصية لطبقة معينة من السكان .

٩ — أن يكون لطوائف العمال والموظفين والصناع والمستخدمين الحق فى تأليف نقـــابات مهنية وأن يكون لهم حق الإضراب عن العمل .

١٠ — أن تشرع قوانين اجتماعية تهدف إلى حمـاية الطفل والمرأة والعجائز وأن يصلح من نظام المساعدة والإحسان والإغاثة .

ميثاق المؤتمر الوطني العام

الذي أجمعت عليه ووقعته نواب الأحزاب والهيئات التونسية

إن المؤتمر الوطني التونسي المنعقد في ٢٦ من رمضان المعظم عام ١٣٦٥ الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ — بعد أن درس حالة البلاد السياسية واستمع لمختلف الخطباء صادق بالإجماع على العريضة التالية :

حيث أن البلاد التونسية كانت قبل سنة ١٨٨١ دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة العثمانية برابطة روحية أكثر منها سياسة وحيث أن سيادة البلاد معترف بها من جميع الدول وقد أيدتها المعاهدات العديدة التي أبرمت مع الدول الأجنبية .

وحيث أن فرنسا التي كانت تؤيد نظرية استقلال البلاد التونسية لدى الحكومة العثمانية قد فرضت على تونس معاهدة وقع عليها الأمير الصادق باي تحت الضغط ولم يصادق عليها الشعب .

وحيث أن معاهدة باردو لم تكن لفصل البلاد التونسية عن المجموع الدولي ولم تبلغ سيادتها الخارجية والداخلية .

وحيث أن الحماية قد استحالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام استغلالي استعماري يجرد به الحامي المحمي من سيادته ومن خيراته تجريداً منظماً في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيها بوساطة بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة وحلت محل الدول المحمية في مباشرة السيادة والتصرف في الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لسمو الملك حتى أصبح حضرته شبيهاً بموظف شرفي سامي مضغوط على حريته الشخصية كما أن وزراء الدولة التونسية الذين نزلوا بهم إلى لقب وزراء سمو الباي صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل وكما أن العمال أصبحوا أعواناً ينفذون أمر المراقبين الفرنسيين وكذلك نزعت في جميع الميادين الأخرى سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندت لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث أن تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي اعتداء جديد على السيادة التونسية ونقض خطير لأساس الوضعية الدولية للحماية .

وحيث أن فرنسا بعد ما التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي المنصف باي متعدية على القواعد الأصولية للدين الإسلامي .

وحيث أن هـــذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا هو حكم ذاتي وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسئوليات .

وحيث أن الدولة الحامية سلكت منذ بداية عهد الحماية سياسة تفقير الأهلي بتجريده من أخصب أراضيه وبمنح الموظفين (وجلهم فرنسيون) أكثر من ثلثي ميزانية لا مراقبة عليها مستمدة من نظام جبائي مبني على العدد لا الثروة وبإخضاع البلاد التونسية لسياسة مالية جمركية وتجارية مضرة بالاقتصاد التونسي بدون أن تفيده في مبادلاته مع البلاد الأجنبية .

وحيث أن هذه السياسة كانت نتيجة سياسة تعمير البلاد بالفرنسيين من معمرين وموظفين ومن طريق التجنيس الذى بعد أن فتح فى وجه التونسيين والمالطيين والروس الملوكيين من أتباع (فرانجيل) واللاجئين الأسبان صار يستميل الايطاليين حتى اليوم لتنمية عدد المواطنين الفرنسيين بالنسبة لعدد التونسيين بعد تجريد البلاد من صبغتها التونسية .

وحيث أن الإسراف المالى الذى أوجده هذا التعمير الفرنسى الجائر قد أعجز الحماية عن الوفاء بواجباتها الاجتماعية نحو المسلمين فى ميادين التموين والسكنى والصحة العامة والتعليم .

وحيث أن ذلك أدى بالدولة إلى إهمال كل ما يتعلق بتحسين حالة الأفراد والاعتناء بمصالح رأس مالية متفوقة ولم تقم برسالتها التمدينية التى يحاولون من أجلها تبرير نصب الحماية على البلاد .

وحيث أن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتجول حتى أن الخمس والستين سنة التى مرت على الحماية قضى منها التونسيون أكثر من عشرين سنة تحت الحكم العسكرى العرفى والباقى تحت رقابة البوليس .

وحيث أنه فيما يخص الأمن قد نكثت الدولة الحامية عهدها بتسليمها البلاد لدول المحور بينما كان المحميون يدافعون دائماً عن قضية فرنسا وقضية حلفائها ويبذلون دماءهم فى هذا السبيل .

وحيث أن التضحيات البشرية والمساهمات فى المجهود الحربى اللتين بذلتهما الأمة التونسية واللتين تنوسيتا بعد الحرب العالمية من شأنهما أن يستوجبا إلغاء الحماية وتحرير البلاد التونسية .

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام وقتى

وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن لها بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث أنه لا يمكن من جهة أخرى لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة فى تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافس بين الدول ومثاراً للمشاكل الدولية قد عبرت الأمم المتحدة عن استنكار حاله بحكم صريح وكان من بين الأهداف التى خاضت من أجلها غمار الحرب (حق الشعوب فى اختيار صورة الحكم الذى ترتضيه لنفسها واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التى انتزعت منها قهراً) .

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة (هوت سبرينق . درن برطون . اكس ومونت . ترايلنت وسان فرانسيسكو) وقد كانت فرنسا من الدول الاستعمارية التى صادقت على المبدأ القائل بأنه ليس لأى أمة الحق الثابت الدائم فى حكم شعوب لا تملك زمام أمورها :

فلهذه الاعتبارات يصرح المؤتمر التونسى الوطنى بأن الحماية نظام سياسى واقتصادى لا يتفق مطلقاً مع مصالح الشعب التونسى المعنوية ولا مع حقه فى التمتع بسيادته ويؤكد بأن هذا النظام الاستعمارى وبعد تجربة خمس وستين سنة قد حكم على نفسه بالإخفاق ويعلن عزم الشعب التونسى الثابت على السعى فى استرجاع استقلاله التام وفى الانضمام لجامعة الدول العربية ومجلس الأمم المتحدة والمشاركة فى مؤتمر السلام . اهـ .

هذا هو الهدف الذى أضحت الأمة التونسية تعمل لتحقيقه معرضة عن كل سياسة لا تتفق معه أو تناقضه حقق الله الأمل ورزقنا التوفيق والإخلاص فى العمل .

وثائق المفاوضات

بينا فيما مضى إن إثارة القضية التونسية قد ابتدأت بعد أن قررت لجان الحزب الدستورى الجديد التى ألفها لوضع نص دستور تونسى بإعلانه إن ملك البلاد هو وحده مصدر السلطات بتصريح ورسالة صدرا عن جلالة الملك يطالب فيها من رئيس الجمهورية الفرنسية بإدخال إصلاحات على نظام الحكم فى المملكة التونسية داخل نطاق الحماية . وننشر هنا نص ما عثرنا عليه من الوثائق المتعلقة بطلب الإصلاحات والتفاوض بشأنها مع الفرنسيين . مبتدئين برسالة ملك تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١١ ابريل عام ١٩٠٥ ونصها :

الحمد لله . . . صديق العزيز .

اعتباراً لقوانين التطور الإنسانى التى لا يمكن تجاهلها لأن تجاهلها يؤدى إلى إثارة أزمات من الواجب تحاشيها بأى ثمن واتقاؤها فإننا قدرنا أن من واجبنا المقدس نحو رعايانا المخلصين أن نكلف ممثل فرنسا لدينا فى مناسبتين أثناء حفلات رسمية بإعلامكم برغبتنا الملحة فى تحقيق إصلاحات سريعة وجوهرية لغاية إيجاد حل سعيد لجميع مشاكل النظام الذى تتحمله تونسنا العزيزة فى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وشعبنا الذى يخضع لتيار التطور والتقدم الجماعى لكل الشعوب قد أظهر بصفة محسوسة رغبته فى البقاء بجانب الشعب الفرنسى النبيل أثناء الحربين الكبيرتين لغايته المساهمة فى انتصار الحق وتجديد إقامة مبادىء السلم فى دائرة الوفاق والكرامة وخير الجميع .

تلك هى الغاية السامية التى يهدف إليها شعبنا الذى يدرك تمام الإدراك حقوقه وواجباته وبالنظر لعدم حصول أى نتيجة من السعيين المذكورين

ومخافة أن تتمخض بوادر الضجر لدى شعبنا عن يأس قد يثير ما نحرص على تحاشيه فقد بادرنا بالتوجه مباشرة إلى فخامتكم .

واعتقادنا الراسخ أنكم ستتفضلون بصرف اهتمامكم إلى هذه الشكلة الخطيرة إيجاداً للحل الذى تقتضيه الأحوال العالمية وتمليه المودة الخالصة والثقة المتبادلة اللتان ما انفكتا تهيمنان على العلاقات الرابطة بين بلدينا .

وتقبلوا مع تحياتنا عبارات مودتنا الخالصة .

واستجابة لهذه الرغبة أقيلت وزارة مصطفى الكعاك التى كانت قائمة إذ ذاك . وشكلت على أثرها وزارة السيد محمد شنيق التى أونيط بها التفاوض مع الحكومة الفرنسية فى تحديد الإصلاحات التى يراد إدخالها على تونس . وبعد انقضاء مدة على المفاوضات التى وقعت فى تونس وفى باريس أجابت الحكومة الفرنسية بمذكرة قدمتها للحكومة التونسية فى تحديد الاصلاحات التى يراد إدخالها على تونس تقول فيها إنه لا يمكننا — الحكومة الفرنسية — التنازل عن المشاركة فى حكم البلاد ولزوم وجود الفرنسيين ضمن الهيئات المنتخبة التونسية واعتبار أن السلطة فى البلاد التونسية سلطة فرنسية تونسية مزدوجة . . فكان رد الحكومة التونسية بعدم قبول هذا الوضع الجديد الذى تريده فرنسا أن تفرضه على البلاد دون أن تخوله إياه القوانين الدولية ولا الحقوق العامة ولا المعاهدات . وبذلك انقطعت المفاوضات ونضع هنا النص الكامل للرد الوزارى على المذكرة الفرنسية ورد الحزب الحر الدستورى التونسى — القديم — على نفس المذكرة الفرنسية أيضاً .

كان رد الحكومة الفرنسية فى ١٥/١٢/١٩٥١ عن المذكرة التونسية المقدمة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥١ تحولا جديداً فى تاريخ العلاقات بين تونس وفرنسا . حيث تأكد التونسيون أن الوعد

بالاستقلال الداخلى كان من قبيل الكلام المعسول ولم تكن السلطة الفرنسية تقصد به إلا كسب الوقت ، وتحويل التونسيين عن هدفهم الأسمى — الاستقلال التام — إذ أننا لو نظرنا إلى حقيقة واقع المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا لوجدنا أن الاستقلال الداخلى كائن وموجود لولا الاستثناءات والتدخلات المباشرة فى شئون الدولة التونسية لكان هذا الاستقلال ثابت الوجود .

شنيق فى باريس :

وفى ١٩٥١/١٢/١٢ اضطر السيد محمد شنيق إلى مغادرة تونس للاتصال بالفرنسيين هناك للحصول على رغبات تمكنه من مواجهة ضغط الشعب التونسى المتزايد ضد حكومته وضد المشاركة ، ولأجل هذا دارت تلك المباحثات الغير رسمية . وعلى أثرها عقد السيد شنيق مؤتمراً صحفياً فى فندق « ريتو » تحدث فيه عن العلاقات بين تونس وفرنسا ، ووزع مذكرة جاء فيها إن العلاقات بين البلدين تمر الآن فى أزمة خطيرة . وقال إن الوفد التونسى الذى يرأسه جاء إلى باريس منذ شهرين ولكن محادثاته لم تؤد إلى نتيجة . وأن الجانب الفرنسى أعلن تأجيل هذه المباحثات . وقال شنيق إنه يخشى أن يؤدى هذا الفشل إلى نتائج وخيمة بالنسبة إلى علاقات تونس مع فرنسا . ثم ختم كلامه بقوله : إن سيادة تونس الداخلية مخنوقة من الناحية العملية وأن التونسيين يضجون من اشتراك الفرنسيين القاطنين فى تونس فى الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية .

مذكرة حكومة شنيق رداً على مذكرة ١٥ ديسمبر الفرنسية :

نضع هنا النص الكامل للمذكرة التى بعثت بها حكومة السيد محمد شنيق رئيس الوزارة التونسية على مذكرة الحكومة الفرنسية المؤرخة فى ١٩٥١/١٢/١٥

حضرة الرئيس :

إنى بمجرد عودتى إلى تونس لم أتوان عن إطلاع مولاى المعظم صاحب الجلالة سيدنا محمد الأمين باشا باى عن نتيجة المأمورية التى تشرفت بأدائها لدى الحكومة الفرنسية بمشاركة زملائى أصحاب المعالى صالح بن يوسف و محمد بدره و محمد سعد الله .

وإن مضمون مكتوبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر الماضى والموضح لموقف الحكومة الفرنسية من القضية التونسية قد استرعى اهتمام صاحب الجلالة السامى بصورة خاصة . وهأنا أوافيكم بجواب حكومة ملك تونس عن لسان جلالته وباتفاق تام مع كافة زملائى الوزراء .

إن وجهة نظركم المبينة فى رسالتكم بكامل الوضوح ترتكز خاصة على الحقوق التى تتمسك بها فرنسا لنفسها ولرعاياها المقيمين بالمملكة التونسية وباعتبار صنيعها لمدة سبعين سنة منذ انتصاب الحماية .

ومما يثير الاندهاش أن يستثمر هذا الصنيع الذى لم يدر بخلد أحد جحوده لترجيح كفة النقاش فى مداولة قانونية أكثر منها سياسية .

على أن صنيع فرنسا الذى لا يسمح المجال بالخوض فى أغراضه ومرماه لا يبرر بحال إبقاء شعب كامل تحت القيد والحجر ، فضلا عن عرقلة أمانيه المشروعة .

فإن لفرنسا مطالب بتونس ، والحكومة التونسية المعبرة عن رأى صاحب الجلالة ورعاياه لم تتردد عن اعتبار هاته المصالح بل عرضت صوراً لضمانها حسبما أكدته مذكرة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وكذلك الحكومة التونسية لهى على استعداد تام لضمان مصالح فرنسا فى تونس وإن لم تتفق وجوباً مع مصالح فرنسا حسب رأى صحيح ثابت عبر

عنه أحد كبار وزراء الجمهورية الثالثة . إلا أن هاته المصالح مهما كانت مرعية لا يمكن لها بحال أن تكتسي صبغة حقوق سياسية تجيز لهم المشاركة في دواليب الحكم والنيابة .

ولسنا في حاجة للاشارة لما في ذلك من الاشتباه والخطأ الذي يؤول إقرارها إلى العبث بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وإلى نكران المبادىء المسلم بها في القانون الدولي في ميدان الإسعاف بين الدول .

هذا وإن تشريك فرنسي تونسي في المؤسسات السياسية لبلادنا لهو إقرار لمبدأ السيادة المنافي للقانون ، وإقرار للاخلال الناشئة عن الحكم المباشر بالرغم من استنكار الدستور الفرنسي له وبالرغم مما جاء في نفس تصريحاتكم في مجلس الجمهورية أولا ثم على منبر الأمم المتحدة بمناسبة الخوض في قضية مراكش . وإن مبدأ هذا التشريك لو سلم به لخول لرعايا كل دولة تسعف دولة أخرى في الميادين المالية والفنية والثقافية حق المشاركة في دواليب الحكم والنيابة بالبلاد المتعسفة .

وفيما يتعلق بالإسعاف المالي الفرنسي بوجه خاص ، فمن الإنصاف أن نذكر أنه عبارة عن قروض يجب على البلاد خلاصها أصولا وفوائض مرسومة بالميزان الدولي في صورة دفوعات سنوية بعنوان الدين التونسي .

ولئن كان لا ينكر أن فوائد التسبيقات المالية تشمل البلاد وسكانها بصفة عامة في الحقيقة عائدة بصفة خاصة على المنشئات المستلزمة لغالب ثروة البلاد الطبيعية ووسائل النقل وإنتاج الطاقة تلك المنشئات التي يكاد يكون العنصر التونسي مفقوداً منها .

***

وفى الحقيقة ياسيدى الرئيس إنه من المؤلم أن نشاهد دائما وأبداً التذكير بنعم فرنسا بينما نرى فى الوقت نفسه السكوت سائداً على مساهمة الشعب التونسى فى المحن التاريخية التى أصابت الأمة الفرنسية . فهل نسيت بعد التضحيات فى الأنفس أثناء حربين عالميتين ، وأثناء جميع العمليات الحربية الفرنسية بأفريقيا وآسيا ، تلك المساعدات التى قدمتها البلاد التونسية لفرنسا من تموين ويد عاملة ، وتلك الكوارث والآلام والأحزان التى حلت بالبلاد التونسية من جراء الحرب التى دامت ستة شهور بترابها . أفهل تبقى بلادنا بالرغم من كل ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد .

وإنى أستبعد ياحضرة الرئيس أن يكون لكم ولرجال الدولة الفرنسية مثل هذا الرأى إذ أن القضية التونسية لجديرة بأن ينظر فيها بعلو نظر يحول دون إزالتها إلى حضيض النقاش فى الأرقام والموازنات .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية تعرب عن كل تحفظاتها واحترازاتها بالنسبة للقواعد التى وضعها مكتوبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر .

لقد كان مكتوبكم يرمى إلى اعتبار التحويرات التى صدر فى شأنها الأمر العالى بتاريخ ٨ فبراير المتعلق بنظام السلطة التنفيذية والوظيفة العمومية تحويرات نهائية قصد المطالبة بإنجاز مشروع إصلاح نظام البلديات ومن الجدير بالذكر « أن التحويرات المومأ إليها هى تحويرات شكلية أكثر منها أساسية وأن وصفها بالنهائية ليس له أدنى مبرر بحجة أن ممثل الحكومة الفرنسية لم يتردد عن الاعتراف فى مكتوب رسمى بتاريخ ١٩ مايو ١٩٥١ بأن هاته الإصلاحات لم يكن لها أى صبغة نهائية بل هى مرحلة نحو إقامة الحكم الذاتى بالمملكة التونسية » .

فيستنتج من رسالتكم أن سياسة المراحل . تلك السياسة التي ترتكز حسب تعبير المقيم العام في خطابه المؤرخ في ١٣/٦/١٩٥٠ على مبدأ تقوية شخصية الحكومة التونسية وتنمية وسائل عملها لتصبح أداة صالحة لترقية المؤسسات التونسية وقع العدول عنها لفائدة البحث عن إصلاح النظام البلدي بينما يعتبر صاحب الجلالة وحكومته أن النظام البلدي غير ثانوي بل هو جزء لايتجزأ من جوهر النظام النيابي بالمملكة التونسية .

فعندما تقدم الحكومة الفرنسية هذا الإصلاح كوسيلة أولية ضرورية لتنمية الديمقراطية التونسية تصرح الحكومة التونسية بغاية الارتياح أن القاعدة الأساسية لكل ديمقراطية هي أولا وبالذات « السيادة الموحدة » فبدون وحدة السيادة الواجب الاعتراف بها قبل فتح كل مداولة تصبح الديمقراطية التونسية صورة مشوهة للديمقراطية الحقة ويصبح الوضع الذي تتمثل فيه هذه الديمقراطية وهما وغرور .

وعندما تؤكد الحكومة التونسية (مبدأ وحدة السيادة) فإنما هي تعبر بكل صدق عن إرادة مولانا المعظم التي أعرب عنها بوضوح في خطاب ١٥ مايو ١٩٥١ والتي تقضي بالسير بالنظام الملكي التونسي نحو نظام ملكي دستوري يتماشى والطموح القومي من جهة ومع المعاهدات في أسمى معانيها من جهة أخرى .

على أن خطابكم المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد أهمل هذه الناحية الأساسية للقضية التونسية وقد أدى إلى نكث ما تعهدت به فرنسا في يوم ١٢ مايو ١٨٨١ إلى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وذلك بتمسككم الصريح بمبدأ تشريك الفرنسيين في تسيير الدواليب السياسية في المملكة التونسية .

إن حكومة صاحب الجلالة الشاعرة بأنها أظهرت نهاية المجاملة والتسامح أثناء قيامها بمهمتها التفاوضية الشاقة لا يسعها أن تأسف للاعراض الذى منيت به الحلول الرشيدة المقدمة من الجانب التونسى منذ عام ونصف تقريبا .

ومما لا شك فيه أن موقف حكومة الجمهورية وإن كان محل كامل الرضى والاستحسان من قبل شق الجالية الفرنسية المعارض أشد المعارضة للتطورات الضرورية فقد أدخل على جميع التونسيين وبالأسف شديد الحيرة والأسى .

وإنى وزملائى لما لنا من الشعور السامى بمسؤليتنا لنحتفظ لأنفسنا تجاه هذه الحالة بحق استخلاص جميع العبر والنتائج لاتباع السلوك الذى تقتضيه المصالح العليا التى هى فى عهدتنا والسلام .

بيـــان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي

حول الرد الفرنسي

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي بعد درسها المستفيض لرد حكومة الجمهورية الفرنسية على المذكرة المقدمة بها في ٣١ أكتوبر عام ١٩٥١ .

لتعجب من إثبات مبدأ السيادة المزدوجة من طرف حكومة الجمهورية الفرنسية في ردها المذكور مع أن هذا المبدأ هو مخالف مخالفة صريحة للقانون الدولي وللمعاهدات المفروضة على البلاد التونسية .

واللجنة التنفيذية تلاحظ :

أولا — مشاركة الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية في نظامى الإدارة والنيابة لا يمكنها أن تعتبر سوى خرقا لهذا القـــانون الدولي وتلك المعاهدات نفسها .

ثانياً — أن التأكيد من طرف واحد بوجود « ارتباط نهائي » بين بلادين يعد مخالفة لروح ومفهوم الفصـل الثاني من معاهدة باردو الذي ينص على أن الحماية وقتية .

ثالثاً — أن إصلاحات ٨ فيفري عام ١٩٥١ كانت إصلاحات تراجعية أكسبت الحالة الواقعة صبغة المشروعية ودعمت الامتيازات الفرنسية بهذه الديار .

رابعاً — أن تشكيل لجنة مختلطة لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها

لإنشاء نظام نيابي على قاعدة المشاركة الفرنسية — التونسية لا يمكنه بحال أن يرضى الشعب التونسي .

خامساً — أن مثل هذه المبادىء وتلك الاصطلاحات هي بعيدة كل البعد عن إمكانية قوادنا نحو استقلالنا التام أو حق استقلالنا الداخلي الذي كان وقع وعدنا به وبصفة رسمية باسم الجمهورية الفرنسية في شهر جوان عام ١٩٥٠ سواء على لسان وزير خارجيتها أو على لسان نائبها بهذه الديار

سادسا — أن المشاركة الواقعية التي كان تم إقرارها بدون موافقة التونسيين أنفسهم بل بواسطة القوة المسلحة لا يمكنها بحال أن تكسب الحامي أي حق بهذه البلاد .

إن تلك المشاركة التي كانت طيلة سبعين سنة مشاركة السيد لعبده المحظوظ المستثمر لأولئك الذين يعدون بمئات الآلاف ممن لا يزالون يسكنون الغيران والأكواخ تلك المشاركة قد كانت نتيجتها تفقير التونسيين المادي وإفلاس نظام الحماية .

سابعاً — إن المشاركة المثمرة لا يمكنها أن تتصور إلا على قاعدة الاستقلال التام والمساواة الكاملة والحرية الشاملة لكلا للطرفين المتعاقدين

لذلك وإزاء عدم التفاهم البادي عن الحكومة الفرنسية في هذا الصدد فإن اللجنة التنفيذية تحتج بكل قواها ضد كل تصريح من طرف واحد والذي لا يمكن أن يسأل عنه التونسيون البتة .

على أن التونسيين العازمين على التخلص من نظام سياسي لا يتلاءم وحقوقهم الشرعية ومصالحهم الحيوية يحتفظون بحقهم في الالتجاء إلى طرائق العمل التي يرونها ناجعة وخاصة إلى كل المنظمات الدولية التي حكمت على الاستعمار حكمها النهائي وقررت مبدأ حق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها

عن اللجنة التنفيذية

الكاتب العام : صالح فرحات

بلاغ من الوزير الأكبر للمملكة التونسية

اتصلنا من صاحب الدولة سيدى محمد شنيق الوزير الأول للملكة التونسية بالبلاغ التالى :

بعد انقضاء سبعة عشر شهراً فى المفاوضات سواء بتونس أو بباريس لم يتحقق الاتفاق بشأن طرق وصور تطبيق الاستقلال الداخلى للبلاد التونسية الذى وعد به على رءوس الاشهاد .

ولقد كشفت النظرية التى عبر عنها الجواب الفرنسى المقدم بتاريخ ١٥ ديسمبر على مذكرة ٣١ أكتوبر التونسية القناع عن خلاف جوهرى بين الوزارة التونسية والحكومة الفرنسية فيما يخص طريقة إبراز وصوغ النظام السياسى التونسى .

وإزاء هذا الخلاف القانونى والسياسى فى آن واحد واجتنابا لحلول اليأس أجمع الوزراء التونسيون على وجوب الاتجاه إلى أكبر هيئة احتكام أممية .

وهكذا فإن إبلاغ القضية لمجلس الأمن من شأنه أن يسمح بإيجاد تسوية للخلاف وفقا لمبادىء دستور الأمم المتحدة والالتزامات المحررة تسوية عمادها الوساطة الودية المنصفة .

ونحن نعتقد أن هذا الاتجاه لمجلس الأمن ليست ظاهرة عدائية نحو فرنسا بل وسيلة وفرصة تمكن المسؤولين الفرنسيين من العناية بالحالة وتقديم الحل العادل الذى تستحقه .

لذا لايمكن أن يقبل العقل المحافظة على الخلط فى السيادة بتونس وهو مايتناقض مع المعاهدات ولايتفق بحال مع التطور العالمى والمصير الذى

يريدونه لايمكن قبوله بحال خصوصاً وقد شاهدنا كيف أن شعبا مجاوراً وصديقاً لنا قد منح السيادة الكاملة فى حين أن مرتبته من التطور لايمكن أن تقارن بمرتبة شعبنا .

لذلك فلا لوم علينا إذا ماوقفنا موقف الدفاع عن مصالحنا وعن صيانة سيادتنا بالعزيمة والثبات اللذين يتطلبهما ذلك الدفاع فى حين نرى غيرنا يبدون من الحمية والاستماتة الشىء الكثير فى سبيل المحافظة على امتيازاتهم .

بلاغ الوفد الوزارى التونسى فى باريس المسلم إلى الصحف الأجنبية عن مهمة الوفد

باريس — سلم الوفد الوزارى التونسى للصحافة البلاغ التالى الذى أعلن فيه تقديم الخلاف الفرنسى التونسى إلى مجلس الأمن .

لقد أتينا لنبلغ مجلس الأمن الخلاف القائم بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية خلاف لم يتم حله بطريق المفاوضات التى جرت مع الحكومة الفرنسية مدة عشرة أشهر سواء بتونس أو بباريس .

وإن موقف الحكومة التونسية قد ضبط وحدد فى مذكرة قدمت للحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ اكتوبر وهذه المذكرة تحدد الطرق التى يتم بها تحقيق الاستقلال الداخلى الذى وعدت به فرنسا تونس على رءوس الأشهاد .

« وفى يوم ١٥ ديسمبر الماضى أجابت الحكومة الفرنسية على المقترحات التونسية بالرفض مؤكدة بالخصوص ضرورة مشاركة فرنسا تونس فى نظامنا السياسى الحاكم زد على ذلك أن الجواب الفرنسى يعتبر الوضع

الراهن وضعا نهائيا فى العلاقات التى تربط تونس بفرنسا وذلك خلافا ونقضا لما جاء فى نصوص معاهدة ١٢ ماى ١٨٨١ الذى تم تأكيد صبغتها الوقتية .

« وإن موقف الحكومة الفرنسية هذا قد جعل أسس العلاقات الفرنسية نفسها محل النظر من جديد كما أن هذا الموقف قد ضاعف حالة التوتر السياسى بتونس .

« واعتمادا على حق كل دولة سواء كانت عضوا بالأمم المتحدة أم لم تكن فى الالتجاء إلى أرفع هيئة احتكام أممية لتسوية ما يجد من خلاف بينها وبين دولة أخرى فقد قدمت تونس الخلاف القائم بينها وبين فرنسا أمام مجلس الأمن .

« وتونس مقتنعة بأن مجلس الأمن سيجد بعد اقتناعه بالشكوى التونسية حلا لهذا الخلاف حلا يتفق مع المبادىء والأغراض التى نص عليها دستور الأمم المتحدة ويهدف للتسوية بالوسائل الكفيلة بضمان استقرار العلائق الطيبة بين الأمم » .

وتبعا لما أوضحناه سابقا من أن انقطاع المفاوضات وحملة الرأى العام على المفاوضين وعزم الحزب الحر الدستورى التونسى[1] على تقديم شكوى لمنظمة الأمة فى طلب الاستقلال لتونس . وتحت هذه العوامل قام وفد وزارى يتكون من وزير العدل وهو سكرتير الحزب الدستورى الجديد ووزير الشئون الاجتماعية إلى باريس لتقديم شكوى لمنظمة الأمم يتجلى نصها والغرض منها فى البلاغ الذى نشر بشأنها رئيس الوزارة التونسية والبلاغ الذى أذاعه الوفد الوزارى لدى منظمة الأمم بشأنها ونصها :

---

(١) الحزب القديم .

نص المذكرة

التى بعث بها المقيم العام الفرنسى الجديد
إلى جلالة الملك بشأن الشكوى التونسية إلى مجلس الأمن
ونص جواب صاحب الدولة سيدى محمد شنيق عليها

ثم إن محاولة تقديم القضية التونسية من طرف الوفد الوزارى لمنظمة الأمم قد أثار من طرف حكومة فرنسا على شرعية هذه الشكوى فأجابت الحكومة التونسية على ذلك الاعتراض بالمذكرة التالية :

***

نشر الوفد الوزارى التونسى النازل الآن بباريس فى صباح يوم الأربعاء نص الرسالة التى قدمتها الحكومة التونسية جوابا على ملحوظات السفير الفرنسى المسيو دى هوتكلوك للجناب العالى دام له العز والنصر . والمعلوم أن الملحوظات قدمت لعاهل تونس المعظم من طرف المقيم العام للجمهورية الفرنسية بعد عرض الدعوى التونسية على منظمة الأمم المتحدة وقد أذاع الوفد الوزارى التونسى مع النص الحرفى للرسالة بيانا جاء فيه إنه مما له مغزاه أن جلالة الملك المعظم قد كلف وزيره الأول سيدى محمد شنيق بالجواب باسم جلالته عن الملحوظات المذكورة . وبذلك قدم العاهل المفدى دليلا جديداً على اتفاقه التام مع وزرائه .

ومما أثبته البيان الذى نشره الوفد الوزارى التونسى صباح يوم الأربعاء بباريس أن ملحوظات السفير الفرنسى قدمت شفاهياً وكتابة .

كما أعلم الوفد الوزارى بأن نص الجواب قد عرض على مجلس الأمن .

النص الحرفى لجواب
صاحب الدولة سيدى محمد شنيق

جناب السفير

إن جلالة ملكى المعظم مولاى محمد الأمين باشا باى قد تفضل أثناء موكب الطابع المنعقد صباح هذا اليوم رغبة منه فى الإعلان بصفة لا ريب فيها عن احتفاظه بالثقة التامة الكاملة التى يشرف بها وزراءه بتكليفى بالإعراب عن رأى جلالته وأوكد لكم التصريحات الشفوية التى بادرتكم بها أثناء المحادثة التى حظيتم بها فى يوم ١٥ من الشهر الجارى .

إن الدواعى الأصلية للحالة المؤسفة التى أصبحت عليها العلاقات الفرنسية التونسية ليست من فعل الوزارة التونسية بل إنها ناتجة عن سلوك وزارة الخارجية للجمهورية الفرنسية .

وبدون أن نخوض فى التفاصيل نرى أنه من المفيد أن نذكر فقط بالتصريحات التى فاه بها م م . روبير شومان وبيريى على رؤوس الأشهاد والتى أكدت أثناء محادثات باريس فإن تلك التصريحات قد بعثت فى نفوس جميع طبقات السكان التونسيين الأمل المشروع فى تحقيق أمانيهم التى أبلغت إلى رئيس الجمهورية الفرنسية برسالة ملكية مؤرخة بيوم ١١ إبريل ١٩٥٠ التى تجدون نسخة منها مصاحبة لهذا الجواب والتى ما برحت عبارتها محتفظة بجدتها فى الوقت الحاضر . ثم موقف جلالة الملك تجاه هذه الأمانى قد عبر عنه من جديد فى خطاب العرش يوم ١٥ ماى ١٩٥١ .

لذلك يفهم جلياً لماذا قوبل جواب فرنسا المؤرخ بيوم ١٥ ديسمبر على المذكرة التونسية المؤرخة بيوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١ باستياء عميق جداً .

فهذا القرار القاسى قد كان له وقعه الأليم فى نفس الشعب التونسى سرعان ما أثار حركة رد فعل جامعة تمثلت فى المظاهرات التى يخشى أن تتطور تطوراً جدياً بحيث تعكر صفو الأمن العام لدرجة خطيرة .

ومن جهة أخرى فإن رد الفعل الحاصل من الجواب المذكور يمكن استغلاله لغايات لا تتفق مع الطريق الذى اختطته الوزارة التونسية لنفسها وهى المنصرفة للقيام بمهمتها بكل إخلاص فى نطاق المعاهدات .

ومن المفيد التذكير بهذه المهمة التى غايتها إجراء مفاوضات تهدف لوضع حد للادارة المباشرة التى نبذتها الحكومة الفرنسية نفسها ولتحقيق الاستقلال الداخلى لتونس ذلك الاستقلال الذى وعدت به فرنسا على رؤوس الأشهاد .

غير أن المفاوضات التى استمرت عدة أشهر قد انتهت بكل أسف إلى تقديم الجواب السلبى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وهكذا رأى الوزير الأول التونسى المتمتع بثقة جلالة الباى وثقة الشعب التونسى والذى لا هم له إلا تهدئة الخواطر أن من واجبه عدم التردد فى الاستنجاد بوساطة الأمم المتحدة الودية .

وهذه البادرة كان فى الإمكان توقعها بالنظر لما جاء فى الرسالة التى بعث بها الرئيس بليفن يوم ٦ ديسمبر إلى الوزير الأول التونسى والتى أكد فيها « بأنه لا يؤاخذ الوزارة التونسية المقدرة لمسئولياتها عندما ترى أن تقرر موقفاً يتفق مع المصالح العليا التى تقوم هى بأعبائها .

ومن جهة أخرى فإن المحادثة الأخيرة التى أجريت مع الرئيس شومان يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥١ قد أكدت للوزراء التونسيين أن محادثات باريس قد انتهت إلى « خلاف » .

إن مذكرة الإقامة العامة تشير إلى عدم مشاركة الأعضاء الفرنسيين بمجلس الوزراء فى قرار الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

وجوابا على ذلك ندقق القول بأن المديرين الفرنسيين لا يشاركون فى مجلس الوزراء إلا بعنوان رؤساء مصالح فنية وليست من مشمولاتهم أى اختصاصات سياسية . أما الوزراء التونسيون فإن صفتهم الوزارية نفسها تخول لهم الاختصاصات السياسية.

وبهذا العنوان فقط دعى الوزراء التونسيون دون المديرين الفرنسيين إلى الإقامة العامة ليتكون منهم الطرف المقابل لجناب المقيم العام ولممثل وزارة الخارجية الفرنسية (م . دى لاتور دى بان)

وبهذا العنوان أيضاً أجروا وحدهم المفاوضات مع الحكومة الفرنسية تلك المفاوضات التى انتهت إلى الخلاف الحالى .

ولذا فكان من الطبيعى أن يواصلوا مهمتهم بالالتجاء إلى وساطة المنظمة الأممية حتى يتسنى استئناف المفاوضات على قواعد تكون غير القواعد المشار إليها ضمن الجواب الفرنسى المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١

ومعنى هذا أن للوزير الأول المزود بثقة جلالة الملك الصفة للقيام بمثل هذا السعى .

وتشير المذكرة التفسيرية من جهة أخرى إلى « خرق حقوق فرنسا المتفق عليها » ومما يجدر التذكير به فى هذه النقطة أن العقود الأممية المومأ إليها ضمن معاهدة ١٨٨١ والمتوقف إبرامها على وساطة فرنسا لا صلة لها البتة بترانيب الركون إلى منظمة الأمم المتحدة التى أحدثت فيما بعد بمقتضى براءة سان فرانسسكو الموقع عليها من طرف فرنسا والتى تجيز مثل هذا الركون فى بندها الخامس والثلاثين .

ومما لا ريب فيه أن ممثل فرنسا قد تبين من جهة أخرى أن الجو الثقيل الذى تعيش فيه البلاد التونسية الآن قد نتج بالخصوص عن السلوك المتوخى بتونس وباريس من طرف الجالية الفرنسية وضع مصالحه وامتيازاته فوق المصالح العليا لفرنسا فدأب على المعارضة فى تطبيق سياسة حرة بصدق ونية خالصة لفائدة شعب أربى عدد أفراده عن الثلاثة ملايين مدرك لتطوره ومشروعية رغباته .

وهذه المعارضة الدائبة بالذات هى التى تسببت فى ازدياد المصاعب الراهنة التى تعترض الوزارة التونسية ويبدو أنها قد أثرت على الساسة الفرنسيين فى سلوكهم خلال الشهر الماضى

وهكذا نستخلص مما سبق بيانه أن الاتجاه إلى الأمم المتحدة لا يعتبر قط عملا غير ودى أو عدائى لفرنسا وإنما هو بادرة سليمة غايتها تحقيق الأمانى فى الاستقلال الداخلى الذى وعدت به حكومة الجمهورية على رؤوس الأشهاد .

وتفضل سيدى السفير بقبول فائق تقديرى .

الامضاء : محمد شنيق

الوضع الدولى للحماية على تونس[1]

فى ١٢ أبريل تلقت القوات الفرنسية المرابطة بالقطر الجزائرى أمراً[2] باجتياز الحدود التونسية ولم يكن لدى تونس فى ذلك الوقت قوات قادرة على الدفاع وبالرغم من المقاومة الداخلية التى قام بها أهلها فإن جلالة الباى محمد الصادق أكره على توقيع الوثيقة المسماة بمعاهدة باردو أو القصر السعيد ، التى تشتمل على عشر بنود كانت كلها متناقضة فى المظاهر والأشكال وسلبت بموجبها سيادة الشعب التونسى . وهو منذ ذلك الحين يبذل كل المحاولات للتخلص من وضع الحماية الممقوت . ولم يعترف فى يوم ما بتلك المعاهدة التى فرضتها القوة وأملاها الجيش .

وعلى ذكر الحماية نرد هنا حديثاً قدمه الأستاذ (بادوجان) أحد أساتذة كلية الحقوق فى باريس فقال : « إن نظام الحماية يولد من عقد تتعهد فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية » .

وكتب المسيو (دسبانيه) الأستاذ بكلية حقوق بورد وعضو مجمع الحقوق الدولية العامة عن الحماية فى كتابه الشهير « الحمايات » فقال : « إن الواجب الأساسى على الدولة الحامية أن لاتخرج عن شروط المعاهدة وأن تقوم بواجباتها وألا تتعدى حدود الحقوق الممنوحة إليها عند ممارسة السيادة الخارجية أو الداخلية للدولة المحمية . وأن التعهد العلنى أمام شعب بحمايته وتنفيذ الوعد ما دامت هناك فوائد ومغانم تكتسب » .

ونسيان الموعد والواجب عندما يصبح ثقيل العبء حسب كلمة

---

(١) من محاضرة يونس دومونه براديو القاهرة بمناسبة عرض قضية تونس على الأمم المتحدة .

(٢) مذكرة الجبهة القومية — تونس — لهيئة الأمم المتحدة ، ١٩٥٢/٢ .

مشهورة (رجلا شريفاً) ، وأن الاستفادة من الحماية للدولة الحامية لم ينكرها أحد . ولسنا فى درجة من السذاجة لنعتقد بالإخلاص فى الأعمال الدبلوماسية غير أن الشىء الأساسى هو معرفة ما إذا كان بالإمكان أداء خدمة للغير بينما يشتغل المرء لنفسه .

وقد أكد كل من المسيو (برتلمى) و (فيس) وهما[1] من أشهر أساطين القانون الدولى عند استفتائهما فى ١١ و ١٨ جويلية سنة ١٩٣١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمى . أما السيادة الخارجية فإن الدولة الحامية نيابة فقط) .

وقبل أن نختم هذه الكلمة عن الحماية فلابد من أن نزيد أن فقهاء القانون الدولى قسموا الحماية إلى قسمين اثنين .

(١) الحماية الاختيارية وتسمى فى القانون بالحماية العادية . وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها على أن تضع الأولى نفسها (بإرادتها) تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنها وتقوم برعاية مصالحها الخارجية . ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تبرم بين الدولتين وتحدد فيها مدى ما للدولة الحامية من حقوق وما عليها من التزامات .

(٢) الحماية القهرية ويطلق عليها فى الاصطلاح الحماية الاستعمارية . وهى تفرض على الدولة المحمية ويكون الغرض منها عادة كما يدل على ذلك اسمها التمهيد لاستعمار الدولة المحمية .

وهكذا يرى أكثر فقهاء القانون الدولى فى هذا النوع من الحماية فيه خروجا على حقوق الدولة الطبيعية لأن فرض الحماية من جانب واحد عمل لا يستند إلى أساس شرعى . ولذلك تعمد الدولة الحامية عادة إلى

---

(١) بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى عن الاصلاحات سنة ..

انتزاع معاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لكى تبرر موقفها وتكسبه صفة قانونية تمكنها من مواجهة الدول الأخرى .

ويهمنا أن نشير إلى الفرق بين نظام الاستعمار المباشر وبين نظام الحماية الاستعمارى . فالاستعمار يقضى بضم المستعمرة إلى الدولة المستعمرة واعتبارها جزءا من إقليمها وبذلك تفقد كيانها الخاص وصفتها الدولية وتخرج من حظيرة الأشخاص المعنوية فى القانون الدولى . بينما أجمع الفقهاء على أن الدولة المحمية تحتفظ بكيانها وبشخصيتها الدولية المتميزة عن شخصية الدولة الحامية . فهى دولة بالمعنى الحقيقى وإن كل ما ينشأ عن الحماية من أثر هو انتقاص من سيادة الدولة المحمية وذلك بتجريدها من بعض حقوقها كتصريف شؤونها الخارجية وكشؤون الدفاع

وإن ما يدفع الدولة المستعمرة فى نظام الحماية الاستعمارية إلى تفضيل إعلان الحماية أولا على الضم مباشرة هو خوفها من استفزاز الشعب ضدها وإثارة معارضة الدول الأجنبية فتعمد إلى ذلك بإعلان الحماية وإلى انتزاع الوثيقة (الحماية) بالإكراه ثم عرضها لاعتراف الدول الأجنبية عليها . وتسعى الدولة الحامية إلى كسب اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول على حمايتها .

ومعاهدة الحماية هى الأساس الذى تقوم عليه علاقات الدولتين (الحامية والمحمية) وتحدد هـــذه المعاهدة حقوق والتزامات كل من الدولتين .

ومما تجب ملاحظته أن العلاقات القائمة بين الدولتين الحامية والمحمية علاقات دولية بالمعنى الصحيح لأنها قائمة بين شخصين معنويين من أشخاص القانون الدولى . فلا مسوغ قانونى لادعاء الدولة الحامية بأن المشاكل الناشئة بينها وبين الدولة المحمية من شئونها الداخلية . فكل نزاع ينشأ فى هذا الصدد يعتبر نزاعا دوليا .

تونس فى منظمة الأمم

تونس فى هيئة الأمم المتحدة :

بعد التوتر الشديد الذى حصل فى العلاقات التونسية الفرنسية بسبب فشل المحادثات التى كانت تدور بين حكومة شنيق التونسية من ناحية وحكومة الجمهورية الفرنسية من ناحية أخرى أصبح من الصعب على الشعب التونسى أن يكتم غضبه فأعلن سخطه واستنكاره الشديد على السياسة الاستعمارية المتبعة فى تونس ولم يعد يقنع بتلك المراحل التى كانت حكومة شنيق تستمهله وتطلب منه إعطاءها الفرصة الكافية لتحقق له بعض المراحل توصله إلى الحكم الذاتى على مراحل غير محدودة الأجل .

فلذلك كان ضغط الشعب التونسى شديداً على حكومة شنيق الأمر الذى لم يعد معه أمام تلك الحكومة وقد فشلت المفاوضات إلا الرجوع إلى مصارحة الشعب بالأمر الواقع . ولذلك عمدت الحكومة التونسية مرة أخرى إلى محاولة جديدة فى الضغط على إجبار الحكومة الفرنسية بعرض القضية التونسية على مجلس الأمن .

وهكذا سافر الوزيرين التونسيين إلى فرنسا للقيام بهذه المهمة التى أناطتها حكومتهم والقيام بها .

وقد اعتمدت تونس فى تقديم قضيتها إلى مجلس الأمن على ما ورد فى البند الخامس والثلاثين للميثاق الذى يقول (تستطيع أى دولة من غير الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة أن تلفت نظر مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى كل خلاف تكون هذه الدولة طرفاً فيه . بشرط أن تقبل

مقدماً الالتزامات الخاصة بالتسوية السلمية التي ينص عليها الميثاق) .

وقد قدم الوزيرين التونسيين رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة موقعاً عليها من أعضاء الحكومة التونسية بطلب بحث قضية تونس في مجلس الأمن .

كما صرح الوزيرين بأن موقف الحكومة التونسية قد حدد في المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهي توضيح الطريقة التي تكفل الحكم الذاتي الذي أعطت به الحكومة الفرنسية وعداً أكيداً .

سكرتير الأمم المتحدة :

وقد رفض تريجفي لي الأمين العام للأمم المتحدة مقابلة الوزيرين التونسيين وبعد محاولة طويلة اضطرا إلى تسليم مذكرتيهما إلى مدير مكتبه كما أرسلت نسخة أخرى منها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

توسط الأمين العام للجامعة العربية :

وإزاء هذا التصرف الشاذ من طرف السكرتير العام للأمم المتحدة أجبر عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية إلى إرجاء تريجفي لي مقابلة الوزيرين ولكنه رفض وأصر على الرفض .

الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية :

أما الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية المؤرخة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ فقد أوضح أن فرنسا على استعداد لدراسة الإصلاحات التي يمكن إدخالها على المجلس الكبير ولكنها عازمة على تمثيل الفرنسيين المقيمين بتونس .

السعى لعرض القضية التونسية على مجلس الأمن :

وإذا كان هناك فضل فى محاولة عرض القضية التونسية على مجلس الأمن فإنما يرجع ذلك إلى رجل العروبة الصادق عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق للجامعة العربية الذى يتمتع بسمعته الطيبة فى الأوساط الأممية وخبرته الفائقة باستمالة الدول المناصرة لحركات التحرر والدفاع عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها . فعهد إلى حكومة الباكستان بأن تقوم بهذا الواجب الأكيد .

وقد لبت حكومة الباكستان هذا النداء الإنسانى وكلف ظفر الله خان وزير خارجية باكستان مندوبه فى هيئة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق هذه الرغبة التى تعتبر بحق رغبة الدول العربية والشعوب المغلوبة على أمرها وذلك فى ١٩٥٢/٢/٢٢ ، وبفضله ظهرت لأول مرة كتلة الدول العربية[١] والآسوية متضامنة تطلب عرض هذه القضية .

وفى نفس التاريخ تمكن مندوبو الدول الآسوية والعربية من الاجتماع دام ثلاثة ساعات تم الاتفاق أثناءه على عرض القضية التونسية على مجلس الأمن ، وهذه هى مصر وبورما وباكستان والهند وشيلى وإيران والفيليبين والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن واضطر إلى التخلف عن حضور الاجتماع ممثلو أثيوبيا ولبنان وليبيريا ، ولكنهم أبلغوا المجتمعين تأييدهم التام للأغراض التى اجتمعوا من أجلها .

أول تصريح للدكتور بوخارى :

وعلى أثر انتهاء الاجتماع صرح الدكتور بوخارى مندوب باكستان بالبيان التالى :

---

(١) فهى القضية الوحيدة من نوعها التى تبنتها ١٣ دولة .

اجتمع ممثلو الكتلة الآسيوية الإفريقية لبحث الموقف الخطير فى تونس واتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض القضية التونسية ، وقد شكلوا لجنة من مندوبى باكستان وأندونيسيا واليمن والهند لتمحيص جميع المعلومات الخاصة بتطورات الموقف فى تونس وتقديم تقرير إلى الكتلة من تلك الدول .

القضية أمام مجلس الأمن :

وفى يوم الخميس ١٠/٤/١٩٥٢ أعلن رسمياً أن السيد بوخارى مندوب الباكستان ورئيس مجلس الأمن فى دورة شهر إبريل الحالى دعا مجلس الأمن إلى الانعقاد وذلك فى تمام الساعة الثامنة للنظر فى قضية تونس .

توقع رفض القضية التونسية :

وقد كان من المتوقع أن يرفض مجلس الأمن مناقشة القضية التونسية وذلك لعدم توفر العدد الكافى من الأصوات اللازمة لذلك ، وهى ٧ وأن الذين كانوا يؤيدون مناقشة القضية هم مندوبو الصين الوطنية وشيلى والبرازيل والباكستان وروسيا السوفياتية ، وكان واضحاً وقد حصل بالفعل أن بريطانيا هى التى صوتت ضد مناقشة القضية وذلك تزكية منها للسياسة الفرنسية مقابل تأييد فرنسا لها عن سياستها فى مصر كما امتنعت أمريكا وهولاندا وتركيا واليونان عن التصويت ضد القضية ، وقد ظهر واضحاً أن لأمريكا ضلع كبير فى رفض مناقشة القضية وأنها تكتفى بعدم السماح لمندوبها بالتصويت للقضية بل قد أثرت على الدول الخاضعة لها مثل تركيا واليونان وهولاندا وأجبرتهما على التصويت

بجانبها ، كل ذلك فى سبيل إرضاء السياسة الفرنسية التى تعمل السياسة الأمريكية على أن تكون بجانبها .

وإن الغرض من هذه السياسة التى اتبعتها وزارة الخارجية تجاه الشعوب المستضعفة وضد كتلة الدول العربية والآسوية فى سبيل إرضاء استعمارية فرنسا حتى لا تعطيهم الفرصة الكافية للهجوم على مشروع مارشال وهيئات الدفاع الأطلنطى .

والحقيقة أن سياسة أمريكا الخارجية مرتجلة إلى حد كبير فلاهى استطاعت إرضاء الفرنسيين الذين دفعتهم الرغبة إلى الحصول على جزء أوفر من المساعدات الأمريكية لاغير وداخل أمرهم وفى واقع سياستهم يعملون ضد سياسة أمريكا فى جميع الميادين ، ولاهى استطاعت أن تثبت إخلاصا لمبادئها التى دخلت من أجل الدفاع عنها حربين عالميتين والواقع أن رفض القضية التونسية فى مجلس الأمن قدم كثيراً قضية الشعوب المستضعفة أكثر مما قدم قضية فرنسا والاستعمار ، لأنه أعطى حجة قوية فى يدى هذه الشعوب بأن وجود منظمة هيئة الأمم المتحدة وما تفرع عنها إنما وجد لخدمة مصالح الدول الاستعمارية أكثر منه لفائدة الدول الصغيرة .

ولذلك زادت حماسة دول الكتلة العربية والإفريقية والآسوية التى تزيد عن ٢٢ دولة وضاعفتا جهودها لعرض قضية تونس على الجمعية العمومية .

وهذه المجموعة من هذه الدول أصبحت تشعر بمكانها الحقيقى فى هذه المنظمات التى أصبح مشكوك فى عدالتها وحق نزاهتها وإيمانها بما أسست عليه من مبادىء ومثل .

وبعد أن أخفق عرض القضية على مجلس الأمن تحولت الأنظار لعرضها على الجمعية العمومية فى باريس فلم تحصل على الأصوات الكافية أيضاً وعرضت فى نيويورك فلم تحصل على الأصوات الكافية أيضاً بسبب موقف أمريكا وكانت حوادث التقتيل والتخريب وإتلاف الأمتعة وانهيار الأموال وهتك الأعراض وتعذيب المساجين والمعتقلين تجرى فى تونس بصورة عامة وبفظاعة لايعرف التاريخ لها مثيل .

قضية تونس

وموقف الكتلة العربية الاسيوية

استنكار قرار مجلس الأمن بشأنها

كان للقرار الذى اتخذه مجلس الأمن فى ١٤ ابريل وهو أن لا تدرج مشكلة تونس فى جدول أعماله وقع شديد وأثر عاجل فى العالم العربى والإسلامى وكان عنيفاً فى بعض البلدان ولا سيما فى بغداد .

ووصفه الدكتور فاضل جمالى الذى كان رئيساً للوفد العراقى فى دورة الجمعية العامة للامم المتحدة فى باريس فى اليوم التالى لصدور القرار بأنه « سابقة خطيرة » وقال إنه ستكون له آثار أبعد مدى بكثير من من مجرد تطبيقه على مسألة تونس .

وكان الموقف فى نهاية الأسبوع يتلخص فى أن الكتلة العربية الآسيوية فى الأمم المتحدة ظلت تنتظر تعليمات جديدة من حكوماتها بشأن التدابير التى يجب أن تتخذها نتيجة لقرار المجلس ووردت أنباء من بغداد بأن هناك اتصالات بين الحكومات العربية للاتفاق على خطة موحدة وانحصرت الاتجاهات فى مسلكين أساسيين وهما السعى مرة أخرى لإثارة المسألة فى مجلس الأمن والعمل لدعوة الجمعية العامة إلى عقد اجتماع فوق العادة .

ونقل فى ١٦ ابريل عن الأستاذ أحمد بخارى العضو الباكستانى ورئيس مجلس الأمن فى دورة الشهر الحالى أنه قال إن رفض المجلس مناقشة المسألة التونسية لم يترتب عليه سوى زيادة إصرار الكتلة العربية الآسيوية على عرض المسألة على الأمم المتحدة .

امتحان لهيئة الأمم

وقال الدكتور فاضل جمالى إن الأزمة التونسية صورة واضحة للأزمة القائمة الآن فى داخل هيئة الأمم المتحدة ذاتها ومن رأيه أن مسألة تونس قد تكون . امتحانا وتجربة . تقرر بها فى المستقبل العلاقات والثقة بين دول الغرب الكبرى ودول أفريقا وآسيا وتساءل هل ستكون هذه العلاقات قائمة على سياسة القوة أو على سياسة الاعتراف بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها واستقلالها .

وقال شاكر الوادى باشا نائب وزير الداخلية العراقية فى وصفه لقرار مجلس الأمن إنه عمل لا يتفق وروح العدل وميثاق الأمم المتحدة وإن الحكومة العراقيـة اتصلت بالحكومتين البريطانية والأمريكية فى هذا الشأن .

وعقدت جريدة « الأيام » اليومية التى تصدر فى دمشق فصلا رئيسيا وصفت فيه رفض قضية تونس بأنه « فضيحة » وتساءلت ماذا يكون الموقف إذا اتخذت الدول العربية والآسيوية موقفا سلبيا من الأمم المتحدة بعد أن امتهنت إرادتها على هذا النحو .

وانضمت صحف القاهرة إلى استنكار العرب عامة لقرار مجلس الأمن وقال محمد بدره وصالح بن يوسف الوزيران السابقان فى حكومة محمد شنيق خلال بيان أصدره مكتب الحزب الدستورى الحر فى القاهرة إن مجلس الأمن ارتكب خطأ ليس له مثيل فى تاريخ الأمم المتحدة .

قضية تونس فى الصحافة العالمية

تطورات القضية التونسية

القضية فى مجلس الأمن :

فى اليوم الثانى من أبريل دعى مجلس الأمن لبحث « الموقف الذى يتفاقم سوءا » فى تونس باعتباره مهددا للسلم والأمن الدوليين .

وكانت قد تقدمت إحدى عشرة دولة آسيوية وأفريقية بطلبات تكاد تتفق فى حرفية صياغتها إلى المجلس . وإن كان قد غلب التشاؤم على أكثر أصحاب الطلب حماسة فى إمكان الحصول على السبعة أصوات اللازمة لإدراج الموضوع فى جدول أعمال المجلس . فقد بدت طلائع معارضة الدول الاستعمارية واضحة بينما وقفت الولايات المتحدة التى بدت كأنما تملك القول الفصل متأرجحة بين الرفض والقبول وإن بدت إلى الرفض أميل .

ولعل هذا الإحساس هو الذى دفع الدبلوماسيين السوريين واللبنانيين — دون انتظار لاجتماع المجلس — بالدخول فى مباحثات مع السلطات الفرنسية فى محاولة جديده لتسوية هذا الخلاف المتسم بإحساس المرارة والألم . ولكن هذه المباحثات لم تلبث أياما حتى تأزمت نتيجة لما تم من إلقاء السلطات الفرنسية القبض على أربعة وزراء وطنيين تونسيين وإعلان الحكم العرفى فى تونس .

ثم استؤنفت الأحاديث الخاصة مرة ثانية مع الفرنسيين فى دمشق وبيروت . رغم حضور مندوبى هاتين الدولتين الاجتماعات السرية التى عقدها خلال الشهر المنصرم مندوبو خمسة عشر دولة عربية وآسيوية

وأفريقية فقد رفضوا الاشتراك فى توقيع الشكوى التى قدمت إلى مجلس الأمن يوم ٢ أبريل وذلك ليتاح لدولتيهما تجديد المساعى فى بلوغ اتفاق خارج نطاق الأمم المتحدة .

وقد ارتفقت الطلبات المتقدمة إلى مجلس الأمن بمذكرة إيضاحية اتهمت فيها الدول الإحدى عشر الشاكية فرنسا باتخاذها « إجراءات تعسفية » للقضاء على نمو الحركة الوطنية فى تونس والضغط على الباى لاستبدال وزرائه المناصرين للشعب بآخرين مناصرين لفرنسا . كما أتت المذكرة على ذكر المظاهرات العديدة التى قام بها الشعب التونسى بالاحتجاج على الحكم الفرنسى والمطالبة بالسيادة الداخلية والتى انتهت بالصدام مع الفرق الفرنسية وتقتيل عدد كبير من الأهالى وإلقاء آلاف فى غياهب الاعتقال واقتراف العديد من الفظائع والموبقات وتخريب واسع النطاق للممتلكات .

وذكرت المذكرة كذلك أن لا أمل فى نجاح المفاوضات طالما أن الرغبة الشعبية مكبوتة على هذا النحو .

وضوح الموقف الأمريكى :

فلما عقد المجلس فى الرابع من أبريل للنظر فى هذه الطلبات كما قد وضح موقف أمريكا . فقد تلقى الوفد الأمريكى تعليمات تقضى بالامتناع عن التصويت . وهكذا تبدد الأمل تماما فى إدراج القضية فى جدول أعمال مجلس الأمن .

فلما بلغ هذا السيد أحمد بخارى « مندوب الباكستان ورئيس دورة أبريل لمجلس الأمن » اعتلى المنبر قائلا إن الامتناع والرفض الصريح سيان فى نتيجتهما .

وقد ألقى هذا الرجل الذى يغلب عليه عادة الحياء واللفظ الرقيق فى تلك الجلسة خطابا من أعنف ما ارتجت به جنبات المجلس فأعلن فى صوت مدوى « إن رفض الطلب هو بمثابة قولكم يا أيها الآسيويون اذهبوا إلى الجحيم » :

ثم جال بعينين متقدتين فى أرجاء المجلس وقال متسائلا « لمن يستطيع التونسيون أن يأتوا ليبثوا شكواهم إن لم يكن للأمم المتحدة ؟ أين — إن لم يكن فى هذا المكان — يريد الفرنسيون أن يذهب هؤلاء التعساء المضطهدون ؟ لماذا أقيمت الأمم المتحدة إذن ؟ إن آسيا بأجمعها تقف اليوم تدق على بابكم فهل من سميع ؟

« وماذا نقول . هل قلنا (نرجوكم أن تضربوا على أيدى الفرنسيين)؟ حاشا لله . . هل قلنا (اطلقوا حرية تونس غداً) ؟ حاشا لله . . إن كل ما نقول هو (نرجوكم بحق السماء أن تبحثوا المسألة) .

وقد مثل فرنسا فى هذه الدورة هنرى هوبينوت الذى قال إنه لا يوجد ما يبحثه المجلس فى هذه المسألة إذ لا يوجد خلاف بين بلده وبين التونسيين فإن إقالة الباى للوزارة التونسية الوطنية قد أزالت كل «ظل أو جوهر» لأى خلاف داخلى .

وادعى المندوب الفرنسى أن الوطنيين التونسيين قد شجعهم ما لاقوه من حسن استقبال حينما طلبوا من المندوبين الآسيويين والأفريقيين رعاية قضيتهم . فكان نتيجة هذا أن تفاقمت روح الأزمة واشتد العدوان . وقد أنكر المندوب الفرنسى ما جاء بالمذكرة عن إكراه الباى على تغيير الحكومة التونسية وقال إن واقع الأمر أن الإنذار الموجه من المقيم العام

الفرنسى لبناى كان دافعه الرغبة فى إيجاد « جو طلق » للمحادثات مع الحاكم التونسى .

الأمم المتحدة تخذل مبادئها

فلما وافى العاشر من ابريل خذل مجلس الأمن قضية الحرية التونسية فصدق فى ذلك اليوم المشؤوم قول السيد أحمد بخارى « هو يوم سيذكره التاريخ دائما ففيه أرسيت أسس كبت حرية المناقشة فى الأمم المتحدة » .

كما قال إنه ليس من المستغرب أن تقف دولا استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وهولاندا فى وجه فتح باب المناقشة فى مسألة تونس المتأججة بالنيران ولكن قرار الولايات المتحدة بالوقوف فى صف واحد مع الاستعمار « كان أقسى ما وجه من الطعنات » .

ولقد كان عدد الأصوات التى أيدت إدراج المسألة التونسية فى جدول أعمال مجلس الأمن خمسة أتت من الباكستان والبرازيل والصين الوطنية وروسيا وشيلى . ولما كان الاقتراح يتطلب لإدراجه سبعة أصوات فقد رفض وسط إحساس بالغ بالمرارة ارتسم واضحاً على معالم أصحاب الشكوى من الآسيويين والأفريقيين .

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد إدراج الشكوى فى الجدول وامتنعت الولايات المتحدة واليونان وهولندا وتركيا عن التصويت . وهو امتناع وصفه السيد بخارى بأنه لا يقل إفصاحا فى مغزاه عن الجهر بالرفض .

وقد أعلن السيد بخارى — باعتباره رئيساً لدورة ابريل — رفع الجلسة بعد أن وجه باسم حكومته نقداً مريراً لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . فقال إن هذه الدول الغربية الثلاثة المتزعمة قد تخلت عن تقاليدها فى الأمم المتحدة التى حرصت معها دائما على المطالبة فى عنف

بأن أية قضية تعرضها دولة عضوة على المجلس يجب أن يفسح المجال لبحثها.

ثم قال « أما اليوم فهذه الألفاظ النبيلة قد طواها النسيان » . ثم اختص أميركا باللوم قائلا « إنى حزين لامتناع المندوبين الأميركيين عن التصويت . وإنى لآمل لصالحهم أن تكون تقديراتهم صحيحة فتراجعهم اليوم يصعب تفسيره حتى لأصدقائهم . ويبدو لى أن الولايات المتحدة قد قررت القيام بنكصة سريعة فى شارع لا يسمح فيه بالمرور إلا فى إتجاه واحد »

وقال إن فى خطاب الامتناع الذى ألقاه المندوب الأميركى ارنست جروس نقطتين تبعثان على بعض العزاء . أولاهما استنكار أميركا لاستخدام العنف فى تونس . وأميركا لا بد أن تعلم — إذ تعلن هذا الاستنكار — أن الفرنسيين وحدهم هم الذين يستخدمون العنف العسكرى فى تونس .

كما أنه من الدلائل ما يشير إلى أن الوفد الأميركى قد أحس بالغضاضة من التعليمات التى تلقاها من وزارة الخارجية بالامتناع عن التصويت .. فان المستر جروس ـ وهو عليم بأن موقفه قمين بأن يثير شائبة الدول الدول الآسيوية والأفريقية الإحدى عشرة والتى يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٦٠٠ مليون ـ حرص فى مطلع وختام خطابه على إعلان أنه قد صدرت إليه « التعليمات » بقول ما قاله .

وقد كتبت جريدة النيويورك تيمس أثر الجلسة الأولى تقول إن موقف أميركا كان محلا للأخذ والرد العنيفين فى وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنه من المأمول أن يعدل عن الامتناع عن التصويت فى الجلسة الأخيرة . فلما لم يتحقق هذا علقت جريدة النيويورك هرالد تريبون تتعلل الأسباب لهذا الموقف الذى لا شك أنه أثار استياء الرأى العام الأمريكى — « إن الولايات المتحدة — بقدر ما وسعنا أن نعلم — قد رفضت تأييد مناقشة المجلس للمسألة التونسية لسببين : أولهما ضغط فرنسا

الشديد لحمل أمريكا على عدم الوقوف ضد حليفة لها فى ميثاق الأطلنطى ، والثانى أمل أمريكا فى أن يحقق ضغطها القابل على فرنسا نتائج خير مما ينتظر أن تؤدى إليه المناقشة فى مجلس الأمن ، وذلك فى تحقيق إصلاحات جوهرية بالنسبة للحكم الذاتى فى تونس . وإن أمريكا فى اتخاذها هذا الموقف كان عليها أن تدخل فى حسابها مساوىء ظهورها للعالم بمظهر المناوىء لمبدأ تقرير المصير والإساءة إلى إحدى عشرة دولة هى الباكستان والأفغانستان وبورما واليمن والهند والفلبين والعراق ومصر وأندونيسيا والمملكة العربية السعودية وإيران .

الحيوانات السياسية فى جامعة الأمم البريطانية :

وقد حدث فى جلسة يوم ١٠ إبريل أن ثارت مناقشة فى علم الحيوان السياسى بين المندوب البريطانى السير جلادوين جيب وبين السيد احمد بخارى . فقال الأول إنه فى صدد المسألة التونسية يبدو له أنه هو السلحفاة وأن مندوب الباكستان الأرنب ، وأنه « على كل حال . كما نعلم جميعاً . فإن جامعة الأمم البريطانية تبلغ من السعة والمرونة حداً يجعلها شاملة لحيوانات سياسية من كل نوع » .

فأجابه السيد بخارى إجابة لاذعة قائلا : إنه ليس على يقين من عدد الحيوانات السياسية فى جامعة الأمم البريطانية ، وإن كان يعلم أنه إذا كان فيها نعام فهو قطعاً ليس بلده .

الاصطلاحات الفرنسية تقابل بفتور :

وبينما كان يحدث هذا فى مجلس الأمن كانت فرنسا سادرة فى محاولاتها لإخماد الحركة الوطنية فى داخل تونس عن طريق العناصر الموالية لها

والتي يتزعمها رئيس الوزارة الجديد صلاح الدين باكوش . فتقدمت ببرنامج يتضمن إصلاحات فى سبيل الحكم الداخلى ، ولكنها قوبلت بفتور من الوطنيين التونسيين وبعض زعماء المعمرين الفرنسيين البالغ عددهم ١٥٠,٠٠٠ على السواء فوصف متحدث بلسان الوطنيين البرنامج بأنه قاصر وأنه يفرض حلولا من شأنها أن تشدد من قبضة السيطرة الفرنسية . هذا بينما اعتبرها بعض المعمرين الفرنسيين بمثابة تهديد لمركزهم على أن وزارة الخارجية الفرنسية أعلنت أن الأعضاء الفرنسيين فى اللجنة المشتركة التى ستبدأ فى دراسة الإصلاحات المقترحة فى ٢٤ الجارى سيعينون من فرنسا لا من بين فرنسيي تونس فقد عهد فى هؤلاء الأخيرين عداءهم الدائم لكل ما من شأنه أن يمس الوضع الراهن .

القضية التونسية فى إطار الصراع العالمى ضد الاستعمار :

وقد علقت جريدة الكريستيان سينس مونيتور على القضية التونسية فوصفتها بأنها أصبحت اليوم من حيث أهميتها فى المقدمة ولا يسبقها غير التوتر بين الشرق والغرب ، وأنه لن يمضى وقت طويل إلا وتصبح فى المغزى العالمى فى مقدمة المسائل جميعها بما فيها هذا الصراع الدبلوماسى المستميت .

فمسألة تونس هى مسألة الوطنية المتأججة بين الشعوب المستعمرة ، وقد أذكى نيرانها وأوضح معالمها صراع الشرق الأوسط المسلم فى سبيل الحرية والاستقلال .

ففى أسابيع قليلة ملأت أخبار مصر الأنهر الرئيسية فى الجرائد ومن قبلها كانت ليبيا ومن قبلها إيران ومراكش . أما اليوم فالأضواء قد توجهت إلى تونس .

وقالت الجريدة المذكورة عن فرنسا إنها لا تزال تتعلق بأذيال امبراطورية محاصرة حصاراً ألبماً في آسيا وشمال أفريقيا ، وبينما ارتضت بريطانيا أن تحول إمبراطوريتها إلى جامعة أمم بريطانية ، وهولاندا أن تحرر أندونيسيا تكافح فرنسا في استماتة لبقاء موطىء لقدميها في الهند الصينية وهي تسعى اليوم للقضاء على الانتفاضات الوطنية في مراكش وتونس .

جرائد :

نيويورك تيمس

نيويورك هيرالد تريبون

كريستيان سينس مونيتور

نيويورك — من ٢ / ٤ / إلى ٥٢/٤/١١

الصحافة العالمية وقضية تونس

استغاثة تونس بتركيا (حرآدم) التركية ١٩٥٢/٣/١١

أرسلت حكومة تونس مذكرة إلى البلاد الإسلامية ومنها تركيا أوضحت فيها الصراع الواقع بين فرنسا وتونس منذ شهور جاء فيها « اعتدى الفرنسيون فى مقاطعق تازركه وبنى خيار على عفاف أربعمائة آنسة ونفوا خمسة آلاف من التونسيين من هاتين القاطعتين كما دمروا فيها مساجد ومدارس وأضرحة ومئات من المنازل . ورجت فى ختامها توسط الدول الإسلامية لدى هيئة الأمم المتحدة لوضع حد لتلك الوحشية . ومن البديهى اهتمام الدول الإسلامية بهذه المذكرة لحكومة تونس وعـــدم استمرار فرنسا التى تدعى بأنها أستاذ الحرية وخالقها فى استعمار بلاد ملايين من المسلمين فى تونس والجزائر ومراكش واستغلال مواردها واستخدام سكانها كالعبيد .

وإذا تأخرت فرنسا فى إدراك هذه الحقيقة البديهية ستجلب عداوة جميع البلاد الإسلامية إلى نفسها » .

انتحـار شعب — وطن — التركية ١٩٥٢/٣/٣٠

لا يمكن التعبير عن المظالم التى ترتكب فى تونس باسم حكومة فرنسا إلا بانتحار شعبى . وكانت سياسة فرنسا التى لعبت دوراً هاماً فى ميدان ثقافة البشر والتى مزايا كثيرة غيرها خاطئة دائماً وسياستها الراهنة مصيبة وبلاء لا لفرنسا فقط بل للعالم الحر بأجمعه . ولا مبرر لها إلا أن نقول بأن سياسة فرنسا الراهنة تديرها فى الخفاء الأيدى التى تعمل فى مصلحة موسكو .

وأظهرت السياسة التي يتبعها مستعمرو فرنسا في تونس ضد شعب يريد أن يعيش سيداً لا عبداً في وطنه للعالم بطانة سياسة الاستعمار الفرنسي وكشفت عن غوامضها وأثبتت أن حوادث الهند الصينية أيضاً هي حركة وطنية وليست شيوعية . وليست سياسة فرنسا في تونس منذ بدء الشيوعيين في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا بهجوم عام وحصلوا على نتائج هامة في ضرر العالم الحر إلا إهانة وخيانة له وخدمة لموسكو وتأييداً لها . ولا يمكن ادعاء سياسي فرنسا بأن الحركة في تونس ليست إلا حركة شرذمة قليلة متحركة بتعاليم موسكو وتأييدها . لأن الزعماء الذين عدتهم فرنسا موالين لها وجعلت منهم رؤساء الوزارة ووزراء يعملون أيضاً مع الشعب التونسي . حيث اضطرت إدارة الاستعمار الفرنسي في تونس إلى اعتقالهم وإرهابهم . وهذا يثبت اتفاق الجميع على مقاومة الاستعمار الفرنسي .

وحركة التحرر من الاستعمار قد عمت اليوم في جميع أنحاء العالم بحيث لا يمكن مقاومته وإخماده بالقوة .

وأدركت بريطانيا هذه الحقيقة فأعطت الهند وباكستان حريتهما واستقلالها وإن لم تشمل بهذا العطف سائر مستعمراتها كاملا . ولكنها الآن تسعى لتصفية البقية الباقية أيضاً وتمشي في هـــذا السبيل ببطء . ولكن يظهر أن فرنسا لا تدرك كونها في منتصف القرن العشرين وقيام جميع شعوب العالم بالمطالبة بحقوقهم الطبيعية . وإن تأخرها في إدراك هذه الحقيقة ليست إلا خدمة لموسكو وخيانة لا لنفسها فحسب بل للعالم الحر بأجمعه . والخطر ليس قاصراً على فرنسا وحدها بل يشمل الجميع لأننا نشترك معها في نفس السفينة .

ومحاولة فرنسا لإخماد ثورة تونس بالقوة والبطش بعد ما ارتكبت

مثل هذا الخطأ الجسيم فى الهند الصينية ومدغشكر وفاس تهدد السفينة بالغرق وتعرضنا جميعاً لخطر عظيم .

تونس وفرنسا — وطن — التركية ١٩٥٢/٣/٢٨

اتخذت فرنسا فى تونس تدابير شديدة واتبعت سياسة الإرهاب واعتقلت مئات من زعمائها فسببت بذلك سخط العالم الحر بأجمعه واشمئزازه . وطلب رئيس جمهورية الهند الاعتراف بحقوق الشعوب كما قال بورقيبة إن لدول الغرب مصالحها الحيوية فى وضع حد لسياسة فرنسا الراهنة فى تونس التى لا تخدم السوفييت .

وتحاول فرنسا بسياستها أن تحل المشكلة التونسية بالشدة والبطش وسنرى هل يستمر الوضع فى تونس بهذه السياسة أو تزيد الاضطرابات فما أسباب تلك الحوادث فى تونس ؟ أسبابها استبداد ١٤٠٫٠٠٠ فرنسى فى تونس وتحكمهم فيها واستبدادهم بسكانها واستغلالهم مواردها استغلالا كاملا فى مصلحتهم فقط .

واعتراض التونسيين على هذا الظلم الصريح ومحاولتهم للتحرر منه . وقد استيقظ الآن الشعب التونسى وبدأ بمطالبة حقوقه فلا تستطيع أية قوة مقاومته .

واشتراكيو فرنسا فهموا هذه الحقيقة وطلبوا من حكومتهم تحرير التونسيين من الاستعمار ويظهر أن فرنسا تريد أن تحكم تونس بعقلية القرن التاسع عشر . ولكن العالم تغير اليوم واستيقظت الشعوب فى جميع أنحاء العالم وقاموا بمطالبة حقوقهم المشروعة .

تجربة القوات الفرنسية فى تونس : نوى زورخر سايتونغ — السويسرية — ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢ .

اشتدت تجربة القوة بين حكومة فرنسا وبين وطنى تونس التطرفين والتحركين بتشجيع جامعة الدول العربية بعد مذكرة أرسلها رئيس وزراء تونس شنيق . تلك المذكرة التى جعلت التفاهم السلمى بين فرنسا وتونس مستحيلا . ولن تتمكن حكومة فرنسا من حل تلك المشكلة الحيوية إذا لم يؤيدها البرلمان والرأى العام الفرنسى . ولكن قلما اتفقت جهة اليمين وجهة اليسار فى البرلمان الفرنسى على حل مشاكل ما وراء البحار . ويكرر الآن حزب الاشتراكى الفرنسى مطالبته الحكومة باتخاذ سياسة معتدلة تجاه تونس كما تحذر جريدة بوبيلار حكومة فرنسا من اتخاذ تدابير شديدة ضد تونس تجعل من المتعذر التفاهم على أسس سليمة عادلة .

الوضع الاضطرارى فى تونس : دى فيلت هامبورج — الألمانية — ٢٥ / ٣ / ١٩٥٢ .

لم تتمكن وزارة بناى الادارية التى تشكلت لحل مشكلة التضخم المالى فى فرنسا وقضية ميزانيتها فقط من حل مشكلة تونس على الخلاف والفرق الكبير بين مشروع فرنسا لحميتها هذه وبين مطالب سكانها الوطنية . وستكون تونس مصدر حريق ينتشر فى العالم الإسلامى كله إذا لم يطفأ بسرعة ممكنة .

ومن واجب العالم الحر أن يسعى بجميع الوسائل المشروعة لتأمين السلم والاستقرار فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة إذا أراد أن يجعلها مخزن للأسلحة والعتاد للدفاع عن كيانه .

تونس وكوريا : حريت — التركية — ٣٠ / ٣ / ١٩٥٢ .

أرسلت الأمم المتحدة جنودها إلى كوريا بعد أن وقع الاعتداء عليها . ولكنها لا تعمل الآن شيئاً لإنقاذ تونس من اعتداء فرنسا التى تحاول خنق الشعب الذى قام مطالباً بحريته واستقلاله .

ولا ريب فى أن شعوب شمال أفريقيا سيصلون إلى أهدافهم ولو بعد إراقة دماء كبيرة . ولكننا نتمنى أن تعترف فرنسا بحقوق الشعوب المحقة وأن لا تريق دماء الأبرياء .

والأمم المتحدة إما أن تكون لها وجود فتريق دماءنا فى سبيل تحقيق أهدافها الإنسانية برضاء وسرور وإما أن لا يكون لها وجود فنتلو الفاتحة ترحماً على روحها بالخشوع والخضوع .

بين الأمس واليوم : دى نات — السويسرية — ١٩٥٢/٣/٢٧ .

أحدثت التدابير الجديدة التى تحاول فرنسا أن تتخذها فى تونس قلقاً عظيما فى العالم الإسلامى ويقضى سخط الشعوب الإسلامية فى شمال أفريقيا وفى الشرق الأوسط وفى آسيا على الأمل استقرار السلم بين مسلمى حوض البحر الأبيض المتوسط ومسيحيه وتعاونهم المثمر فى ميدان الثقافة والاقتصاد . ويخلق صعوبة كبيرة تحول بينهم وبين هذا التعاون المفيد جداً لكلا الحالتين . وليست محاولة فرنسا للاحتفاظ بمركزها الراهن فى تونس بالتدابير التى تتخذها الآن إلا انتحاراً . وإذا قام اليوم الشعب التونسى بالمطالبة بحريته واستقلاله فلا يعمل ذلك إلا مستنداً إلى مبادىء الحرية التى اقتبسها من فرنسا . وإذا حاولت فرنسا اليوم إطفاء هذه الجذوة بالقوة والبطش فإنها تخون بذلك الأسس التى وضعتها والتى احترمتها . وما زالت تحترمها أوروبا بل العالم بأجمعه .

تونس وفرنسا : حر آدم — التركية — ٢٨ / ٣ / ١٩٥٢ .

يواصل المقيم العام الفرنسى فى تونس اعتقال مئات من الأحرار الأبرياء بأسباب واهية واتهامات كاذبة منها تهمة حمل السلاح . ويحاول أن يحكم تونس بالعنف والشدة إلى الأبد ولا يعمل شيئاً لتوطيد العلاقات الودية الأبدية بين تونس وبلاده كما ادعاه فى خطابه الذى ألقاه بين يدى جلالة باى تونس عندما قابله للمرة الأولى حيث قال إنى جئت إلى بلادكم لتوثيق العلاقات الودية بين بلدينا إلى الأبد . فرد عليه جلالة الباى بقوله إن الله فقط هو الأبدى والباقى وجميع ما سواه مؤقت وفان .

كلمة المصرى

حيا الله شعب تونس :

ضاق الشعب التونسى ذرعا بالاحتلال الفرنسى بعد أن تبين له أن فرنسا لا تريد أن تفهم أن الاستعمار قد أصبح أمراً عتيقاً بالياً ، وأن الشعوب لم تعد مستعدة لأن تعيش فى هوان الاحتلال وذلة الخضوع لدولة أخرى ، وكان من نتيجة تعنت فرنسا ورفضها العدول عن سياستها الاستعمارية أن ضاق الشعب التونسى ذرعا كما قلنا ، وقام من أقصى بلاده إلى أقصاها ، ينادى بمحاربة الاستعمار بالسلاح الوحيد ، الذى لا يرهب الاستعمار غيره .

قام الشبان والشيوخ والنساء والأطفال فى تونس يرفعون علم الكفاح ويستبقون إليه ويعملون فى السر وفى العلن على إنزال الخسائر بالمستعمر الغاصب ، ونسى أبناء تونس الأمجاد كل مصالحهم الخاصة وصرفوا كل جهودهم إلى تحقيق غاية واحدة ، هى تحرير أرض الوطن من المحتل الغاصب . .

وما هى إلا بضعة أسابيع حتى صارت بسالة الشعب التونسى مضرب الأمثال . . فاحتلت أنباء كفاح الشعب الصفحات الأولى من جميع صحف العالم . .

وكان طبيعياً أن تغضب فرنسا على شعب تونس الذى قام يناضل فى سبيل حقه ، وراحت تصب جام غضبها على الآمنين من النساء العزل من كل سلاح ، فانتهك جنودها حرمات الدور ، واستباحوا الأعراض . .

ولكن المرأة التونسية المحجبة لم تستكن لهذا الإجرام ، بل قامت تشترك في معركة التحرير ، وكان أن خرج النساء يلقين القنابل على العدو ويقاتلن جنباً إلى جنب مع أزواجهن وأبنائهن .

وأثار الاعتداء الوحشى الذى قام به الجنود الفرنسيون على أعراض الفتيات التونسيات ثائرة الغضب والحقد فى جميع النفوس ، وصمم الشعب على بكرة أبيه على الاقتصاص لوطنه ولكرامته ، مصراً على أن يعيش عيش الأحرار أو يموت موت الأبرار .

وليس من شك فى أنها معركة ستطول ، وسيتسع مداها ، ما دامت فرنسا مصرة على وسائلها الرجعية العتيقة ، وما دام الشعب الأبى صامداً فى كفاحه وجهاده ، وليس من شك كذلك فى أن النصر فى النهاية سيكون للحق وللحرية ، وستبوء فرنسا بالهزيمة التى باءت بها من قبـــل فى سوريا ولبنان .

إن شعب تونس ليقف اليوم موقف المجد والخلود فى معركة التحرير التى اتصلت حلقاتها فى إيران ومصر ومراكش وجميع بلاد الشرق التى استيقظ وعيها ونضجت شعوبها ، ولن ترجع أبداً عما تريده من حياة العزة والحرية مهما تلاقى من الشدائد والأهوال .

(المصرى فى ١٩٥٢/٢/٢٠)

قرار خطير لمجلس الأمن

رفض مجلس الأمن ، لأول مرة منذ أنشىء من سنة أعوام مضت ، إدراج شكوى يتقدم بها أحد أعضائه فى جدول الأعمال ، توطئة لمناقشتها . وكان من حظ تونس التعس أن تكون هى الدولة التى حال هذا القرار الخطير دون مناقشة قضيتها العادلة .

***

أغضب هذا القرار الكتلة العربية الآسيوية وأثار ثائرة مقدم الشكوى وهو مندوب الباكستان ورئيس المجلس فى دورة هذا الشهر ، لأن أعضاء هذه الكتلة يرون أن الحالة فى تونس تعد خطراً جسيماً يهدد السلم ، ولأن الأحداث التى وقعت أخيراً فى تلك البلاد ليست أحداثاً محلية لاشأن للمجلس بها ، ولأن المشكلة التى تهم العالم العربى بل العالم الإسلامى بأسره .

ولم تقف أمريكا من هذه المشكلة الموقف الذى يتفق مع تقاليدها السياسية الدولية ، ويمليه ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً . لقد قال وزير الخارجية الأمريكية إن حكومته امتنعت عن الاقتراع على إدراج قضية تونس فى جدول الأعمال ، لأن إثارتها فى المجلس لن تفيد فى تسوية النزاع .

والحقيقة أن واشنطون رأت أن الجهود المشتركة التى تبذل الآن لتنسيق الدفاع عن أوربا الغربية تقضى بعدم إغضاب فرنسا .

ولقد علقت أرملة الرئيس الأمريكى الراحل « فرنكلين روزفلت » على هذا الموقف فقالت : « يبدو لى أن تقاليدنا جرت على طريقة معينة

فى تناول المشاكل الدولية ، ولكننا خرجنا على هذه التقاليد فيما يتعلق بمشكلة تونس » .

وكان من أثر قرار المجلس أن شرعت الكتلة العربية الآسيوية تعد العدة لإثارة القضية التونسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأملنا أن تنجح الكتلة فى محاولتها الثانية بعد أن حالت المصالح المشتركة للدول الغربية دون توفيقها فى المحاولة الأولى .

على الجمعية العامة أن تحذر الفشل فى الاضطلاع بالمهمة الكبرى الموكولة إليها ، وذلك بأن تعير الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أذناً صاغية ، إذ من المحقق أن إقرار السلام العالمى يرتهن — كما يقول نهرو — بإزالة كل أثر للاستعمار فى آسيا وأفريقيا .

(الأهرام فى ١٩٥٢/٤/٢٠)

لتحذر فرنســـا

اللعب بالنار

عن البلاغ ١٧/٢/١٩٥٢

قد لا يكون « التونسيون » فى حاجة إلى من يحذرهم من نوايا « فرنسا » فإن المفاوضات التى يحاول الفرنسيون فرضها عليهم لن تكون سوى مجرد وسيلة كثيراً ما لجأ إليها المستعمرون للقضاء على الروح الوطنية كلما آنسوا من جانب الوطنين احتداداً فى الشعور وتضافراً فى القوى وإجماعاً على المطالبة بالحقوق وانتزاعها انتزاعاً من أيدى غاصبيها .

نقول إن « التونسيين » ليسوا فى حاجة إلى مثل هذا التحذير فقد طالما خبروا « الفرنسيين » وعرفوا وسائلهم طوال السنين التى فرض عليهم فيها احتلالهم البغيض . . وما من مرة هب فيها الشعب المكافح المناضل ليطالب بحقوقه . ولمس « الفرنسيون » صدق مايعتمل فى نفوس « التونسيين » من ثورة وإصرار على طردهم من بلادهم إلا وراحوا يلوحون لهم بالمفاوضات . . التى يشترطون قبل إجرائها أن يكف « التونسيون » عن النضال . . وأن يقتلوا الثورة الكامنة فى أعماق قلوبهم . . ليلقوهم حول موائد المفاوضات التى تستطيل . . وتستغرق زمناً طويلا يتوهم الفرنسيون أنه كاف للقضاء على بذور الثورة ثم يعود الموقف إلى ما كان عليه .

وتبدأ الدورة من جديد فى شبه حلقة مفرغة : مفاوضات يطول أمدها . . لا تنتهى إلى شىء . . وثورة من جانب الشعب « التونسى » تنتهى إلى مفاوضات جديدة . . تنتهى بدورها إلى ثورة جديدة وهكذا دواليك .

مرة أخرى ... نقول إن « تونس » ليست فى حاجة إلى تحذير . .
ولتحذر «فرنسا» اللعب بالنار .. فقد تستطيع خداع الشعب «التونسى»
فترة من الزمن .. لكنها لن تلهيه عن نيل حقوقه .. وسينالها إن شاءت
« فرنسا » أم لم تشأ .

« ابراهيم نوار »

خاتمـــة

بعد أن عرضنا القضية التونسية وأطوارها ومختلف الاتجاهات فيها وبينا الأسباب الرئيسية التى أدت إلى عدم استقرار سياسة البلاد وعلى خلوها من برامج متفق عليها وخطط بعيدة المدى تنفذ مرحلة فمرحلة . وأن رائدنا من ذلك المصلحة العامة دون نظر إلى مصالح حزبية أو شخصية إذ مصلحة الوطن عندنا فوق الجميع . وقد يستخلص القارىء مما عرضناه أن النكبات التى أصيبت بها السياسة التونسية هى نتيجة السياسة المرتجلة أولا ونتيجة الإسراف القبيح فى التعصب للرأى والإغراق فى الحزبية إلى حد أضر أيما إضرار بمصلحة الوطن العليا .

وفى مقدمة كل هذه الأسباب الأنانية الشخصية وحب الذات وعشق الرئاسة والزعامة مما جعل النزاع يشتد والخصومة تستفحل ووحدة الوطن تتصدع وتتحطم . فلا تقوى على معارضة خطط المستعمرين الخطرة ولا على مواجهتهم فى الكفاح وحتى فى الدور الأخير لهذه الحوادث الدامية التى تقع على أرض الوطن لولا أن أرجع الله للامة رشدها وهداها سواء السبيل فخرجت سليمة من أغراض الخصومة الحزبية والنزاعات الشخصية وأعرضت عن كل ذلك واتجهت للدفاع عن كرامتها وكرامة الوطن بقلب واحد تاركة وراءها الماضى بما فيه وكأنها بذلك قد وضعت للزعماء والقادة منهاج سياسة المستقبل التى يجب أن تصان على وحدة الرأى والتعاون التام بإخلاص لتسير قضية الوطن فى طريق النجاح لولا ذلك لما قدر للامة التونسية أن تقف أمام هذه الحملة العسكرية التى ساقتها عليها فرنسا طيلة هذه المدة ولانهارت من أول يوم ولكن تمسكها بالوحدة ورجوعها تحت تأثير النكبة إلى الأخوة الصادقة ونبذها مالقنه لها المفسدون

الانتفاعيون من عداوة وبغضاء نحو بعضها ومحاربة شق منها للآخر واستنقاصها رجالا جاهدوا فى سبيلها وبذلوا حياتهم لها وأخلصوا فى العمل لولا إعراضها عن كل هذا لما أمكن لها أن تقف هذا الموقف المشرف الذى تقفه اليوم وهى منفردة فى الميدان لايعينها أخ ولايناصرها جار ولايذود عن كرامتها ذائد . فهى وحدها تحمل العبء وتدفع الثمن غاليا وكل من حولها من قريب أو بعيد ينظر إليها ولايزيد فى إعانتها على الكلام .

ولهذا نعيد القول إلى وجوب تكتل الأمة بكافة أحزابها ومنظماتها لوضع مشروع كفاح جديد يرسم ويقسم تنفيذه على مراحل تعبأ جهود الأمة ومقدراتها كلها لتنفيذه دون اختلاف فى الرأى أو انتكاس فى الخطة يعيد البلاد إلى نزاعها القديم ويجب على القادة والزعماء أن يذوبوا فى الأمة وأن تذوب الحزبية فى مصلحة الوطن العليا حتى نقطع مرحلة الكفاح الأخيرة ونصل إلى هدفنا الأعلى الذى هو الحرية والاستقلال التام . ووضع أمتنا وبلادنا فى المكانة التى تليق بها بين الأمم والله ولى الهداية والتوفيق .

تم طبعه بحمد الله فى ١٩٥٣/٣/١٠

شكري وتقديري إلى حضرة الحاج محمد حلمى المنياوى وعلى
التسهيلات التي قدمها لنا فى طبع كتاب تونس بين الاتجاهات
جزاه الله عنا خير الجزاء وكذلك - سيد - وزملائه عمال
مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

يونس درموته

فهرست